شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية ـ السعوديّة

AL-JAZEERA AL-ARABIA
الجزيرة العربية

السنة الثانية ـ العدد السابع عشر ـ يونيو ١٩٩٢ م / ذو الحجّة ١٤١٢ هـ
NO 17. JUNE 1992. Year 2

الجهاز الدبلوماسي بين حلّ المشاكل وصناعة الأزمات

العلاقة مع اليمن : صراعٌ متفاقم .. وحلّ مؤجّل !

النخبة في المملكة .. أي دور ؟ ، وأيّ مستقبل ؟

التبديل الإداري : مواكبة للتغيير ، أم مؤشرات مرضيّة ؟

توقّعات لخارطة مجلس الشورى القادم

الشيخ الصفار : لسنا محترفي معارضة .. ولم نرفض أيّ مبادرة للحوار

فقاقيع

تنتهي الحربُ لدينا دائماً
إذ تبتدي
بفقاقيعَ من الأوهام ترغو
فوقَ حَلْقِ المنشدِ :
« تُمْ تِرَمْ .. اللهُ أكبرْ
فوقَ كَيْدِ المعتدي » .
فإذا الميدانُ أسْفَرْ
لم أجدْ زاويةً سالمةً في جَسَدي
ووجدتُ القادةَ « الأشرافَ » باعوا
قطعةً ثانيةً من بَلَدي
وأعدّوا ما استطاعوا
من سباقِ الخيلِ
و « الشاي المقطّرْ »
وهو مشروبٌ لدى الأشرافِ معروفٌ
ومُنكرْ
يجعلُ الديكَ حماراً
وبياضَ العينِ أحمَرْ !

* * *

بَلَدي .. يا بلدي
شِئتُ أن أكشفَ ما في خَلَدي
شِئتُ أن أكتُبَ أكثرْ
شئتُ .. لكنْ
قَطَعَ الوالي يدي
وأنا أعرِفُ ذنبي
أنّني
حاجتي صارتْ لدى كَلْبٍ
وما قلتُ له : يا سيّدي !

أحمد مطر

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهريّة سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعوديّة »

السنة الثانية ــ العدد السابع عشر ــ يونيو ١٩٩٢ م / ذو الحجّة ١٤١٢ هـ

رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

تقويم جديد للسياسة الخارجية للمملكة
علاقات المملكة الخارجية مع الدول ليست مثل تسليم الرواتب ولا تقتصر على تسليم المساعدات وتسلّم إعلانات الولاء والتأييد ، فهي ذات مدخليّة أساسيّة في الأمن الوطني ، وهي ذات مدخليّة في المكانة التي يجب أن تتمتع بها البلاد وشعبها ضمن المنظومة الدولية التي تتعامل في إطارها ، وإن تقزيم العلاقات الى مسألة مساعدات مالية يدل على نزعة شخصية في العلاقات مع الآخرين .

3

توقّعات لخارطة مجلس الشورى القادم
هناك تصورات مختلفة لكيفية اختيار الملك فهد لأعضاء مجلس الشورى القادم ، البعض يعتقد بأن الملك سيراعي التوازنات المناطقيّة ، في حين يقول آخرون بأن نجد ستحتوذ على أكثريّة مقاعد المجلس .. والخيارات التي أمام الملك تجعله قادراً على إنشاء مجلس ليس لجهة فكرية أكثريّة فيه ، سواء كانت سلفيّة أو ليبراليّة ، ويتوقع أن يهمّش الشيعة في المجلس فيكون تمثيلهم بعضوين .

16

أيّ دور للنخبة السياسيّة في المملكة
في النظام الفردي التي تتركز فيه السلطات في شخص الحاكم ، فإن النخبة السياسية تكون ضيّقة جداً وتابعة في الغالب للحاكم ، وبالتالي فإنها لا تعبر عن إرادة أيّ شريحة من شرائح المجتمع ، فضلاً عن أكثريته ، إنها تعبّر فقط عن إرادة الحاكم .. وبالتالي فإن النخبة السياسية في النظام الفردي هي في حكم المعدومة ، حتى وإن وجد الى جنب الحاكم من يقدّم له النصح والمشورة .

4

كيف أدار الملك صراعه مع السلفيين
أدار الملك صراعه مع السلفيين ببراعة ، وفي المقابل فإن حداثة السلفيين في العمل السياسي جعلتهم في وضع لا يحسدون عليه بعد أن حققوا انتصارات متعددة بعيد اندلاع أزمة الخليج . هذه المقالة تلقي الأضواء على كيفية إدارة الصراع من جانب الملك ، والتنازلات التي قدّمها من أجل احتواء النقمة الشعبيّة التي تفجّرت بعد الغزو العراقي للكويت .

22

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ــ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ــ أوروبا (٤٠ دولاراً) ــ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

إذا لـم يكن هذا منّاً فما هو المنّ ؟ !

انتصر المجاهدون الأفغان ، وبدأ الأمراء بجرد الحساب !

وبدأت الصحف السعودية تبرز دور المملكة في الإنتصار الأفغاني .. كم حذاءاً قدّم ، وكم خيمة ، وكم بطانيّة ، وكم معطفاً ، وكم بدلة عسكرية ، وكم فرشاً ، وكم قبّعة ، وكم لحافاً ، وكم عبوة أغذية .. الخ .. الخ !

وبعد هذا كلّه ، وربما قبله .. تأتي الإسطوانة المتكررة : والحمد لله إن المملكة لا تمنّ على أحد بما قدّمت .

هؤلاء الحكام يشيرون الى الدعم هذا بأنه دعم شعبي ، فلماذا يسرقون تبرعات ابناء شعبنا ليستخدموها في الاعيبهم السياسية !

لقد قدّم شعبنا الكثير ولم ينتظر من الحكومة أن تساوم على ذلك الدعم كما فعلت .. ولم ينتظر منها أن تستثمره لصالح سياساتها المريبة .. لم يقدّمه للمنّ وتذكير الآخرين بأفضالهم عليهم والإشارة الى وجوب دفع الثمن ، بانتهاج سياسات لصالح الأميركيين .

الحمد لله .. المملكة لا تمنّ ، ثم يبدأ بعدها جرد الحساب ! .

لقد قدّم شعبنا الدعم الواجب عليه ، بل أن شباباً كثيرين دفعوا دمهم في ساحات الجهاد الأفغاني .. في حين كان همّ الأمراء : التحكّم بمسارات الدعم الشعبي .. فتمنع عن هذا وتمنح لذاك .. وتضغط على هذا الحزب لتعديل سياسته ، وتلوّح مهددة بقطع تلك المساعدات عن آخر وهكذا دواليك !

لم يتح الأمراء لأحد أن يتبرّع عبر قنوات لا تسيطر عليها الحكومة ، فالحسابات البنكية تحت الإشراف ، والهيئات الشعبيّة ، يرأسها شرفياً أحد الأمراء ، وتديرها فعلياً الحكومة .. حتى مقاتلة الشباب السعودي في أفغانستان كان محرماً ، وكان المتبرعون بدمهم يبحثون عن طرق متعددة حتى لا ينكشف أمرهم لدى السلطات ! .

وتبرعات المملكة ليست للمنّ .. هل سمعتم عن المليارات التي دفعتها للولايات المتحدة في خططها لإغاثة الدول المنشطرة عن الإتحاد السوفياتي ؟ .. وكيف أن الأميركيين يستخدمون الأموال السعودية لإختراق الجمهوريات الإسلامية طولاً وعرضاً !

وفي المقابل : هل سمعتم عن العشرة ملايين دولار ! ، والتي تبرعت بها المملكة للصومال ، الذي يتساقط أبناؤه في الشوارع موتاً بسبب الجوع ! .. في وقت تتحدث فيه التقارير الدولية عن وجود ما يزيد على اربعة ملايين جائع .. ولو كان لديهم شيء من الحياء ، لأحجموا عن ذكر المبلغ ! ، الذي تتبرع بأضعافه أصغر منظمة إغاثة مسيحيّة ! .

هل سمعتم عن العشرة ملايين دولار التي قال الملك أنه سيتبرع بها للمسجد الأقصى المعرّض للإنهيار ، كي يصبح المحامي عن الأماكن المقدسة .. في حين ان الدعم ــ حتى الشعبي منه ــ لا يصل الى المنتفضين داخل الأراضي المحتلة .

وبعد هذا كلّه يقولون أنهم لا يمنّون ..

أحدهم اتصل بأبي عمار ، وقال له إن العشرة ملايين دولار التي تبرع بها الملك للقدس ومقدساتها ، يأخذ « المتحدّث » ضعفها من الملك بمجرد كتابة مقال ضدّه ! .

دماء المسلمين والعرب ومقدساتهم كلّها رخيصة ، في حين يتحول الدعم الى الغربيين وأشباههم .. إن « سمسرة » صفقة سلاح واحدة قادرة على إغاثة الفلسطينيين في الداخل مدّة أربعة أعوام .

وإن مصروف جيب أحد أبناء الملك لمدّة اسبوع واحد ، هي أكبر من إغاثة الملك للصومال ! .

وفوق كلّ هذا .. حكام المملكة لا يمنّون ! .

حين أخرج الأمراء دفاترهم القديمة ، ونشروا حجم المعونات التي قدّمت للأردن واليمن « وعلى طريقة ان المملكة لا تمنّ ! » ، وعلى مدار ثلاث عشرة سنة ، لم تزد عن بضعة مليارات من الدولارات .. حتى أن أحداً لم يكن ليصدّق الأرقام لولا أنها صادرة من الحكام أنفسهم .

وبالأمس القريب نشرت الحكومة السعودية حجم معوناتها للسودان ، فكانت لا تصل الى ملياري دولار ، طيلة عشر سنوات مضت ، وإن كانت الحكومة لم تنشر تواريخ الدعم .

لم يكن دعم الحكومة السعودية في يوم من الأيام خاضعاً لمقاييس إنسانيّة ، بل سياسيّة بحتة .

ولم يكن الدعم ، بمستوى ما تملكه المملكة ، ولا بمستوى الحاجة عند الآخرين ، ولا بمستوى المسؤولية المترتبة عليها تجاه قضايا المسلمين في كل عام .

وأقرب مثال على ذلك .. هو أن ما تقدّمه المملكة لقضية فلسطين لم يزد عن ثمانين مليون دولار سنوياً ! ، تُعطى لمنظمة التحرير ، وقد توقّفت عن ذلك منذ الغزو أيضاً ! .

ثمانين مليون دولار ! .. حين تقارن بموارد المملكة ، أو بثروة الملك البالغة أكثر من عشرين مليار دولار ، أو بما يُنهب من خزانة الدولة ، أو بقيمة أرض واحدة يستحوذ عليها وزير الدفاع أو أشقاؤه ، هي بالحساب مجرد رقم تافه حقاً ، او بالمقارنة مع مليارات الدولارات التي تذهب للغربيين على صفقات وسمسرات أسلحة ، أو حتى ليال حمراء ، تبدو المقارنة مفجعة ، خاصة إذا اقترنت بالمنيّة ، ونشر ما يُتبرّع به .

وبالأمس القريب تبرّع الملك فهد بمائة وخمسين ألفاً من الجنيهات الإسترلينية لعلاج طفلة في بريطانيا ، وقيل أن ذلك لأسباب إنسانيّة !

ترى كم يمكن لهذا المبلغ ان ينقذ من الأطفال الصوماليين أو العراقيين الذي يعانون اشدّ المعاناة ؟ .

الوحيد الذي أخذ حقّه وزيادة ، هو صدام حسين ! ، ونشر السعوديون أيضاً ما دفعوه له ، فكان يصل الى ثلاثين مليار دولار !، ولكنها ذهبت في دعم الباطل ، فجاء ودفعت السعودية كارهة ضعف المبلغ ، لتغطية الحماقة الأولى .

فاتورة حرب الخليج في تصاعد

قال السفير الاميركي في دولة الامارات السيد ادوارد ووكر بأن فاتورة مصروفات وخسائر حرب الخليج بلغت ٤٣٢ مليار دولار ، وأضاف بأن دول مجلس التعاون الخليجي تقوم بتأجيل العديد من المشاريع التنموية ، وأنه تجري اعادة توجيه جزء من الانفاق التنموي المؤجل الى التسلّح .

وقد احتسب ووكر في فاتورة الحرب هذه الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الاميركي وخطط مواجهة العجز في الموازنة الفيدرالية للولايات المتحدة قبل حرب الخليج ، وتأثير الأخيرة على حركة التجارة مع هذه المنطقة ، حيث أشار ووكر الى أن العجز التجاري الاميركي مع دول المجلس تراجع بنسبة ٤٢ بالمائة خلال العام الماضي ، وانخفض من ٥٠٤ الى ٣٨١ مليار دولار .

الجدير بالذكر أن فاتورة حرب الخليج بلغت في أقصى رقم لها نحو ٦٠ مليار دولار وكانت المانيا قد اعترضت على هذا الرقم باعتباره غير خاضع للدراسة ، وقال مسؤول ألماني بأن الولايات المتحدة تحاول بهذه الفاتورة تغطية العجز في الموازنة الاميركية ، وقد أشارت مصادر عربية الى ان الولايات المتحدة قد حصلت على ربح فائض من هذه الحرب يصل الى ١٠٠ مليار دولار ، وأن دول الخليج تحملت جزءا كبيرا من دفع هذا الربح ، كما لم تعلق كل من السعودية والكويت على ما ورد في الفواتير التي تقدمت بها قيادة القوات الاميركية وتضمنت أرقاما مرتفعة .

الجهاز الدبلوماسي بين حلّ المشاكل وصناعة الأزمات

الحاجة الى تقويم جديد للسياسة الخارجية للمملكة

تفجرت خلال الاسبوع الاخير من الشهر المنصرم الازمة بين المملكة والسودان ، بعد ان حاول الطرفان التكتم على اسبابها منذ انتهاء ازمة الخليج ، في الوقت الذي ظهرت مؤشرات عن تحسن محتمل في العلاقات اليمنية السعودية بعد ان فجرها ادعاء المملكة ملكية ثلاث محافظات يمنية هي الجوف ومارب وحضرموت .

ولم تكن العلاقات بين الرياض والخرطوم حسنة في اي وقت منذ الاطاحة بالرئيس الاسبق جعفر النميري ، على الرغم من محاولات بذلها السيد الصادق المهدي في عهده ثم الفريق البشير عندما استلم الحكم في ١٩٨٩ .

اما اليمن فقد بدأت مسيرة التدهور في علاقاته مع المملكة منذ ان دخل التحرك نحو اعادة توحيد اليمنين مرحلة التنفيذ ، حينما رات المملكة ان توحيد البلدين ربما يضعف من نفوذها التقليدي في الشطر الشمالي ، كما اعترضت على اتفاق الحكومتين وقتها على اعتبار الديمقراطية اساسا لنظام مابعد الوحدة ، لكن هذا التوتر بلغ ذروته اثر ازمة الخليج وموقف الخرطوم وصنعاء المخالف للسماح بمرابطة القوات الامريكية في الاراضي السعودية والانطلاق منها للحرب ضد العراق .

ولم تخف الحكومتان رغبتهما في استعادة العلاقات مع الرياض بعد انقشاع ازمة الخليج ، لكن ثمة شعور يراود معظم السياسيين في البلدين بان المملكة لاترغب في اقامة علاقاتها معهما على اساس التكافؤ ، وانها تسعى لاستثمار قدراتها المالية في ايجاد تغييرات سياسية باتجاه اقامة نظام موال لها وخاضع لنفوذها ، الامر الذي يشعر السياسيين هناك بالمهانة ، لدرجة ان اصبح من المعتاد سماع مسئولين كبار في الحكومة السودانية يقولون في مجالسهم انهم سيقبلون مواجهة الجوع لكن لن يقبلوا العمل بالطريقة التي ترغبها المملكة ، والتي لاتختلف كثيرا ــ حسب اعتقادهم ــ عن عمل الموظفين في دائرة سعودية ، وفي منتصف الشهر اشار الدكتور حسن الترابي المعروف باعتباره قوي التاثير في السياسة السودانية الى انه ليس راضيا بنمط العلاقة الذي كان قائما في الماضي بين السودان والدول العربية الغنية والقوية ، واشار الى ان الثروة والقوة يجب ان تستثمر في مساعدة الاشقاء الاضعف وليس في اذلالهم وفرض الخيارات التي لايرضونها عليهم .

وقد ردت المملكة من جانبها باذاعة بيان يتضمن ارقام المساعدات المالية التي قدمت للسودان خلال السنوات العشر الماضية والتي بلغت حسب البيان السعودي ٢ر٧ مليار ريال .

ويأخذ السودانيون على المملكة قيامها بتمويل وتسليح العقيد جون قرنق قائد القوات المتمردة في الجنوب ، وهو الامر الذي كشفه ايضا مسئولون في الحكومة الكينية الذين قالوا انهم رفضوا انزال حمولة ثلاث سفن من السلاح والذخيرة مرسلة من المملكة الى العقيد قرنق .

ان ما يهمّ هنا هو السياسة السعودية الخارجية التي كان مؤملا ان تخضع لاعادة تقييم شاملة في اعقاب ازمة الخليج لتلافي العيوب الكبيرة التي تكشفت خلال الازمة والتي اظهرت ان المملكة كانت بالفعل تعيش وسط محيط من الشك والعداوة ، وان العلاقات الاخوية التي كان يسهب المسئولون في الحديث عنها لم تكن اخوية الا في الاعلام ، وانها حالما وصلت الى مفارق الطرق ذهب كل طرف الى سبيله ، وفي الوقت الراهن فان الحكومة مطالبة باعادة النظر في السياسات القديمة التي لم تجلب على بلادنا سوى المشكلات .

وفي الاصل ان الجهاز الدبلوماسي مكلف برعاية مصالح البلد التي لا علاقة باطراف خارجية وان يسعى الى احتواء مصادر المشكلات والمتاعب التي يمكن ان تتعرض لها البلاد من الخارج ، وحينما تتازم العلاقة مع اي دولة فان ذلك يشير الى فشل من نوع ما في عمل الجهاز السياسي الخارجي .

ان الفشل الذريع في العلاقة مع العراق الذي ادى الى وقوع الحرب بينه وبين المملكة بعد عقد كامل من الرعاية لمشروعات صدام حسين يدل على سوء التخطيط ، والتخبط الطويل في العلاقة مع ايران ، والعجز عن تطبيع العلاقات مع الدول التي لم تساند الموقف السعودي في ازمة الخليج يدل على ان السادة العاملين في الخارجية او الذين يتخذون القرار في السياسة الخارجية لايتمتعون بالكفاءة المناسبة لرعاية مصالح البلاد .

ان مانستفيده من علاقاتنا الخارجية من الدول الاخرى لايقل عما تستفيده تلك الدول في علاقاتها معنا ، وان الاحتجاج بان الدول الفقيرة هي المستفيد الاكبر من علاقاتها مع المملكة يدل على قصور في استيعاب مهمات العمل الخارجي ، ان العلاقات مع اي دولة ليست مثل تسليم الرواتب ولاتقتصر على تسليم المساعدات وتسلم اعلانات الولاء والتاييد ، فهي ذات مدخلية اساسية في الامن الوطني وهي ذات مدخلية في المكانة التي يجب ان تتمتع بها البلاد وشعبها ضمن اقليمها او ضمن المنظومة الدولية التي تتعامل في اطارها ، وان تقزيم الموضوع الى مسالة مساعدات مالية كما اشار اليها البيان الحكومي بشان المساعدات الى السودان تدل على نزعة شخصية في العلاقات مع دول العالم لاتصدر عن رجل دولة ، ونحسب انه قد آن الاوان لتصحيح هذا النوع من السياسات فقد جربناها مع العراق ، ونعتقد ان تجربة واحدة تكفي مرارتها لجعل العاقل يفكر جيدا قبل ان يخوض نظائرها .

توفيق الشيخ

النخبة السياسيّة في المملكة .. أي دور ؟ ، وأيّ مستقبل ؟

النخبة السياسيّة في النظام السياسي الفردي هي في حكم المعدومة ، وان وجد بعض الاشخاص قرب الحاكم للمشورة والنصح ، كونها تعبّر عن ارادة الحاكم

يتردد في التراث الاسلامي السياسي مصطلح اهل الحل والعقد ، المرادف تقريبا لمصطلح « النخبة السياسية » المتداول في الادبيات السياسية المعاصرة . ان النخبة السياسية ، في النظام السياسي الحديث ، مثل اهل الحل والعقد ، في الموروث التاريخي للمسلمين هم مجموعة الناس الذين يمثلون مختلف الطبقات الاجتماعية في بلد ما ، ويتحلون بادراك القضايا العامة من منطلق وطني عام ، ويشاركون في القرار السياسي ، بحيث ياتي معبرا تعبيرا واقعيا عن الارادة العامة لمجموع الشعب ، وهي القاعدة الاساس لتشخيص ما يدعى بالمصلحة الوطنية .

ولا تخلو دولة من نخبة سياسية ، كما لم يخل نظام سياسي من الانظمة التي تعاقبت على الحكم في البلاد الاسلامية من اهل الحل والعقد .

على ان التحولات الكبرى التي طرأت على مفهوم الدولة ودورالسلطة فيها ، وعلاقة السلطة بالمجتمع خلال العصر الحديث ، ولاسيما منذ انتهاء الحرب الكونية الثانيه ، قد جعلت من المحتم ، ان يجري تأطير هذا العرف الجاري ووضعه في صيغة قانونية ، تُمكّن المجتمع من الاطمئنان الى ان النخبة السياسية تعبر عن ارادته ومصالحه بصورة وافية وواقعية .

على ان التصوير القانوني للنخبة السياسية ومكانتها في العمل السياسي ، يختلف اختلافا كبيرا بين نظام واخر ، ففي النظام الدكتاتوري الشمولي ، تتمثل النخبة في المجموعة الصغيرة المحيطة بالحاكم والتي يقوم على اكتافها النظام ، وتضم اضافة الى السياسيين قادة القوات المسلحة ولاسيما الاجهزة الامنية ، التي يعتبر وجودها وعملها حيويا في هذا النوع من الانظمة . وفي النظام الديمقراطي تتسع النخبة اتساعا كبيرا ، وتضم في الغالب الاشخاص الذين يمثلون تمثيلا محدد وواضحا الراي العام الشعبي ، من احزاب ومجموعات برلمانية ، كما يحسب حساب لاجهزة الرقابة الرسمية كالقضاء ، او الشعبية كالصحافة ووسائل الاعلام . ان النخبة السياسية في النوعين السابقين من الانظمة ، الشمولي والديمقراطي ، مجموعة فاعلة وشريكة حقيقية في القرار ، على الرغم من انها في النظام الدكتاتوري الشمولي لا تعبر عن الارادة الشعبية ، بل عن ارادة مجموعة محددة من الناس تنحصر في الموالين للنظام ، دون بقية الشعب .

اما في النظام الفردي ، الذي تتركز فيه السلطة في شخص الحاكم ، فان النخبة السياسية تكون ضيقة جدا وتابعة في الغالب للحاكم ، وبالتالي فانها لا تعبر عن ارادة اي شريحة من شرائح المجتمع ، فضلا عن اكثريته ، انها تعبر فقط عن ارادة الحاكم ، وان نظام الحكم في معظم اقطار العالم الثالث هو من هذا النوع ، وقد نوقش كثيرا تاثير هذا الظرف في قرار الرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت ، فمن الواضح ان قرار اجتياح الاراضي الكويتية ، والقرارات التي تبعته قد اتخذت من جانب شخص واحد هو صدام حسين ، في غياب اي مشاركة حقيقية لاي شخص اخر او جهة اخرى من اهل الحل العقد اومن اركان النظام ، فضلا عن اجهزة الرقابة المعبرة عن الراي العام من صحافة او احزاب او خلافها ، وان النتيجة التي استخلصها جميع الباحثين الذين درسوا أزمة الخليج ، تتلخص في انه لو كان هناك اشخاص عديدون يشاركون في اتخاذ القرارات الكبرى في العراق ، ولو كانت هناك رقابة شعبية او قضائية على قرارات القيادة السياسية ، لكان الرئيس قد حسب الف حساب قبل ان يتخذ قراره بشطب الدولة الكويتية ، او لكان قد استقال من الحكم او حوسب على الاقل بعد ان ظهر فشل ذلك القرار ، من واقع المصائب الكبرى التي ترتبت عليه .. على العراق ذاته ، نظامه السياسي وشعبه ، وعلى العالم العربي لاسيما الكويت .

ان النخبة السياسية في النظام السياسي الفردي هي في حكم المعدومة ، حتى وان وجد بعض الاشخاص قرب الحاكم يقدمون له المشورة والنصح ، نظرا لان تلك المشورة لن يكون لها تأثير ملزم الا اذا كانت تعبر عن ارادة الحاكم ورغباته الآنية .

النخبة في النظام الفردي

لقد طرح موضوع اهل الحل والعقد في المملكة ، مع بداية الحديث عن الاصلاحات السياسية في النظام السياسي السعودي ، واشير اليه بالخصوص في النقاشات التي سبقت توجيه الرسالتين المشهورتين الى الملك ، من جانب وجهاء البلاد والزعماء الدينيين في الاسابيع الاولى التي تلت اندلاع ازمة الخليج ، وكان الجميع يتحدث حول ضرورة اشراك ممثلي الشرائح الاجتماعية المختلفة ، في القرارات السياسية التي اتخذها الملك خلال الازمة ، لاسيما وان البلاد كانت على وشك المشاركة في حرب لم يكن احد قادرا على التنبؤ بنتائجها ، او ابعادها .

وقد ظهر خلال تلك النقاشات تداخلات كثيرة في تحديد المقصود باهل الحل والعقد ، نعتقد انها نتجت عن غياب تحديد واضح لمفهوم الدولة في النظام السياسي السعودي ، وخصوصا انعدام اي صورة من صور المشاركة السياسية للفاعليات الاجتماعية المؤهلة ، هذه المشاركة التي من شأنها ان تطور مفهوما محددا للنخبة ، وحدود تمثيلها للرأي العام الوطني ، ومن ثمّ حدود مشاركتها في صناعة القرار او على الاقل خلفياته ، لذلك فمن المفيد اقتراح تعريف للدولة في مرحلتها الحاضرة ، ثم استبيان مكانة النخبة الراهنة او المفترضة في ظل النظام القائم قبل عرض مقترحاتنا بهذا الشأن .

مبدئيا سوف نعتبر أن النظام القائم في المملكة هو من نوع النظام الفردي المطلق ، وهو يختلف عن النظام الدكتاتوري الشمولي في ان قاعدة المشروعية التي يعتمد عليها ، هي بصورة محددة ، الامر الواقع الذي يتمثل في الامتداد التاريخي لسيطرة القبيلة الغالبة ، الناتج عن الاستعمال المباشر والمستمر للقوة العسكرية ، وتاليا الارتباط بمراكز التاثير الدولية . ان الممارسة السياسية لحكم من هذا النوع هي تعبير عن الحاجة الاستراتيجية او اليومية للحاكم في البقاء على سدة الحكم ، وبالتالي فان القرار السياسي هو ارادة شخصية انية ، قابلة للتغيير الى النقيض احيانا ، تبعا لتغير مصلحة الحاكم او تغير رغباته او قناعاته ، ولا يوجد اي اطار يكفل للسياسات او القرارات الاستمرارية والثبات مع الظروف المتغيرة . ان مركز القوة هنا هو شخص الحاكم ، وهو الذي يمنح القوة والسلطة للآخرين ويجردهم منها ، وبالتالي فان النظام السياسي كله هو ممثل للملك ، واطار لانفاذ ارادته ، وعليه فان النخبة السياسية التي يفترض وجودها حول الملك او الحكومة ، لا تعدو ان تكون مرآة للملك نفسه ، يرى فيها ما يريد ان يراه هو ذاته وليس الاخرين ، وبكلمة اخرى ان نخبة في مثل هذا الظرف لن تكون قادرة على القيام بمسؤوليات اهل الحل والعقد الحقيقية ، ولن يتعدى دورها دور حاشية الملك .

لقد اعترض البعض على هذا التحديد من زاوية وجود نخبة سياسية تَحُد بصورة من الصور ، من حرية الملك في اتخاذ القرار ، تتمثل في الهيئة الدينية والعائلة المالكة ، اضافة الى قوى التاثير العديدة القائمة بصورة واقعية في البلاد ، وان لم يتم الاعتراف بها قانونيا ، والتي لا بد من الافتراض ان الملك يحسب لرايها حسابا قبل ان يتخذ قراراته .

حقيقة الامر ان اعتبار العائلة المالكة ، او الهيئة الدينية ، في مقام النخبة السياسية هو استذكار لحالة قامت فعلا في ظروف محددة في الماضي ، لكن ليس لها وجود واقعي في الحال الراهن ، فبالنسبة للعائلة المالكة هناك فصل واضح بينها كإطار عام للسلطة ، وبين الدائرة الضيقة التي تمارس الحكم فعلا والتي تتكون من الاشقاء السبعة ، الذين يدعون بمجموعة السديريين ــ وكلهم فاعلون سياسياً باستثناء الامير تركي المستبعد حاليا من السلطة ــ .. فهذه المجموعة الصغيرة هي الحكومة الحقيقية في البلاد ، لكن وبسبب ان الملك هو الشقيق الاكبر فيها ، وهو الذي قام بتشكيلها كقوة سيطرة خلال الفترة التي لحقت سقوط الملك سعود في ١٩٦٢م ، فإن اعضاءها لا يملكون قدرة التقرير الا ان يوافق الملك ، وبالتالي فان قرار الملك هو الجاري ، سواء صدر عنه او صدر بموافقته .

اما بقية اعضاء العائلة المالكة فانهم لا يشاركون في القرار بصورة مستقلة ، فهم في الغالب مستبعدون من المشورة ، كما ان اراءهم في الامور المختلفة تعامل بالصورة السابقة ، اي يجب ان تنسجم مع ارادة الملك قبل ان تتحول الى واقع ، ويظهر ذلك بصورة اوضح في القضايا الكبرى ، بالنظر الى انعدام اي اطار قانوني يستطيعون من خلاله الزام الملك بأخذ رايهم .

وتكشف المتابعة لموقف مختلف الامراء في القضايا الوطنية الرئيسية ، عن انهم قد صنفوا الى شريحتين : شريحة المعارضين للملك وشريحة المستقلين بالرأي ، وفي جميع الاحوال فقد تم ابعاد الشريحة الثانية عن دائرة القرار ، او على الاقل تم تضييق الدائرة التي يشاركون من خلالها ، ومثال المجموعة الاخيرة الامير عبد الله ولي العهد ، الذي رغم انه الرجل الثاني في البلاد من الناحية الرسمية الا ان مشاركته محدودة جدا في اتخاذ القرار ، ومثال المجموعة الاولى الامراء طلال وتركي ومشعل وسواهم ، المستبعدون تماما من اي مشاركة في العمل السياسي .

اما الموالون للملك فهم تلك المجموعة من الامراء الذين قرروا ان لا يكون لهم رأي خاص ، وان يوكلوا الراي للمجموعة الصغيرة الحاكمة ، على الرغم من ان بعضهم يشارك في تولي المناصب الحكومية الكبرى ، لكن ليس في اتخاذ القرار .

اما الهيئة الدينية الرسمية فان ابعادها عن دائرة القرار اصبح اكثر وضوحا ، وتكشف بصورة خاصة في الاحتجاجات التي اعقبت ازمة الخليج ، والتي وقف فيها التيار الديني موقف المعارضة ، لمعظم القرارات التي اتخذها الملك في سياق معالجته لتداعيات الازمة .

ومن المثير للدهشة ان معظم الزعماء الدينيين الكبار قد احجموا عن تاييد النظام الاساسي ونظامي المناطق ومجلس الشورى التي اصدرها الملك اخيرا .

ان فكرة المشاركة السياسية للهيئة الدينية ترجع الى التصوير التاريخي للعلاقة بين زعامة المذهب الرسمي والعائلة الحاكمة ، والتي بدأت بالتحالف ، لكن هذا التحالف لم يعد له وجود واقعي في الوقت الراهن ، ان الزعيم الديني للبلاد يُعَينُ الآن ويُعْزَل بأمر ملكي وليس بارادة او ترشيح كبار العلماء او حتى بالوراثة كما كان الامر في السابق ، كما انه لم يعد من المسموح لأي من العلماء

بالتدخل في القضايا السياسية للبلاد ، لقد تحولت علاقة التحالف المتوازن التي كانت قائمة في الدولة السعودية الاولى ، والى حد ما في الدولة السعودية الثانية الى علاقة استتباع كامل من جانب العائلة الحاكمة للهيئة الدينية في الدولة الثالثة ، لاسيما بعد وفاة آخر الزعماء الدينيين الاقوياء ، الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ ، الذي على الرغم من تفوقه كثيرا في المكانة وقوة الشخصية على الزعيم الحالي الشيخ عبد العزيز بن باز ، الا انه فشل في دفع الملوك الثلاثة الذين عاصرهم (عبد العزيز وسعود وفيصل) الى السماح للزعماء الدينيين بمراقبة سياسات الدولة ، لاسيما في وضع القوانين الجديدة التي رأى انها في الغالب لا تفي بالمتطلبات الشرعية .

وفي الوقت الراهن فان مشاركة الهيئة الدينية في القرار هي مشاركة سلبية ، بمعنى انها تقتصر على الاحتجاج على ما تعتبره مخالفا للشريعة من سياسات او قوانين ، لكن هذا الاحتجاج لا يتجاوز المخاطبة الودية للملك ، دون ممارسة الضغط او استعمال اي اسلوب من اساليبه ، ان هذا هو ما يفسر الانشقاق المتزايد للنشطين في التيار الديني على الزعامة الدينية الرسمية ، بناء على ما يعتبرونه تقاعسا او ضعفا من جانبها عن ممارسة مهامها الشرعية .

وبناء على ذلك فان المشاركة المُدّعاة للهيئة الدينية في العمل السياسي او صناعة القرار ، غير قائمة ، في الوقت الراهن على الاقل .

ان العرض السابق يساعد أيضا على تصور مستوى التاثير الذي تتمتع به الفاعليات الاجتماعية الاخرى ، على القرار السياسي . ان هذا التأثير لا يصل على أي حال إلى درجة المشاركة الفعلية في صناعة القرار ، او منع القرار او المحاسبة عليه ، وهي بهذا الحال ، مثل العائلة الحاكمة والهيئة الدينية ، لا يمكن اعتبار دورها شبيها لدور النخبة السياسية او مجموعة أهل الحل والعقد ، التي تشارك بصورة كاملة ومؤثرة في صناعة القرار السياسي والمحاسبة عليه .

اسباب غياب النخبة السياسية في المملكة

في تقديرنا ان السبب الكامن وراء غياب النخبة السياسية في البلاد ، هو نمط التطور الذي مرت به الدولة السعودية منذ تاسيسها وحتى الان ، فهذه الدولة التي يرجع تأسيسها الفعلي الى عام ١٩٢٦ ، لم تكن في الحقيقة سوى اسم جديد لواقع سائد يتمثل في سيطرة القبيلة الغالبة ، وان اعلان الملك عبد العزيز قيام المملكة لم يكن في حقيقة الامر ، بداية لمشروع دولة بالمعنى المتعارف حاليا

لا يمكن اعتبار الهيئة الدينيّة في مقام النخبة السياسية ، إذ يزداد يوماً بعد آخر إبعادها عن دائرة القرار والتأثير فيه

●●

الخوف من مشاركة الفاعليات الاخرى تعيد الى ذهن الحاكم صورة التقاسم بين زعيم القبيلة الغالبة وزعماء القبائل المغلوبة

في علم السياسة ، بقدر ما كان اطلاقا لاسم حديث على تشكيل متعارف هو التشكيل القبلي ، وان كان في صورة موسعة تتضمن مساحات واسعة من الارض ، يسكنها اصناف كثيرة من الناس من قبائل او مجتمعات مختلفة .. ولان الامر كذلك ، فان النسق الطبيعي للحكم في مثل هذا التشكيل هو حكم القبيلة الغالبة ، الذي يتجسد مضمونه الواقعي في سلطة زعيم هذه القبيلة دون سواه .

لقد كان واضحا من الممارسة السياسية لعبد العزيز ، انه قد اهتم بتركيز هذا المبدأ خلال حكمه ، الى الدرجة التي لا يسجل التاريخ ان ايا من الرجال الذين تعاون معهم في اقامة مملكته ، قد استطاع ان يستثمر مشاركته هذه في اقامة مركز قوة ، يسمح له بالمشاركة في القرار السياسي ، وثمة مثال يرد كثيرا للدلالة على هذا النهج هو حالة عبد الله السليمان ، الذي كان وزيراً للمالية ، وكان يعتبر « وزير كل شيء » ، في الوقت الذي لم تكن الدولة تعني شيئا سوى المال والجيش ، فهذا الرجل الذي رافق الملك طوال الفترة الحاسمة من حياته السياسية ، عجز عن الوقوف على قدميه في مواجهة الامراء الصغار الذين ورثوا السلطة بعد وفاة ابيهم ، ولم يكونوا يكنون له المودة ، وتوضح حالته ان اي شخص لم يكن قادرا على ان يتحول الى شخصية سياسية ، قادرة على الثبات عند نشوب اي نزاع مع صاحب السلطة (الملك) حتى لو كان ضعيفا مثل الملك سعود ، ويصدق هذا المثال ايضا بالنسبة لجميع رجال السياسة الذين خدموا الدولة في ظل جميع الملوك الذين توالوا على حكمها ، منذ تأسيسها وحتى الان ، الامر الذي يساعد على فهم حقيقة ان الأشخاص المحيطين بالملك او القريبين من مركز السلطة ، لا يمثلون هيئة مستقلة او يتمتعون بمواصفات رجل الحل والعقد ، بل يظلون الى النهاية موظفين تابعين كليا للملك ، لا قيمة لهم بدونه ، وبالتالي فلا يسمح لهم بان يكونوا اصحاب رأي او قرار ، وهي الصفة الاولى التي يلزم وجودها فيمن يصنفون كأهل الحل والعقد في البلاد .

حقيقة الامر ان تركز السلطة في الرئيس ، كما في النظام الموروث عن عهد القبيلة قد استمر ، في صورة انحصار للصلاحيات بيد هذا الرئيس (الملك) .

هذا هو الوجه الأول من نظام القبيلة الذي تحكم وفق مضمونه المملكة .. اما الوجه الثاني فهو المتعلق بتصنيف القوى والفاعليات في المجتمع ، والتي تتسم العلاقة معها ببعض القلق من جانب الملك الذي يخشى على سلطته المُركزة من التفتت .

ان الخوف من مشاركة الفاعليات الاخرى ، تعيد الى ذهن الحاكم صورة التقاسم بين زعيم القبيلة الغالبة وزعماء القبائل المغلوبة ، الامر الذي يهدد باحتمال

استقوائهم وانقضاضهم عليه . ان الفاعليات الاجتماعية ، حتى تلك التي تأتي من الطبقات الاجتماعية الجديدة ، ليست في تصور الملك ، سوى نموذج عن الزعامات القبلية التي سبق له أو لأبيه قَهْرُها ، وينبغي ان تبقى مُستبعدة من دائرة التأثير على القرار . وبكلمة اخرى ، فان الملك وأمراء العائلة الحاكمة ينظرون الى الفاعليات الإجتماعية ، باعتبار كل منها يمثل منافسا محتملا على زعامة القبيلة ، التي اصبحت تسمى الان حكومة في دولة ، وعلى هذا الاساس ينظر الى مشاركته باعتبارها قد تشكل اعترافا بمكانته السياسية ، وبالتالي حقه في السلطة ، الامر الذي يخشاه الحاكم أشد الخشية ، وهو على اي حال يتناقض مع فلسفة وأساليب الحكم الفردي .

من ناحية أخرى ، فان الزعامة القبلية في مجتمع الجزيرة العربية التقليدي ، لم تعترف في أي وقت من الأوقات بوجود ما نسميه في العصر الحاضر ، تعبير القيادة عن الارادة العامة للمجتمع ، ان الزعامة وقوى التاثير الاساسية تتشكل من الاشخاص الذين يتمتعون بهويات موروثة ، كان يكون من الفخذ الاعلى في القبيلة او من العوائل المحاربة او الغنية ، ولا يعترف للاشخاص العاديين بأي مكانة بناء على انجازاتهم الخاصة ، ما لم تتحول الى محطات تاريخية او تتبلور في سياق تاريخي ، ان شخصا من ابناء القبيلة لا يستطيع المطالبة بحقه في ابداء الراي او المشاركة في القرار لانه ناجح في حياته العملية او لانه يتمتع بمكانة علمية مرموقة ، فهذه ليست من المؤهلات المعتبرة في نظام القبيلة .

ومن الواضح ان هذا النمط قد انتقل بصورة شبه تامة الى نظام الحكم في المملكة ، فعلى الرغم من الاتساع المتزايد لدور واهمية الطبقات الجديدة في المجتمع ، الا ان العائلة الحاكمة ترفض الاعتراف لهم بالحق في تمثيل اي قطاع من المجتمع ، فضلا عن المطالبة بحقوق لهم ، تقوم على اعتبارات الاهلية الشخصية ، يستوي في ذلك الناس العاديون وكبار الموظفين في الكادر الحكومي ، او حتى الشخصيات السياسية المعروفة في البلاد .

لكن هذا لا ينفي على اي حال حقيقة ان مجتمعنا يضم بين جناحيه المئات من الشخصيات العلمية والدينية والسياسية القادرة والمؤهلة للقيام بمسئوليات اهل الحل والعقد في البلاد . لكن ، وكما هو معلوم ، فان الحكومة لن تسمح لهم بالعمل سوى باعتبارهم اتباعا لها وموظفين عندها ، ولن تقبل بان يمارس احدهم ابداء الراي او التعبير عن الحاجات الاجتماعية بصورة مستقلة عن السلطة ، بالنظر الى خشيتها من ان يكون ذلك مقدمة لتكوين مركز استقطاب سياسي واجتماعي مخالف او مستقل .

ان السبب الرئيسي لفتور الشخصيات الوطنية والعلماء تجاه النظام الاساسي الذي اعلنه الملك في مطلع مارس الماضي ، يعود في حقيقة الأمر الى انهم لم يجدوه قد اعطى

مشاركة الهيئة الدينية في القرار هي مشاركة سلبية تقتصر على الاحتجاج على ما تعتبره مخالفاً للشريعة من سياسات وقوانين بطريقة التودد للملك دون ممارسة أيّ شكل من أشكال الضغط

فسحة ولو صغيرة لممارسة الشورى الحقيقية في البلاد ، على الرغم من ان الملك كان قد سبق ووعد بعض الشخصيات بانه سيمضي في انشاء اطار ، يتمثل فيه اهل الحل والعقد بالصورة الكاملة والحقيقية ، ان الذي يظهر الان هو ان الحكومة قد استبعدت بالفعل اي مشاركة من جانب الشخصيات والفاعليات الوطنية ، لان النظام الاساسي ، قد اهمل الاشارة الى اي اطار قانوني يقوم بهذه المهمة .

وكان امل قليل قد علق على مجلس الشورى بان يكون اطارا لتحقيق هذه المهمة ، لكن ثمة معلومات تشير الى ان تشكيلة المجلس ، لن تكون بالصورة التي تسمح بقيام اعضائه بهذا الدور .

الممارسة القانونية والممارسة التبشيرية

ان ضيق الظروف القانونية التي تسمح بالقيام بهذا الدور ، يجب ان لا يكون مثبطا للمؤهلين من اخيار البلاد الذين يرغبون القيام بمهماته ، انه مثل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمانة لاستقامة المجتمع وصلاحه ، وفي تقديرنا ان هذا الدور منوط بكل شخص من خيار البلاد ، ممن يرون في انفسهم الصلاح والكفاءة للاهتمام بالقضايا العامة ، ونعني بها القضايا التي تهم الوطن ككل .

سوف لن يكون في الوسع ان يقوم هؤلاء المتصدون لهذه المهمة بنصح الحكومة وارشادها الى الطريق السوي ، نظرا لانعدام الاطار القانوني الذي ينظم هذا العمل ، والذي نقترحه بشكل محدد هو ان يمارس كل فرد من هؤلاء ما يمكن تسميته بالشورى الشعبية ، بمناقشة كل قضية من القضايا الوطنية امام الناس ، في المجالس الخاصة او في الدوائر الواسعة من المجتمع ، من اجل ايجاد راي عام يضغط باتجاه استثمار الجزء المكتسب فعلا من الإصلاحات السياسية والمطالبة بالتطوير والتطبيق .

كما يجب ان يتجه كل من هؤلاء المتصدين الى تنظيم قوته الاجتماعية ، اي تنظيم العلاقة بين الجماعات التي تؤيد افكاره ، والعمل باهتمام على تطوير وعيها وتفاعلها مع القضايا العامة ، من اجل ان تكون هي الوسط الطبيعي الذي تنتشر منه الافكار الاصلاحية الى المحيط الوطني العام .

وفي تقديرنا ان هذا الدور هو البديل الطبيعي عن الدور المنظم في اطار القانون ، علما بانه من المقومات الرئيسية لقيام تيار شعبي فاعل ومؤثر في الحياة الوطنية ، وهو الأمر الضروري اذا ما اردنا اجبار الحكم على القيام بالعدل بين الناس و سياسة البلاد بالامانة والصلاح والاصلاح ، ولا يخفى ان عديدا من الشخصيات الوطنية يقومون بهذا الدور ، لكن بعضهم لا يقوم به الا ضمن نطاقات محدودة ، ونرى ان الوقت ملائم للتوسيع ، في طرح الافكار الاكثر حساسية وفي حجم الجمهور الذي يوجه اليه الخطاب .

موفد سعودي آخر في اسرائيل بعد أقل من عام

قام المدعو اسحق ادريس سخوطة أحد المستشارين في رابطة العالم الاسلامي بزيارة لاسرائيل في منتصف شهر مايو الماضي ، وقد اعرب عن أمله أن تفسح اسرائيل أمام آلاف المسلمين من أنحاء العالم لزيارة الاماكن المقدسة . ونقل راديو اسرائيل الذي كشف عن خبر الزيارة بأن سخوطة اجتمع برئيس بلدية القدس تيري كوليك وأشاد بما تضمنه اسرائيل من حرية العبادة في الاماكن المقدسة لابناء جميع الديانات ! ! .

وقد أعلن ناطق باسم الرئاسة الاسرائيلية ان مسؤولاً اسلامياً كبيراً يعمل مستشاراً في رابطة العالم الاسلامي ، سيلتقي الرئيس الاسرائيلي حاييم هرتزوغ يوم الاحد أي في السابع عشر من مايو الماضي . وقد قال الشيخ سخوطة للصحفيين في اسرائيل بأنه يريد العمل من أجل أن يتمكن الاف الحجاج المسلمين من زيارة المسجد الاقصى ، وأضاف ــ حسب المصادر الإعلامية الصهيونيّة ــ بأنه سيروي للمسيحيين والمسلمين .. للمثقفين والمسؤولين السياسيين .. الامور الايجابية التي لمسها هناك .

هذا وقد قام سخوطة باجراء لقاءات مختلفة مع أكبر حاخامين اسرائيليين للتنسيق بشأن تسهيل حركة السفر بين اسرائيل والبلاد العربية ، وكان سخوطة قد التقى بالحاخام الاسرائيلي ديفيد روزن مدير جمعية محاربة اساءة السمعة لليهود .

وتأتي زيارة الشيخ سخوطة الى اسرائيل بعد أقل من عام على زيارة مبعوث العائلة المالكة حسين خطاب الذي زار اسرائيل في نهاية شهر ذي الحجة من العام الماضي حيث التقى هناك بمسؤولين اسرائيليين ، وقد تابعت الصحافة الاسرائيلية تفاصيل هذه الزيارة التي جاءت فور نهاية حرب الخليج والتصريحات التي ظهرت على لسان مسؤولين أميركيين بالشروع في مؤتمر السلام بين العرب واسرائيل ، حيث اعتبرت زيارة حسين خطاب خطوة أولى في طريق السلام ، خاصة بعد صدور بيان رسمي سعودي أذاعه مراسل اذاعة لندن في الرياض بعد أيام من زيارة خطاب ، جاء فيه بأن المملكة سترفع الحظر على التعامل الاقتصادي مع اسرائيل في حال توقف الأخيرة عن بناء المستوطنات في الضفة والقطاع .

الجدير بالذكر أن السفير السعودي في واشنطن بندر بن سلطان كان قد التقى في واشنطن بزعماء الجالية اليهودية في أميركا بتاريخ ١٨ نوفمبر الماضي ، كما زار هؤلاء المملكة في ٢٢ يناير الماضي والتقوا بالملك فهد والامير سلمان ووزير الخارجية سعود الفيصل وعدد آخر من الامراء ، الأمر الذي أثار غضب وسخط الرأي العام المحلي والاسلامي .

من جهة ثانية ذكرت دورية « لوموند » الصادرة عن مؤسسة لوموند الفرنسية المتخصصة في قضايا المخابرات في عددها الصادر في ٣١ مايو الماضي : « أن الاتصالات السعودية مع اسرائيل بدأت قبل سنة وأن استعدادات تتخذ الآن للبدء باستقبال أولى دفعات السياح السعوديين الراغبين في تمضية الصيف في الاراضي العربية المحتلة » .. وحول الاستعدادات للتعاون السياحي بين السعودية واسرائيل قالت « لوموند » « إن وكالة السياحة الاسرائيلية والتي تعود ملكيتها الى تاجر السلاح الاسرائيلي يعقوب نمرودي ،أصبحت جاهزة لاستقبال الافواج الاولى من السياح السعوديين بمدينة القدس » .

وتتوقع عدة مصادر عربية وأجنبية بأن يفد على القدس مائتا سائح سعودي لزيارة المدينة المقدسة وقبة الصخرة ، وفي هذا الاطار يعمل المسؤول عن مكتب وكالة السياحة المسمى : مير قبلان ، على استصدار تأشيرات سفر خاصة للسواح السعوديين بمساعدة السلطات الاسرائيلية ، وبالتنسيق مع الشيخ اسحق ادريس سخوطة عضو رابطة العالم الاسلامي .

تجدر الإشارة الى أن مصدراً سعودياً مسؤولاً نفى ــ حسب وكالة الانباء السعودية واس في السابع من يونيو ــ ما ورد بشأن السياحة السعودية الى اسرائيل ، وقال في معرض تنديده بصحيفة الوحدة التونسية التي نشرت الخبر بأنها تعمدت الدس والتشويه .

قطر تثير الشقيقة الكبرى

ذكرت مصادر خليجية أن الملك فهد حذر أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني من مغبة الاستمرار في عقد اتفاقيات مع دول من خارج مجلس التعاون الخليجي دون التنسيق مع القيادة في المملكة ، وقد اعترضت قطر على تحذير الملك فهد بالقول بأن قمة الكويت قد أقرت لكل دول المجلس بإقامة علاقات وعقد اتفاقات مع دول أخرى بصورة فردية دون حاجة للتنسيق بشأنها مع أي عضو في المجلس ، هذا وتشعر حكومة المملكة بأن مكانتها في المجلس بعد أزمة الخليج قد تضاءلت ، وأن هناك رغبة من باقي الدول الاعضاء في مجلس التعاون في البحث عن تحالفات جديدة ، خاصة بعد أن عجزت المملكة عن حلحلة الخلافات الدائرة بين أعضاء المجلس وأبرزها مشكلة الحدود بين قطر والبحرين ، حيث سعت كل من الدولتين للاستعانة بأطراف أجنبية من خارج المجلس في سبيل التوصل الى حل نهائي لمشكلة الجزر .

وكانت البحرين وقطر قد رحبتا بالمبادرات التي تقدمت بها كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وايران بخصوص معالجة موضوع الجزر ، ولم تبد حكومة المملكة موقفاً علنياً من هذه المبادرات والتي اعتبرتها حسب مصادر خليجية بأنها تجاوزاً صريحاً لدور المملكة ! ! .

المثير للانتباه أن وسائل الاعلام القطرية هاجمت بشدة مجلس التعاون الخليجي وأمينه العام عبدالله بشارة بمناسبة مرور احدى عشرة سنة على تأسيس المجلس المذكور ، حيث تحدثت وسائل الاعلام القطرية عن « فشل » عمل المجلس « وافتقار أمينه العام الى المصداقية » .

وذكرت صحيفة « الراية » القطرية أن مجلس التعاون الخليجي « يشبه شخصاً يمضي كل حياته في غرفة العناية المركزة » ، وجاء ذلك في مقال بعنوان « شبعنا كلاماً وشعارات .. نريد أفعالاً وقرارات » . وهاجم كاتب المقال أحمد علي رئيس تحرير الصحيفة الحصيلة التي استعرضها عبدالله بشارة مؤخراً لعمله على رأس المجلس منذ تأسيسه سنة ١٩٨١م ، بقوله إن « قوات درع الجزيرة التي ظل عبدالله بشارة يتغنى بها طوال السنين الماضية أصبحت درعاً من ورق عندما هبّت عاصفة الصحراء » .

وتساءلت الاذاعة القطرية في تعليق لها حول مصير عدة مشروعات مطروحة من جانب المجلس مثل جواز السفر الموحد ورخصة القيادة الموحدة وهي المشروعات التي وعد المجلس بانجازها منذ السنوات الاولى لتأسيسه ، فيما قالت صحيفة « الشرق » القطرية أن معظم القرارات والاتفاقات التي تم تبنيها داخل مجلس التعاون الخليجي لتسهيل الاندماج والتكامل بين الدول الاعضاء « بقيت حبيسة الاوراق والروتين » .

اتفاقية لنشر القوات الاميركية في السعودية

ذكرت صحيفة « واشنطن بوست » المقربة من البيت الابيض في عددها الصادر في ٣١ يونيو الجاري « بأن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية تسعيان حالياً الى تعزيز تعاونهما الثنائي وخصوصاً في المجالات الاستراتيجية والعسكرية .

ونقلت الصحيفة عن مصادر أمريكية وسعودية قولها أن نسخة معدلة من المعاهدة الموقعة سنة ١٩٧٧م ستشكل اطاراً لتوسيع نطاق التدريبات العسكرية المشتركة ونشر قوات أميركية اذا اقتضى الامر .

وأضافت الصحيفة بأن الحرب ضد العراق العام الماضي أظهرت الحاجة الى علاقات أكثر وثوقاً بين الولايات المتحدة والسعودية بعد فترة من التوتر بين البلدين نجمت بشكل خاص عن الدعم الاميركي لاسرائيل ، وصرح موظف كبير في البنتاغون للصحيفة « لقد تعاونا في فترة خطر كبير على بلدينا وفعلنا ذلك بنجاح » ومن جهته قال مسؤول سعودي « لا نريد أن ننسى من انقذنا » .

وتمضي الصحيفة قائلة بأنه « وبعد انتهاء الحرب مباشرة أعربت الولايات المتحدة عن أملها في عقد سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية مع السعودية ودول أخرى في الشرق الاوسط ، ولكن السلطات السعودية كانت تشعر في ذلك الحين بالقلق من الشعور المناهض لامريكا في العالم العربي » .

وأضافت الصحيفة : ولكن الموقف تغيّر بعد توقيع معاهدات دفاعية أميركية مع الكويت والبحرين ، وافق السعوديون على مناقشة عقد اتفاق على أساس معاهدة ١٩٧٧م ، لكن الصحيفة أشارت الى أن الرياض تشعر على ما يبدو بالتردد حيال توقيع اتفاق يترجم بوجود عسكري أميركي دائم في البلاد . ورغم تحسن العلاقات الثنائية

لاتزال هناك مشكلات وخاصة القرار الذي اتخذه على ما يبدو البيت الابيض بعدم الرد حالياً على طلب سعودي لشراء طائرات مقاتلة أميركية من طراز « اف ــ ١٥ » . ولكن الواشنطن بوست أرجعت سبب تطور العلاقات بين الحكومتين الاميركية والسعودية الى موقف الاخيرة من مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل ، حيث لعبت الحكومة السعودية دوراً فاعلاً في عملية السلام والترتيبات المتعلقة بها .

اغلاق « مصر الفتاة » بضغوط سعودية

في خطوة اعتبرت انتهاكاً صارخاً لحرية الصحافة .. أقدمت القيادة الجديدة لحزب مصر الفتاة على اغلاق الصحيفة الناطقة باسم الحزب والتي تحمل الاسم نفسه ، بعد أن تعرضت لضغوط مكثفة من الحكومة السعودية اثر قيام الصحيفة بنشر مقالات جريئة تمس بصورة مباشرة سياسة الحكومة السعودية ودعت في مقالات كتبها رئيس التحرير الى تدويل الأماكن المقدسة ، وقد اجتمع بعض أعضاء حزب مصر الفتاة المعارض بقيادة عبدالله رشدي في الاسكندرية وقرروا الاطاحة بقيادة علي الدين صالح للحزب ، وعين رشدي نفسه قائداً جديداً له ، ثم قام باغلاق صحيفة الحزب ، فيما فسحت صحف النظام المصري المتمثلة في « الجمهورية » و« مايو » و « المساء » لرشدي التعرض لقيادة علي الدين صالح وتوجيه الاتهامات اليه حيث أعلن رشدي عن مخالفته « سياسة الصحيفة في مهاجمة الشرفاء والنظام » .

وقد لقيت خطوة رشدي غضب أعضاء الحزب والاحزاب المعارضة المصرية الاخرى .. ففي مقال كتبه مصطفى بكري رئيس تحرير صحيفة « مصر الفتاة » في جريدة « الشعب » بعنوان « غداً سنعود » بعد أن عزله رشدي من رئاسة التحرير وعين مكانه محرراً من جريدة « المساء » .. يقول بكري في مقاله « الآن قسوتم على أبناء الوطن .. ذبحتم تجربتهم الوضاءة لاجل عيون السادة في الرياض وفي واشنطن وأيضاً في تل أبيب .. صنعتم تمثيلية سخيفة أنتم أول من يدرك كذبها » . وجاء في مقال الامين العام لحزب العمل الدكتور حلمي مراد بعنوان « عدوان خطير على الحياة الحزبية وحرية الصحافة » علق فيه على قرار لجنة الاحزاب التابعة لمجلس الشورى المصري باعتمادها نتائج مؤتمر جماعة عبد الله رشدي الذي أطاح بقيادة الحزب ، بالقول : أنه « قرار باطل دستورياً وقانونياً لمخالفته الاحترام الواجب للتعددية الحزبية ولحرية الصحافة التي ينص عليها الدستور بل لخروجه على قانون الاحزاب السياسية نفسه الذي صدر عن النظام القائم . ويعتبر هذا القرار سابقة خطيرة تهدد الحياة الحزبية واستقلال الصحافة في مصر ، اذ ما أسهل أن تدس اجهزة الدولة بعض العناصر في حزب من الاحزاب ثم تفتعل شقاقاً وتجمع أفرادا من هنا وهناك لأقامة مؤتمر يعزل قيادات هذا الحزب وتعيين آخرين بدلاً منهم ثم تسيطر على جريدة الحزب وممتلكاته ، ولعل ما حدث بالنسبة لحزب مصر الفتاة هو تهديد وانذار موجه الى أحزاب المعارضة الاخرى اذ أن ما اتخذ بالنسبة له اليوم يمكن أن يصطنع مثله بالنسبة لغيره غداً » .

تهنئة

تتقدم أسرة تحرير مجلة « الجزيرة العربية » للأخوة القرّاء والأصدقاء بأسمى آيات التهاني والتبريك بمناسبة عيد الأضحى المبارك .. أعاده الله على المسلمين جميعاً باليمن والبركات .

منشور : الاغتيالات سنّة نبويّة ماضية !

انتابت الأجهزة الأمنية السعودية الفزع والرعب بسبب توزيع منشور يدعو ويحرّض على اغتيال المسؤولين الحكوميين وفي مقدمتهم أمراء العائلة المالكة .

ولقي المنشور الذي وزّع بكثافة في أنحاء المملكة المختلفة صدى واهتماماً رغم بساطة تعبيراته وصغر حجمه ، وذلك لأنه يحمل رسالة انذار ، ويهدد بموجة من الاغتيالات ضد رجال العائلة الحاكمة ووزراء الدولة .

ورغم أن المنشور يعكس تفكير بعض الجماعات السلفية في المملكة ، إلاّ أنه ليس مؤشراً جاداً بأن الجميع يتبنّى العنف والترويج له ، وكان الكثير من السلفيين ، وحتى من زعمائهم ــ فهد سلمان العودة على سبيل المثال ــ قد تـوقعوا ظهور فرق وجماعات بين التيار السلفي تتبنّى العنف ليس ضد السلطة فحسب بل وضد المجتمع نفسه ، على غرار تنظيم التكفير والهجرة الذي ظهر في مصر في السبعينيات الميلادية .

من هنا فإن المنشور يعد مؤشراً لإتجاه البلاد نحو العنف بعد انغلاق مسالك التغيير ، وإن كان ظهوره لا يعني أن العنف سيبدأ بزخم كبير في المستقبل القريب .

إن المنهج الذي اتبعته السلطات السعودية الأمنية في معالجة التطورات السياسية المحلية ، وقيامها باعتقالات جماعية في صفوف السلفيين ، وتقييد حريات الكثير منهم ، وفصلهم عن وظائفهم وأعمالهم ، إن هذا المنهج لا شك سيخدم تيارات العنف في البلاد ، التي ثبت لديها بأن التغيير السلمي والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة لن يقابل بغير القمع والتنكيل .

لقد أشرنا في أعداد ماضية من « الجزيرة العربية » بأن هدوء الاوضاع لا يعني نهاية الصراع وانما قد يكون مؤشراً لبداية مرحلة شرسة وربما دموية ، ونخشى أن يكون غياب التيار السلفي ظاهراً عن ساحة الصراع مع الحكومة ، هو الاعداد للدخول في ذلك النوع من الصراع الذي تحدث عنه المنشور ، وهو تبنّي العنف عبر الاغتيالات والتصفيات المباشرة والتي اعتبرها المنشور « سنّة مفقودة ومندثرة من سنن النبي ﷺ ، الا وهي سنّة الاغتيالات ، وهي سنّة ماضية الى قيام الساعة » ! !

لقد وجّه المنشور نداءاً أشبه بالتهديد والوعيد للعائلة المالكة ووزراء الدولة ، فقال : « نداء وتحذير واشفاق إلى جميع أمراء مدن المملكة وبالاخص من يمارسون ايذاء الصالحين والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ، باصدار التعاميم السرية التي تحارب الدعاة .. والى بعض الوزراء الذين يتبنّون هذه التعاميم ، والى كل من يحارب هذا الدين في جهاز المباحث .. وكل من يشارك في هذا العدوان ضد الدين وأهله » .

ويحدد المنشور الجهات التي يمكن أن تشملها هذه « السنّة » وهي حسب ما ورد فيه : « من يصدرون التعاميم السرية ويأمرون بالاعتقالات ومداهمة منازل الصالحين وايقاف العلماء والدعاة من منابرهم عن قول كلمة الحق ، وفي المقابل يناصرون الباطل وأهله من خلف الكواليس ، والمظاهرة النسائية شاهد على ذلك » ! .

كما يحدد المنشور من جانب آخر تاريخ البدء بتنفيذ « سنّة الاغتيالات ! » ، بالقول « إن تأخّر أخواننا داخل المعتقلات وإيذائهم هي بداية لاحياء هذه السنّة المفقودة .. سنّة الاغتيالات وستشاهدونها قريباً ، ونسأل الله الاّ يكون ذلك » .

المنشور لم يذيّل باسم جهة ، وخطورة هذا النوع من المنشورات ــ حتى وإن كانت لمجرّد التحريض والتهديد ــ هو أن القاعدة السلفية وربما غيرها مهيّئة لقبول مثل هذا النوع من الممارسات العنفية ، ولا يخفى أن كبار زعماء التيار السلفي دعوا ولازالوا يدعون الى قتل معارضيهم وتصفيتهم ، فكيف الحال بالصغار منهم ؟ ! .

إن المنشور يكشف عن مدى التشنّج الفكري والسياسي وضغط الأوضاع الداخلية على عموم المواطنين . إن البيئة الموبوءة بأدواء القهر والإستبداد والتطرّف والمحرومة من الإنفتاح والحوار والصراحة والنقد ، هي بيئة مهيّئة لأن تكون ميداناً للعنف ، ونظن أن بلادنا ليست بذاك البعد عن الميدان ! .

هل يكون النظام الأساسي حبراً على ورق ؟

لا بديل لحكم القانون سوى العنف والقمع

حمزة الحسن

لأن البلاد لا تستقيم من دون قانون ، فان العمل بهمة عالية لوضع القوانين التي تنظم جوانب الحياة العامة ، ولاسيما بين الشعب واجهزة الحكم .. هو كبرى الضرورات بعد اصدار النظام الاساسي ، لكن لان طرفي العلاقة في البلاد ــ السلطة والشعب ــ غير متكافئين من حيث القوة والقدرة على اثبات الحق ، فان الضرورة ماسّة لأن تكون القوانين الجديدة معبّرة بصورة واقعيّة عن المرحلة الجديدة من حياة البلاد .

ان القلق الرئيسي الذي يستشعره المواطنون هو ان لا تقوم الحكومة باي تعديل حقيقي في القوانين السائدة ، او ان تتراخى في وضع القوانين الجديدة التي يحتاجها تنظيم الحكم في هذه المرحلة .

لقد جاء النظام الاساسي أقلّ كثيرا من تطلعات الناس ، بل وادنى من حيث معطياته من توقعات المتشائمين فضلا عن المتفائلين ، ولذلك فان الجميع ينتظر اليوم ان تقدم الحكومة على تعويض نواقص النظام الاساسي باتقان القوانين والانظمة التنفيذية ، من اجل ان يتحقق للنظام الاساسي مكانه المنشود في الحياة السياسية للبلاد .

اما اذا استمر الحكم في تراخيه ولم يظهر القدر الكافي من الجديّة والاهتمام بوضع الانظمة التنفيذية او لم يحسن وضعها ، فسيكون النظام الاساسي مجرد حبر على ورق ، مثل نظام المقاطعات الذي اصدره الملك فيصل في منتصف الستينات الميلادية (١٣٨٣ هـ) ، لكنه بقي مجرد حبر على ورقة ، حتى هذه السنة عندما قلّصه الملك فهد وحذف معظم نقاطه الايجابية ثم اصدره باسم جديد هو نظام المناطق .

وعلى اي حال ، فان اتقان وضع الانظمة سيكون مرهونا الى حد كبير بالاساسات التي تقوم عليها تلك الانظمة ، بحيث تكون روحها حاكمة على نصوص الأنظمة واهدافها ، وفي اعتقادنا ان هذه الاساسات تتمثل في الآتي :

اولا : حاكمية القانون على من ينفذه ، وعمومية تطبيقه

خلال نصف القرن الماضي .. أصدرت الحكومة كثيرا من القوانين ، على الرغم من انها اقل بكثير من حاجة البلاد المتنامية ، الا انها لو كتب لها التطبيق الكامل والمتوازن لكانت سبيلا الى وقاية المملكة من كثير من المشكلات ، التي قد تصل احيانا الى درجة المأساة ، لكن للأسباب التي سنعرضها ، فإن الجوهري منها بقي معطلا او قاصرا عن التطبيق الكامل ، واقتصر الامر على تطبيق بعض اجزائها ، هذا اذا لم تعطّل كليا .

إن السبب الرئيسي لهذه الحالة يتمثل في ما يمكن اعتباره سيطرة الحالة الشخصيّة على الادارة الحكومية التي يفترض انها المكلف الوحيد باجراء القانون وحمايته ، ويظهر ذلك واضحا حينما يكون المسؤول عن التطبيق موظفا نافذا او عالي المرتبة ، ولاسيما اذا كان أميرا او من رجال احد الامراء النافذين ، ففي هذه الحالة يتأثر تطبيق القانون بإرادة هذا الموظف ، الذي يتأثر هو الاخر بالانفعالات الشخصيّة التي ترافق كل حالة معروضة عليه ، وهو السبب الذي منجله اصبحت (الواسطة) الطريق الوحيد لانجاز المعاملات واستنقاذ الحقوق في الدوائر الحكومية ، واصبحت ايضا وسيلة الاقوياء لسلب حقوق الضعفاء .

وفي ظل هذا الوضع ايضا اصبح من المتعارف عليه ان كبار الموظفين من امراء وحواشي لا يخضعون للقانون ، الا اذا كان في مصلحتهم ، وأمامي وأنا اكتب لكم هذه الورقة أمر من مدير عام الجمارك الى مدير جمرك « الحديثة » على الحدود السعودية الاردنية يأمره بعدم ايقاف شاحنات قادمة من الاردن تنقل قطيعا من المواشي يملكها الامير سلطان بن سلمان ، ويوضح الامر الذي اشير الى انه سري .. ارقام الشاحنات المذكورة واسماء سائقيها ، وهذا يعني ان تلك الشحنة لن يطبق عليها اي من الاجراءات التي تتعرض لها البضائع المماثلة التي يملكها مواطنون آخرون من كشف صحي واستيفاء للحقوق الجمركية وغيرها .

ومنذ بداية السبعينات اصبح متعارفا بين الشركات الغربية التي ترغب في تنفيذ عقود مقاولات حكومية للمملكة ، ان الدخول في اي مشروع حكومي لا بد له من تزكية من امير من العائلة المالكة لضمان الحصول على العقد ، ولم يعد ذلك الامر سراً بل هو مسجّل في الكتب المتخصصة بشؤون الاستثمار في المملكة ، بل لقد وصل الحد ببعضها الى اقتراح اسماء الامراء الذين يعتبرون اكثر نفوذا واقدر على ضمان المطلوب ، ونسبة العمولة التي يطلبونها واسماء الاشخاص الذين يمكن ان يساعدوا في تمهيد الطريق للقائهم .

وإذا نظرنا الى الناحية القانونية فسنجد ان مثل هذه الاعمال تعتبر غير مشروعة وتوجب العقاب ، لكن الذي ينفذ القانون هو نفسه الذي يخالفه ، او هو على الأقل يحمي المخالف ، فان هذه المخالفات الخطيرة لن تجد من يتعقبها او يحاسب عليها .

ثمة مثال آخر يتعلق بالقضاء اذ لا يوجد قاض في طول البلاد وعرضها يتجرأ على استدعاء موظف كبير للمحكمة ، ولا يتعلق الامر بالامراء فقط ، بل وحتى من دونهم من طبقة كبار الموظفين الذين يعتبرون من دون سائر الخلق مصونين عن الاتهام والتحقيق ، وثمة عشرات من قضايا الاستيلاء غير القانوني على املاك المواطنين وعلى املاك الدولة لم يوافق اي قاض في اي محكمة على التحقيق فيها اذا كان الطرف المتهم فيها هو موظف كبير ، وقد أدى ذلك الى تكون طبقة من تجار وملاك العقارات الذين جمعوا الملايين من الثروات عن طريق الاستيلاء على الأراضي الحكومية والخاصة بطرق مختلفة من الإحتيال ، وفي كل من المدن الكبرى والمتوسطة في البلاد ستجد ان واحدا من اعضاء حلقة العقاريين هو امير او واحد من حواشي احد الامراء ، ويعمل هؤلاء في اطمئنان كامل الى ان أحداً لن يستطيع محاسبتهم في يوم من الايام ماداموا في حماية ذلك الامير او الموظف الكبير .

ونجد مثالا آخر لذلك في تطبيق نظام المطبوعات ، الذي على الرغم من وضوح المسموح والممنوع فيه ، والجهة المخولة بمحاسبة المخالفين لهذا القانون ، الا اننا نرى ان تطبيقه يعتمد الى حد كبير على المزاج الشخصي للقائمين على تنفيذه وعلى المكانة التي يتمتع بها الاشخاص الذين يخالفونه .

ومثاله هو قيام القضاة بمعاقبة المتهمين بحيازة الكتب والمطبوعات والمواد الاعلامية التي يعتبرونها مخالفة للمذهب الرسمي ، وقيام المباحث باعتقال والتحقيق مع الاشخاص الذين يتهمون بتداول المواد الاعلامية والمطبوعات المخالفة لسياسة الدولة ، وقيام دوائر الجوازات بسحب جوازات المتهمين في مثل هذا النوع من القضايا ، على الرغم من ان نظام المطبوعات يتضمن نصا صريحا على ان وزارة الاعلام هي الجهة الوحيدة التي يحق لها التعقيب على

المخالفات وتحديد عقوبات المخالفين ، وهي التي تحول الامر الى الاجهزة الاخرى اذا شاءت ، وفي مقابل ذلك نجد ان تلك الاجهزة بما فيها وزارة الاعلام تتمسك بصمت المقابر حينما يدعو بعض الجهلة على المنابر وفي الكتب والصحف الى التفريق بين المواطنين ويطالبون بقمع اصحاب الراي ويحرضون العامة على ايذاء المخالفين ، في مثل هذه الحالات نجد الوزارة والاجهزة الاخرى صامتة ، لا لشيء الا لأن من يدعو الى هذه الامور هو احد الشيوخ .

بل والاعجب من ذلك ان امام جماعة في احدى مناطق البلاد قد اتهم بالفساد الاخلاقي ، وأقيمت عليه دعوى امام المحكمة من جانب ولي امر احد الصبيان ، لكن القاضي رفض النظر في الدعوى لأن استاذ ذلك الشيخ قد زكّاه ، وتم اسقاط الدعوى دون نظر الى حق المدعي ، لا لشيء الا لأن شيخا قد زكّى تلميذه .

إن ذلك كله يدلّ على ان القانون لن يكون ذا قيمة اذا كان تطبيقه محصورا في الضعفاء دون الاقوياء ، واذا كان التطبيق خاضعا للمسؤول عنه .

وفي تقديرنا ان هذه الحالة تفرعت عن وضع عام كان قائما في السابق ، يمكن وصفه اجمالا بحكم الشخص بدلا من حكم القانون ، وهذه سمة لازمة للحكم الاستبدادي ، لاسيما النوع القديم منه .

ان خطورة هذا المنحى تكمن في ان استمراره سيؤدي الى سقوط هيبة القانون واحترامه من عيون الناس ، وبالتالي سقوط هيبةالدولة ، وفي هذه الحالة فلن يكون امام السلطة من سبيل للحفاظ على هيبتها سوى اللجوء الى العنف والقمع ، الذي يتحول بالتدريج الى مضمون وحيد للعلاقة بينها وبين شعبها ، ومن المؤسف ان هذا هو ما يحدث فعلا في المملكة ، حيث لا تعبير عن هيبة الحكم الا في الشرطة والمباحث واجهزة القمع والضبط الاخرى بمختلف اشكالها واسمائها .

والمطلوب لتلافي هذا الحال ، هو جعل القانون فوق الجميع ، والمساواة التامة في تطبيقه ، ثم والاهم من ذلك اعتبار ان القانون يتمتع في ذاته بالغلبة والسيادة التي تعلو فوق الارادات الشخصية لاي كان من الموظفين او الامراء او العلماء او من سواهم من الاقوياء ، حتى يكون الجميع سواسية كما أمر الله سبحانه وتعالى ، وكما تقضي بذلك كل الشرائع السماوية والارضية ويتفق العقلاء .

ثانيا : لمن يوضع القانون ؟

من المتفق عليه في التشريع الاسلامي كما في المذاهب الوضعية في السياسة ، ان السلطة انما قامت لخدمة الشعب ، وان العلاقة بينهما يجب ان تقوم على التعاون في سبيل انجاز هذا الهدف ، فالاصل في الدولة هو الشعب وليس السلطة .

لكن لان الدولة السعودية قامت في الاساس بمبادرة من اصحاب السلطة ، وليس بسبب اتفاق بين الشعب فإن العلاقة بدأت معكوسة ، ولاتزال كذلك ، فأصحاب السلطة اعتبروا دائما ان لهم الافضلية على الشعب وان السلطة مقدمة دائما على الوطن والمواطن ، لذلك مثلا تجد ان الشعار في المؤسسات العسكرية هو الله .. ثم الملك والوطن .

فالملك باعتباره رمز السلطة الاعلى ، مقدم دائما على الوطن ، بينما لا يوجد اي ذكر للشعب ، كما هو الحال في الدول الاخرى لاسيما الدول العادلة التي يحل اسم الشعب في شعارها محل الملك ، وعلى اي حال فالامر هنا ليس مجرد شعارات ، انه تعبير عن فلسفة الحكم وفلسفة العلاقة بين اهل الحكم وبين الشعب .

وقد ادى هذا الوضع الى جعل الشعب محكوما على الدوام بارادة الحكومة ، ومع غياب القانون او عدم تطبيقه بصورة متساوية ، فانه محكوم في حقيقة الامر بارادة الموظفين القاعدين في الدوائر لاسيما في الدوائر العليا من السلطة ، ولذلك فالمواطن مطلوب على الدوام بأن يؤدي التزاماته ، دون ان يكون له اي حق قبل الحكومة ، وهو مطالب بالإلتزام بالقانون الذي لا تلتزم به السلطة ورجالها كما اوضحنا في السطور السابقة .

ويشعر المواطن نتيجة لذلك بالرهبة تجاه الدوائر الحكومية ، وفي معظم الاحيان بالخوف من اي شيء يمكن ان يثير سخط الموظفين ، حتى لو كان في حق من حقوقه ، لان العرف السائد في البلاد يجعل من كل موظف ولو كان صغيرا حكومة بحد ذاته ، كما يجعل من المواطن محكوما له يتوقع منه الخضوع والاستجابة ايا كان الموضوع .

وقد جاء النظام الاساسي ، فعزّز هذا التصور .. وللاسف اذ انه تبسّط في شرح واجبات المواطن ، حتى واجباته التربوية ، لكنه لم يشر في مكان الى ان لهذا المواطن حق ، او ان الدولة تتحمل ازاءه اي مسؤولية ، فيما عدا المسؤوليات ذات الطبيعة المالية .

ومع بقاء هذا الوضع ، يجب ان لا نتوقع تجاوبا من قبل المواطن مع مشاريع الحكم ، لان مواطنا خائفا لا يمكن ان يكون مواطنا حقيقيا ، ان الولاء للدولة الذي يلخ عليه النظام الاساسي ، وتلخ عليه الحكومة .. انما يتحقق اذا شعر المواطن بالتكافؤ بينه وبين الاخرين ، وبأن الحكومة انما قامت لاجله هو وسائر بني وطنه ، لا انه موجود في هذه الارض من اجل ان يخدم السادة القاعدين في الدوائر والقصور .

اننا لا نتوقع ان تقوم الحكومة بجهد بارز لتغيير فلسفة الحكم ، لكننا نطمح حقا الى تعديل متوازن لمضمون العلاقة بين السلطة والشعب ، بحيث يكون المواطن هو الاساس ، او على اقل التقادير ان لا يكون على الدوام في الدرجة الثانية بعد الحكومة .

وفي الدول الملكية الاخرى مثل بريطانيا ، تم علاج هذه القضية عندما طالب البعض بوضع اعتبار خاص للعائلة المالكة باعتبارها فوق الجميع ، تم علاجه بوضع صلاحيات الحكم في يد مجلس الوزراء الذي يقوم الشعب بمحاسبته عن طريق البرلمان او في الانتخابات ، وبالنظر الى ان العائلة المالكة لا تمارس الحكم بصورة فعلية فانها لا تحاسب وانها رمز الدولة ، بغض النظر عن الحكم والحكومة ، ولذلك فان لها مكانتها الخاصة في الدولة وفي قلوب الناس ، ولو ارادت التدخل في الشؤون السياسية اليومية لوجب ان تتساوى مع غيرها من الناس او من اعضاء الحكومة ، ولم يكن هذا ليستقر لولا ان الأولوية في هذه البلاد للشعب وليس للحكم كما هو الحال في بلادنا .

نحن لا نطمح الى ديمقراطية مثل تلك القائمة في بريطانيا ، لكننا نتوقع ان تقوم العائلة المالكة بخطوة في اتجاه اعادة الاعتبار لدور المواطن في مقابل الحكومة ، او على اقل التقادير في مقابل ذلك القسم من الحكومة الذي لا يحتله الامراء ، اذا كانت تخشى من ان تنال هذه الخطوة من مكانة العائلة المالكة .

أمام البلاد اليوم فرصة ذهبيّة لتصحيح العلاقة المقلوبة بين الشعب والحكم ، وذلك حينما يبدأ العمل على وضع الأنظمة والقوانين الجديدة ، او تصحيح القوانين القديمة ، لكي تتناسب مع النظام الاساسي للحكم ، ويتحقق ذلك عندما يراعي المشرعون عند وضع القوانين التنفيذية حقوق المواطن وحاجاته قبل حاجات الحكومة ، بالنظر الى ان القانون ــ كما يفترض ــ وضع اصلا من اجل هذا المواطن .

أمامي وأنا اكتب هذه السطور مجموعة من الأنظمة التي صدرت في أوقات مختلفة خلال السنة الماضية ، أجد أنها تحتوي في الغالب على الإلتزامات المطلوبة من الناس ، لكنها لا تتحدث إلاّ نادراً عن حقوق المواطن .. إنها تتكلّم غالباً عن الممنوع ، لكنها لا تشير إلا نادراً الى المسموح ، والمشكلة أن أصل البراءة الذي تقرّه الشريعة الإسلامية والمعمول به في كل دول العالم ، لا يعترف به في القانون السعودي .. ولا بدّ أن القراء قد لاحظوا أن النظام الأساسي لم يشر اليه في أيّ بندٍ من بنوده ، لاسيما البنود المتعلقة بالقضاء والتقنين وحقوق المواطن .

إن هذا الأصل لو كان مطبقاً لصحّ القول ان عدم تحديد المسموحات يعني أن كل شيء مطلق إلاّ ما تمّ تحديده ، فالعرف الجاري في البلاد هو : أن كل شيء ممنوع إلاّ ما صدرت بشأنه إجازة . وبناء على ذلك ، يقوم الموظفون بإعاقة أيّ عمل للمواطنين إذا لم يكن مشمولاً بقانون أو مشاراً الى طبيعته في قانون ، ويبقى ذلك العمل معوّقاً حتى تصدر فيه فتوى من الجهة الرسميّة التي يرجع اليها ذلك الموظف . أي ان الأصل دائماً هو : كل شيء ممنوع ، إلاّ ما استثني بقانون ، وليس العكس .

السعودية تنفي تمويل قوات قرنق بالسلاح

السودان يكشف تفاصيل تمويل المملكة للإنفصاليين في الجنوب

وجه الرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير اتهاماً مباشراً سافراً للحكومة السعودية بأنها حاولت تزويد المتمردين الإنفصاليين في الجنوب بالسلاح ، وقال في تصريحات نشرتها الصحف السودانية في نهاية شهر مايو الماضي « أن سفناً سعودية تنقل أسلحة موجهة الى الجيش الشعبي لتحرير السودان حاولت تفريغ حمولتها في مرفأ بلد أفريقي صديق » .. وأضاف البشير قائلاً : أن هذا البلد ــ الذي لم يسمّه ــ رفض استقبال السفن السعودية ، وأشار الى اتصالات أجرتها السعودية مع « بلدان افريقية مجاورة » لكي توفر قواعد للمتمردين الجنوبيين على اراضيها .. الا أن هذا الطلب رفض أيضاً » .

وقد كشفت مصادر سودانية أن البلد الافريقي المعني الذي رفض تفريغ حمولة هذه السفن هو كينيا ، وقالت أن سفينة سعودية محملة بذخائر من مصنع الخرج السعودي ، وأسلحة اخرى من مخلفات حرب الخليج قد رست في ميناء ممباسا الكيني بهدف تفريغ حمولتها ونقلها الى قوات قرنق ولكن الحكومة الكينية رفضت رفضاً قاطعاً السماح للسفينة السعودية بافراغ حمولتها ، كما قاومت ضغوطاً واغراءات كثيرة من الولايات المتحدة ودول الخليج ، وأبلغت الحكومة السودانية بجميع التفاصيل . نشير الى أن الرئيس الكيني قد زار الخرطوم في مايو الماضي وأبلغ القيادة السودانية اغلاق القواعد العسكرية لقوات قرنق في كينيا ووقف المساعدات عنها .

من جهة ثانية كشفت مصادر أخرى بأن القوات السودانية الحكومية قد حصلت على أسلحة سعودية أثناء عمليات تطهير لمدن جنوبية تم تحريرها خلال شهري أبريل ومايو الماضيين .

وكان الرئيس السوداني الفريق عمر البشير قد وجّه عبر وسائل الاعلام السودانية في ٢٧ مايو الماضي اتهاماً للحكومة السعودية بتقديم السلاح لقوات المتمردين ليحارب به شعب السودان . مما أثار غضب الحكومة السعودية التي ردت على الفور على تصريحات البشير في بيان يتسم بالحدية والتشنج ، جاء فيه « إن جميع ما صرح به الرئيس السوداني في هذا المعنى للتلفاز ونشرته بعض الصحف السودانية ولاتزال توالي حملتها المحمومة ، هو عار من الصحة جملة وتفصيلاً ولا أساس له على الاطلاق ، بل أنه يدعو الى السخرية والاشمئزاز في اسلوبه ومعناه » .

الرد الرسمي السعودي

الجدير بالذكر أن وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز نفى في خطاب له في ٣١ مايو الماضي بمناسبة تخريج دفعة من ضباط كلية القيادة والاركان في الرياض ، نفى ما أعلنته الخرطوم ، من أن السعودية تقدم مساعدات الى المتمردين في جنوب السودان ، وقال الامير سلطان بأن « المملكة لا يمكن أن تقبل مثل هذا القول » .

وكما جرت العادة في تعامل المملكة مع خصومها من الدول العربية ، فقد تضمن البيان الرسمي السعودي قائمة بالمساعدات التي قدمتها المملكة الى السودان خلال الفترة الماضية ، وراحت تحصي الفرش وأكياس السكر والارز وباقي المساعدات الاقتصادية .. وبعد أن عدّد المصدر السعودي المسؤول ما قدّمته المملكة من مساعدات أضاف : « وفي ضوء كل ما تقدم ايضاحه ، هل يعقل أن تقوم دولة بكل هذه المساندة الاخوية الاسلامية تجاه دولة شقيقة لا ترجو منها جزاءاً ولا شكوراً ثم تنقلب عليها فتحاربها ببعث أسلحة الى اولئك المتمردين من أعداء السودان الذين يحاولون شق السودان بفصل جنوبه عن شماله ، كما افتراه حاكم السودان على شعبه زوراً وبهتاناً ، ولعله قبض ثمن هذا الموقف المشين من رأس الفتنة صدام حسين كما سبق أن قبضه من قبل عندما تنكر لعروبته واسلامه » .. واعتبر المصدر المسؤول هذه الحقائق التي أوردها في البيان « بمثابة صفعة في وجه حاكم السودان » .

بيان الخارجية السوداني

وردّت الخارجية السودانية فوراً على البيان الرسمي السعودي قالت فيه ، بأن المملكة عددت مساعداتها للسودان منذ الاستقلال ، ووصفت البيان بأنه « يمتلىء بالمنّ والأذى ، ويتحدّث بلسان المحسن والمتصدّق » ، وقال البيان ان الشعب السوداني لا ينسى عون المملكة قلّ أو كثر ، وقد سبق للسودان قبل أن يظهر النفط في المملكة أن أعانها هي أيضاً ، وهذا هو واجب المسلمين .

وحول القروض التي قال البيان السعودي أن السودان لم يسدّدها وتبلغ نحو أكثر من مليار دولار ، قالت الخارجية السودانية : « ان الحكومة السعودية التي تمنّ علينا الان ، ظلّت وعلى غير ما ادعّت متشددة في أمر سداد القروض ، بل وانها اوقفت قروضها منذ عام ١٩٨٣ ، ولم تعاود السحب عليها إلا في عام ١٩٨٧ ، وبعد ان وقّع معها السودان اتفاقاً لمعالجة المتأخرات ، علماً بأن آخر قرض قدمته كان في عام ١٩٨٨ » أي قبل وصول النظام الحالي الى الحكم .

وأضاف البيان : « وفي الوقت الذي وجد السودان تفهماً لظروفه الاقتصادية من دول اخرى ، بعضها اعفى ديونه وبعضها اعاد جدولتها ، فإن افق الحكومة السعودية لم يتسع مطلقاً للتعاون مع السودان بالمرونة التي ابدتها تلك الدول .. وقد اوقف الصندوق السعودي للتنمية السحب على قروض التنمية منذ عام ١٩٨٨ ، ومضت الحكومة السعودية الى حد تجميد تبرعات المواطنين ابان كارثة السيول ، علماً بأنها ليست اموال حكومية وعلى الرغم من أن السودان قد رأى الاستفادة منها فيما ينفع مواطنيه ويخفف معاناتهم » .

وبشأن موضوع تمويل المملكة لقرنق بالسلاح ، جدّد بيان الخارجية السودانيّة اتهامه للحكومة السعودية بشأن الموضوع ، وقدّم بعض المستندات حول الأمر ، وقال أن لديه عدد آخر من المستندات ، كما شكرت الخارجية السودانية في بيانها الحكومة الكينية التي رفضت السماح للباخرة السعودية الحاملة للاسلحة .

واعتبر البيان ان الحكومة السعودية دخلت في تفاصيل قروضها للسودان من أجل « إبعاد الأنظار عن الموضوع الأساسي » ، وأن « مجرد كلمة النفي لن تبريء ساحة الحكومة السعودية من مثل هذا الجرم ، وحكومة السودان تملك

الادلة والوثائق الدامغة لفعلة الحكومة السعودية ، فالحكومة السودانية لا ترسل القول جزافا .. ولقد سكتت حكومة السودان طويلا على اذى اللسان والتشهير الذي سلطته الحكومة السعودية من خلال اعلامها ودعمها للمعارضة ، ولكن حين تمادت الحكومة السعودية الى حد العمل على ازهاق الارواح لم تجد الحكومة السودانية طريقا غير فضح تامر الحكومة السعودية ووضع الحقائق أمام المواطن السعودي الشقيق ليدرك افعال حكومته والمدى الذي ذهبت اليه في معاداة بلد شقيق تأخذ عليها الحكومة السعودية رفض الوصاية والتبعية وترفض له النطق بكلمة الحق وامتلاك قراره » .

ومضت بيان الخارجية السودانية قائلاً بأن الحكومة السودانية « حين تجمعت لديها الادلة في ساحة القتال على ضلوع حكومة السعودية في التآمر وتقديم العون العسكري للمتمردين ، أثرت تنبيه المملكة دون اعلان اسمها صراحة ، حيث اكتفت الحكومة السودانية بالتلميح فقط الى امتلاكها دليل تورط دولة خليجية .. والآن وقد اتهم البيان السعودي حكومة السودان بالكذب والبهتان ، فاننا نقول لحكومة المملكة السعودية اسماء وجنسيات بواخر الدمار التي بعثت بها لعون المتمردين ، والموعد والتاريخ الذي قفلت فيه السعودية ميناء ينبع لشحن السلاح ، كما أن لدينا اسماء قباطنة تلك البواخر » .

« ومضى البيان قائلاً : « ان الحكومة السعودية قامت بتصنيف شحنات الاسلحة على باخرتين احداهما تحمل اسم « ماي لورد LORD MY » ووصلتا الى ميناء ممبسا في منتصف مايو ١٩٩٢ ، وأن السفينتين ترسوان حاليا باطراسي تحت رقم ١٥ و ١٦ وتقبعان تحت حراسة مشددة من الأمن الكيني .. وهناك افراد من مجموعة قرنق يقيمون بمنزل ضيافة تابع لبعثة كمبوتي التبشيرية في انتظار موافقة الحكومة الكينية لتفريغهما ، وقد ارسلت الحكومة السعودية الشحنات تحت البوليصة رقم « ٣٨٤٤٩٨ » ورقم بوليصة شحن اخرى « ٤٥٠٠ ٣٨ » بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٩٢ ، لصالح الجيش الشعبي لتحرير السودان عن طريق القس « كوان اندرسون » المقيم بمدينة كيتالي ، ويتولى القس « اوفر كنغارد » مهمة تخليص الاسلحة نيابة عن القس « كوان اندرسون » .. اما الوكيل المسؤول عن الباخرتين فهو رجل اعمال سعودي الجنسية ظل يتعامل في نقل الاسلحة ، وله خبرة سابقة في مهام نقل السلاح الى مناطق الحرب في افريقيا » .

وأخيراً ختم البيان الرسمي السوداني قوله بأن « لدى الحكومة السودانية ادلة اخرى بأنواع السلاح والذخائر التي تحمل شعار المملكة سبق ان امدت بها السعودية حركة التمرد ، هذا الى جانب وثائق اخرى لا تزال الحكومة السودانية تحتفظ بها » .

ما وراء تغيير وتبديل قيادة المناصب الإدارية العليا

مواكبة للتغيير ، أم مؤشرات مرضيّة

المنهج العام لادارة الدولة لا يخدم تغييراً واقعياً صحيحاً ، حتى وان توفر الرجال الصالحون على رأس الوظائف

خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، أصدر الملك فهد عدداً من الأوامر الملكيّة ، بعزل وإقالة وتعيين عدد من الأمراء والمسؤولين في المناطق المختلفة للمملكة .. فقد تمّت إقالة الأمير عبد الإله بن عبد العزيز ــ أمير القصيم ــ من منصبه ، كما أقيل نائبه الأمير محمد بن سعد بن عبد العزيز ، وأسند اليه منصب مستشار في وزارة الداخلية .

وتم تعيين فيصل بن بندر بن عبد العزيز أميراً جديداً للقصيم ، حيث نُقل من نيابة أمارة عسير التي تولاها منذ عام ١٤٠١ هـ ، ولم يعيّن حتى الآن نائبه .

وقبل هذا تمّ تعيين أمير جديد لمنطقة تبوك ، هو ابن وزير الدفاع : الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز .

وتمّ تعيين الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز ، نائباً لأمير المنطقة الشرقية ، خلفاً لفهد بن سلمان بن عبد العزيز .

كما تمّ تعيين ابن الملك : سلطان بن فهد نائباً لأخيه في رئاسة رعاية الشباب .

ومن المرجح أن يستقيل الأمير ماجد بن عبد العزيز عن امارة مكة المكرمة ، ويعلن ذلك بعد انتهاء موسم الحج .

وهناك أحاديث حول احتمال تعيين الأمير محمد بن فهد أميراً لمنطقة الرياض ، بعد اعلان أسماء اعضاء مجلس الشورى المعيّن .

ومن شبه المؤكد ، ان يتمّ إحداث تغيير وزاري محدود خلال مدّة أقصاها الشهور الثلاثة القادمة ، حيث سيُبعد عدد من الوزراء القدامى الذين أمضوا سنين طويلة في الوزارة ، وهناك بوادر تشير الى تعيين وزير البرق والبريد والهاتف الدكتور علوي درويش كيال وزيراً للإعلام ليحل محل علي الشاعر .

الى ماذا تشير هذه التغييرات أوالتنقلات في المناصب العليا ؟ .

هل هي تعبير عن مواكبة النظام للمرحلة التي تمرّ بها المملكة والعالم بعد أحداث السنتين الماضيتين .

أم يمكن النظر الى دوافع كلّ تغيير باعتباره مسألة منفصلة عن غيره ؟ .

هل التبديل والتغيير ظاهرة صحيّة لإطالة عمر النظام ، أم مؤشر مرض وانحطاط ؟ .

هل ما جرى وسيجري يعطي دلالة على إمكانيّة مواكبة النظام للتغيير الشديد الذي حدث في المجتمع ، وما يتطلب ذلك من انتهاج سياسة

مختلفة عن المعتمدة حالياً ، وبالتالي تصب في مجرى الإنفتاح واعطاء مزيد من الحريات ، وتطعيم الجسد الإداري بعقاقير منشطة ، وتحدّ من الفساد المستشري فيه .. أم أن حركة التبديل تطال المظهر والقشرة الخارجية فحسب ؟ .

من الصعب اعطاء اجابة حاسمة على هذه التساؤلات .. فقد تحمل الإجابة نقيضها وتفسّر بأكثر من طريقة .

غير أن هناك بعض الملاحظات التي قد تساعد على فهم حجم وتأثير ودوافع التعديلات الأخيرة ، نرى من الضرورة التأكيد عليها :

أولاً : إن النظام الحاكم في البلاد يعيش فترة استرخاء بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الأخيرة .. ورغم أن التطورات الداخلية لا تثير ارتياح الملك والعائلة المالكة ، إلاّ أن تصوّر الأمراء للخطر الخارجي يفوق في حجمه المخاطر الداخليّة ، بعكس ما يراه كل الباحثين الذين طرقوا الموضوع .. بل أنهم يعتقدون بأن الخطر الخارجي هو المغذّي الحقيقي لمخاطر الداخل .. وطالما أن بؤر الإقلاق من الخارج قد انتهت تقريباً ــ الى حين على الأقل ــ فإن العائلة المالكة واثقة بإمكانيّتها في التغلّب على الصعاب الداخلية .

لم يعد هناك خطر آتٍ من العراق ، ولا من إسرائيل التي لم تُحسب في يوم من الأيام كخطر جادّ ، ولا من إيران بعد أن تغيّر نهجها في السياسة الخارجية ، في حين أن اليمن مشغولٌ بمصاعبه الداخلية وبناء دولة الوحدة ، وما تبقّى من دويلات محيطة لا تثير القلق والخوف الجادّ .

وفوق هذا كلّه ، فإن العائلة المالكة تشعرُ بالقوّة ، نظراً لوقوف حلفائها الغربيين معها في المعركة الفائتة ، وهي مطمئنة من وقوفها معها في المعارك القادمة إن تطلّب الأمر ، فضلاً عن أن الوضع الدولي الجديد قلّص من مخاطر الخارج بشكل غير قليل .

هنا يكمن سرّ الإرتخاء السعودي بعيد أزمة الخليج .

إن هذا الإرتخاء ، هو الذي يحلّل العقد أمام الملك في الإقدام على تغيير الوجوه في أكثر من موقع ، دون أن يثير ذلك أي حرج .. وقد لاحظنا أن فترات التشنّج في الأوضاع الإقليميّة كانت تلغي في الأساس التفكير في القيام بتعديل وزاري أو ما شابه .

ثانياً : إن التغييرات تأتي في وقت تضيق فيه حلقة صناعة القرار في البلاد ، فمن بين الاف من أمراء العائلة المالكة ، تتمّ صناعة القرار من قبل مجموعة قليلة .. وحتى هذه المجموعة القليلة من الأمراء لم يعد بإمكانها سوى الفعل القليل ، حيث تتركّز كامل السلطة في يد الملك نفسه ، وهناك إشاعات بأنه يريد تحويل الحكم الى أبنائه فحسب . لقد أبعد الملك خلال السنتين الماضيتين جميع إخوته وحتى أشقاءه عن صناعة القرار ، وصار أكثر من أي وقت مضى متشبّثاً بالسلطة ومعتمداً مركزيّة القرار بصورة متناهية .

ومع أن التعديلات الأخيرة ، أعطت أحد أبناء الملك : وهو سلطان ، منصباً جديداً في رئاسة رعاية الشباب .. إلاّ أن مجمل التعيينات تصبّ في خدمة السديريين ومشاريعهم في الحكم .. وحتى لو كان هناك امتعاض كبيرٌ بين الأمراء المبعدين من المشاركة في شغر بعض المواقع الإدارية ، إلاّ أن العصبة السديرية هي اليوم

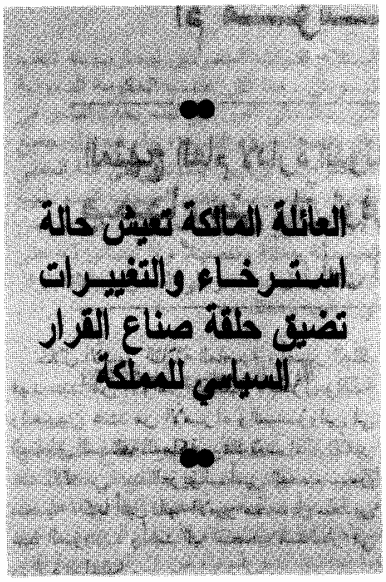

أقوى عليه مما كانت في الأمس . وهذا لا يمكن أن ينظر اليه على أنه ظاهرة صحيّة أبداً .

فحسب منطق ابن خلدون ، أن من علامات انهيار الدول والحكومات : التفرّد في الحكم ، أو الإنفراد بالمجد بين العصابة الحاكمة .. فبعد ان تسيطر عصبة ما عليه ، تشارك فيه ، ثم يجري استبعاد هذا الجناح وذاك الى أن تبقى الأقليّة في الحكم ، وحينها يتجه اليها السخط العام ، وأيضا من نفس العصبة المبعدة والتي يفترض أنها تشكل درعاً حامياً للحكم .

كان الحكم في أولاد عبد العزيز ، ثم الى العصبة القويّة منهم : السديريين ، ثم بدأت بالتحوّل الى الملك فهد وآله .. وكلّما اختزلت دائرة المشاركة في الحكم ، كلّما كان ذلك إيذاناً بانهيار النظام .

ثالثاً : بالإمكان النظر الى مسببات التعديل الإداري لكل واحد على حدة ، فرغم أن التعديلات يمكن النظر اليها على أساس أنها تختزل القوة في يد السديريين وآل فهد ، وقد ينظر اليها على أساس انها محاولة للإصلاح .. لكن من الواضح ان لكل تغيير سبب محدد يصب في جدول صغير باتجاه النهر الكبير .

فإقالة الأمير عبد الإله ونائبه ــ مثلاً ــ ، كانت ضروريّة لإرضاء أهالي القصيم ، والتي يقطنها أكثر سكان البلاد سلفيّةً ، وقد عانى السلفيون من عبد الإله الكثير ، وطالبوا الملك بعزله بعد أن حدّ من نشاطاتهم وقمع الكثير منهم .

ولأن الملك لا يريد للمجابهة أن تستمر ، لأن ذلك يشقّ الصفّ النجدي ، ويحوّل الولاء السياسي والديني باتجاه معاد للعائلة المالكة .. كان لا بدّ من تقديم تنازل من نوع ما ، وقد كان التنازل في عزل الأمير عبد الإله ونائبه ، وإن كان تعيين أمير آخر لا يعني شيئاً كثيراً ، حتى وإن قيل أن الأمير الجديد ذا ميول قصيميّة كما هو والده .

رابعاً : إن التغييرات الوزاريّة المتوقعة يفترض فيها أن تعطي انطباعاً بتحوّل ما في الإدارة الحكوميّة ، متواكبة مع التغيير الذي سيحدثه تعيين أعضاء مجلس الشورى ، وأعضاء مجالس المناطق .

لكن التغيير لن يخترق الظاهر فيأتي لتعديل ما تحت القشرة ، فالمنهج العام لإدارة الدولة لا يخدم في الأساس تغيير جذري ومنهجي صحيح ، حتى وإن توفّر الرجال الصالحون على رأس الوزارات .

إن من يمسك بعملية الإصلاح الداخلي هو الملك وإخوته الكبار ، ولا يمكن ضبط الأجهزة الحكومية بدون ضبط تصرفات العائلة المالكة نفسها ، إذ لا إمكانية حقيقية في إصلاح إداري على المستوى الوسيط ، دون أن يلتزم به الكبار ، أو في وضع يتيح للكبار بأن يخترقوه ليل نهار .

لم تكن مشكلة الإصلاح الإداري مرتبطة بوضع انظمة فحسب ، وإنما في إمكانيّة تطبيقها ، ليس على الجمهور العام الذي لا يملك حولاً ولا طولاً إلاّ بالإنصياع لها ، وإنما على المسؤولين ، وإلغاء المحسوبيات والوساطات والرشوات والإختلاسات وغيرها .

ولا نظن ان الملك وأخوته يريدون هذا أو يسعون له .

كما لا نظن من خلال الوجوه المعروضة على الوزارات والأمارات ، أنه سيأتي بالأصلح والأنزه .

استدراك سيئات الماضي

انسحبت بريتش بتروليوم ، شركة البترول البريطانية المعروفة من مشروع للتنقيب عن البترول في منطقة البحر الاحمر محاذية لسواحل اليمن ، بعد ان تلقت تهديدات من حكومة المملكة بان مشاركتها لليمن في هذا المشروع ستؤثر سلبيا على مصالحها في المملكة وتعاملاتها المستقبلية في البترول السعودي .

وقالت الشركة ان الرياض بررت موقفها المذكور بوجود اختلافات مع اليمن على ملكية الاراضي التي تعمل فيها الشركة .

واثار هذا الحادث دهشة كبيرة في الاوساط العربية في الوقت الذي تعمدت الحكومة السعودية التكتم عليه ، وتحاشت وسائل الاعلام المملوكة اوالموالية للمملكة الاشارة الى اي شيء عنه ، فهو ياتي في وقت غير مناسب على الإطلاق للمملكة التي يجب ان تجد حلا لمشكلة الحدود مع اليمن حينما ينتهي مفعول الإتفاقية الموقعة بهذا الشأن عام ١٩٩٢ ، كما انه ليس مناسبا لليمن التي تخوض معركة لاعادة التوازن الى اقتصادها الذي تأثر بشدة بانعكاسات ازمة الخليج ولاسيما اثر قرار الحكومة السعودية بترحيل نحو مليون من العمال اليمنيين في المملكة في سبتمبر من العام ١٩٩٠ ، وهو غير مناسب من حيث الانعكاسات السلبية المؤكدة له على نظرة الشعب اليمني للمملكة ، التي وضعت نفسها في موضع من يخطط لحرمان شعب شقيق ومجاور من فرص تحسين مستوى معيشته ، والوصول الى مستوى من الحياة الكريمة تكفيه مؤونة الحاجة الى من بيدهم المال .

ولا ندري في الحقيقة عن السبب الذي جعل الحكومة شديدة الحماس لحرمان اليمنيين من فرصة انعاش اقتصادياتهم ، سوى ان الناس هناك يتحدثون عن سياسة مخططة تستهدف تخريب التجربة الرائدة التي تشهدها اليمن في الديمقراطية واعادة الوحدة بعد سنوات طويلة من الافتراق .

ويتحدث آخرون عن فزع المملكة من التاثيرات المحتملة للديمقراطية اليمنية على الاوضاع في المملكة ، التي لم تستطع حكومتها التقدم إلا بخطوات قصيرة جدا وبطيئة باتجاه تحديث نظامها السياسي ، في مقابل نظام يعتمد على قاعدة واسعة من المشاركة الشعبية تنتظم في برلمان منتخب ، وحرية اقامة الاحزاب لجميع المواطنين ، وحرية كاملة في مجال الصحافة والنشر ، لكن الواضح ان السبب الرئيسي يكمن اضافة الى رغبة الحكومة في الضغط على صنعاء لتجديد اتفاقية الحدود عندما ينتهي مفعولها بعد نحو شهرين ، في اصرار المملكة على استعادة نفوذها الذي تضاءل في هذه البلاد الى اضيق الحدود اثر الخلاف بين الحكومتين على الموقف من السماح للقوات الامريكية المرابطة في الأراضي المقدسة .

وقبل اعلان الوحدة بين شطري اليمن كانت العلاقات السعودية اليمنية في افضل حالاتها ، وكان للرياض نفوذ محسوس في كل زاوية من زوايا الحياة في شمال اليمن ، ساعدها في تحقيقه علاقاتها الوثيقة مع القبائل التي كانت بحاجة الى تمويل المملكة للحفاظ على كيانها في مقابل الدولة المركزية .

ومع ان جميع القبائل اليمنية قد اعلنت مواقف لا تختلف كثيرا عن موقف الحكومة اليمنية ، الا ان ذلك لم يكن تعبيرا عن مواقفها الحقيقية قدر ما كان تعبيرا عن القلق من الاصطدام مع الشارع اليمني الذي كان خلال الازمة اكثر ميلا الى تاييد العراق في الحرب ضد الولايات المتحدة والحلفاء .

وقد عبر اكثر من زعيم من زعماء القبائل عن مواقف مؤيدة للمملكة اخيرا وانتقاد لسياسات الحكومة اليمنية خلال الازمة ، لكن من الواضح ان هذه المواقف تستهدف استقطاب التمويل الضروري لخوض المعركة الانتخابية المتوقعة قبيل انتهاء المرحلة الانتقالية ، والتي بدأ جميع الفرقاء في الاستعداد لها منذ الان .

جوهر الخلل في موقف الحكومة السعودية يتمثل في انه يعكس تصميما على ابقاء الدول العربية الشقيقة في حالة الفقر ، ومثل هذه السياسية لم تكن وليدة ازمة الخليج كما راى محللون في الصحافة البريطانية ، بل كانت جارية في الماضي ومع اكثر من دولة عربية بغض النظر عن علاقاتها معها ، ان الصراع على الثروات البترولية المختزنة في باطن الارض كان السبب الوحيد للنزاع الحدودي الذي لم يحل حتى الان مع دولة الامارات العربية ، وهو كان السبب في النزاع على الحدود مع سلطنة عمان الذي تم الاتفاق على انهائه في مارس ١٩٩٠ وادى الى ترسيم الحدود في واحة البريمي جنوب شرق المملكة .

وفي بداية الثمانينات اتفقت شيفرون ، شركة البترول الامريكية المعروفة مع الرئيس السوداني جعفر النميري على التنقيب عن البترول في وسط السودان ، كان الوسيط في العملية هو رجل الاعمال السعودي عدنان الخاشقجي ، وقد ادت الكشوف الجيولوجية والابار التجريبية التي حفرت في المنطقة الى تاكيد احتمال وجود كميات من البترول قابلة للانتاج التجاري ، عندها تحركت الحكومة التي كانت علاقاتها مع النميري مثل السمن على العسل وضغطت على شيفرون حتى اضطرتها للخروج من العملية ، ويقال انها تعهدت لها بالتعويض عن كل الاضرار التي ستنجم عن انسحابها من ذلك المشروع .

وقد وجهت المملكة انذارات مماثلة الى عدد من الشركات الغربية التي كانت تنقب عن البترول في منطقة مأرب اليمنية التي يقال انها غنية بالبترول ، لكن الدول الاوروبية التي تتبعها هذه الشركات وقفت الى جانبها في مواجهة الضغوط السعودية ، حتى بدأ انتاج البترول .

ولا يخفى ان وجود قدر من البترول في اليمن قد عزز من مكانة الحكم فيها ، كما عزز من اتجاه نخبتها السياسية الى التمرد على وصاية المملكة ، والرغبة في ادارة امور بلادهم من صنعاء ، بعد ان كانت تدار من مكتب لجنة شؤون اليمن في وزارة الدفاع بالرياض ، ومن المؤكد ان ارتفاع مستويات الانتاج وتزايد قدرة اليمن على التصدير ستجعل من السهل على الحكم اليمني اعادة التوازن الى اقتصاد البلاد ، كما ستعزز من مكانة اليمن على الصعيد الاقليمي والدولي ، لاسيما وان زيادة مداخيلها ستؤدي حكما الى انفتاح اوسع بينها وبين دول العالم المستهلكة للبترول او المصدرة للسلع فضلا عن انه سيحررها من الحاجة الى المعونات التي كانت تقدمها في الماضي الحكومات الغربية ودول الخليج .

ومع ان المملكة تضع في حسابها هذه الحقيقة في سياستها الراهنة تجاه اليمن ، الا انه ليس من الواضح انها تبدي استعدادا مناسبا لتفهم انعكاسات هذا التطور على علاقات البلدين ، وبالتالي رسم سياستها المستقبلية على ضوئه .

لقد اعتادت الحكومة استعمال « دبلوماسية الريال » في علاقاتها الخارجية على نحو يجعل

المال وسيلة وحيدة لتطبيع العلاقة مع بعض البلدان ، ووسيلة للضغط على الاتجاهات السياسية بالاتجاه المناسب لرغبات المملكة في بلدان اخرى ، سنجد مثل الهدف وراء العلاقات السعودية مع اغلب بلدان العالم ، الى الدرجة التي اصبح الصحافيون الغربيون يتحدثون عن المملكة باعتبارها « امانة الصندوق » في السياسة الدولية .

وبالنظر الى افتقارها الى الوسائل البديلة ، و عدم رغبتها في استعمال اي وسائل بديلة لصنع التحالفات ، فقد ارتاح المسؤولون في البلاد الى هذا الدور ولم يعودوا يرون من المستغرب ان يتحول دور وزارة الخارجية الى مجرد قناة لمرور الاموال من المملكة الى الخارج .

ومن المتوقع ان تكون مثل هذه السياسة مؤثرة جدا في الدول المحتاجة الى الدعم ، لكن من البعيد جدا ان تؤثر في الدول الغنية او تلك التي لا تشعر باهمية التمويل السعودي في مقابل الثمن السياسي الذي تدفعه للرياض ، وهو كما يبدو الخيار الذي تتطلع اليه اليمن .

ونعتقد ان من الضروري ان تقوم الحكومة باعاة تقييم شاملة لسياستها الخارجية مع الاشقاء ، ولاسيما في المواضع التي تمثل العلاقة السياسية فيها عنصرا حيويا في الامن الوطني ، كما هو الحال في العلاقات اليمنية السعودية .

ان اعادة التقييم يجب ان تتضمن التخلي عن منهج الاستتباع ومحاولة السيطرة ، كما ينبغي ان تمتد الى ماوراء التمويل بايجاد شراكة في المصالح ، واستثمار الإمكانات التي يتمتع بها كل بلد لسد الحاجات في البلد الاخر .

ترى ما الذي سنخسر لو تطورت الزراعة في اليمن واصبحت قادرة على انتاج ما يكفي منطقة الجزيرة من الغذاء ، وما الذي سنخسر لو عاد اليمنيون الى العمل في المملكة ، او ليسوا اولى وانسب للبلاد من العمال الذين ياتون من اقاصي البلاد الغريبة تقاليدها وثقافتها والعسير انسجام ابنائها وتفاعلهم التام مع حاجات مجتمعاتنا ؟ .

لو ساعدنا في تنمية اليمن فسنتقي شر ضغط اقتصادي محتمل في يوم من الايام في المستقبل ، ولو ساعدنا على مزيد من التمازج بين السكان في بلادنا والبلاد المجاورة فسيوفر علينا المشاكل الامنية والاجتماعية التي تسجلها دوائر الشرطة كل يوم والتي لا تفسير لها سوى غربة واغتراب العاملين الاجانب ، الذين سوف يبقون غرباء مهما طال بهم امد البقاء لانهم ياتون اساسا من قواعد ثقافية واجتماعية ليس بينها وبين نظيرها في مجتمعنا العربي المسلم اي فرصة للتداخل او اللقاء .

عبد الأمير موسى

هل يكون المجلس سلفياً مناطقياً ؟

توقّعات لخارطة مجلس الشورى القادم

تقسيم غير متوازن : لنجد أكثريّة المقاعد ، والحجاز في المرتبة الثانية ، والأغلبيّة الشيعية في المنطقة الشرقية ستمثّل بعضوين فقط على أكثر التقادير !

خلال اقلّ من ثلاثة أشهر ، يفترض أن يكون الملك بمساعدة أشقائه قد حَسَم خياراته بالنسبة لأعضاء مجلس الشورى الستين ، الذين يفترض أن يتمّ تعيينهم من قبله .

وخلال نفس المدّة يفترض أن يحسم الملك من يكون من الأمراء أو من غيرهم على حدّ توقعات البعض رئيساً لمجلس الشورى ، ومَن يكون نائباً للرئيس ، ومن سيكون أمينه العام .. فتعيين هؤلاء هو أيضاً من اختصاص الملك ، وكذلك تحديد مراتبهم وأجورهم ! .

ومن الأمور المتوقّع حسمها خلال هذه المدّة ، حدود الحوار والبتّه تحت قبّة المجلس ، وكذلك مواضيعه ، وكثيراً من الأمور الفنيّة .

لكنّ أنظار المواطنين في الداخل مشدودة في الحقيقة باتجاه أصناف الرجال الذين ستقع عليهم عين الملك ليمثّلوا الشعب أو من اختارهم ! حينما يقومون بمهامهم .

ذلك أن هناك خلفيّة عامّة لحدود مهام المجلس وما يمكن أن يقدّمه ، ولم يبق النظام الأساسي شيئاً غامضاً حول هذا الأمر .. ما تبقّى هو التفاصيل لا غير .. أما الحدود فهي مرسومة بوضوح .. قد لا نستطيع رسم صورة مستقبلية عن كيفية إدارة الحوار والنقاش ، وما إذا كانت الجلسات علنيّة أم سريّة أم يتمّ الجمع بينها حسب الظروف ، أو غير ذلك من القضايا الفنيّة ، لكن ليس هناك لبس لدى أحد في أن ما يمكن أن يقدّمه المجلس سيكون في غاية المحدودية ، وهذا ما يراه أغلب إن لم يكن كل المواطنين .

وأفضل ما يعبّر عن موقف المواطنين من مجلس الشورى المنتظر .. ردّ فعلهم الباهت والبارد تجاه أنظمة الحكم بمجملها والتي أعلنها الملك قبل بضعة أشهر ، وسيل النكات الذي أطلق عليها وعلى مُصدرها .

من بين آخر النكات التي يتداولها المواطنون تلك النكتة التي تقول بأن قائد السباع زار حديقة الحيوان لتفقّد أحوال رعيته ، فسأل الفيلة عن حالهم ، فأجابوه بأن الحال لا تسرّ بسبب كثرة القيود ، وسياسات العزل عن الأهل والأحبّة ! ..

وطاف القائد الحديقة فلم يجد غير الوجوه المكتئبة والبرود في الإستقبال ، وقبل أن يغادر المكان وجد على شماله مجموعة غير قليلة من الحمير ، تتراقص في مرح غريب ، فسألهم باندهاش عن سرّ حالهم المخالف لزملائهم الاخرين في الحديقة .. فأجابوا بأن ولي النعم لم يقصّر ، الأكل متوفر والعمل غير موجود في الأساس ، وكما يقال : أكل ومرعى وقلّة صنعة ، وشكروا ولي الأمر على ما أنعم به عليهم وسألوا الله أن يحفظه لهم . هنا فرح قائد السباع وسرّ مما رأى وقال : نعم أنتم خير

الرعيّة ، أنتم الذين تقدّرون النعمة حق قدرها ، وأنتم وحدكم الذين تحبّون الخير لولي أمركم .. والله لأعيّنّ أعضاء مجلس الشورى منكم ! .

لهذا فإن المواطنين ينتظرون إعلان أسماء أعضاء المجلس ، ورئيسه ونائبه وأمينه العام ، لا لاعتقاد منهم بأنّ المجلس سيكون شيئاً ذا قيمة ، ولكن لمجرد معرفة أولئك المحظوظين ! ، ولمعرفة الإتجاهات السياسية الداخلية من خلال ما يمكن تسميته بتوزيع الحصص ، الذي قد يقترب أو يتباعد عن تمثيل المناطق والقوى السياسية والإجتماعية في البلاد .

ومنذ إعلان أنظمة الحكم ، سادت شائعات عديدة بأن فلاناً اختاره الملك ، وآخر ادّعى بصدق أو كذب بأن الأمراء فاتحوه في أمر عضويته وأنه وافق أو رفض ! ، ولا يخفى أن أكثر ما يقال مجرد إشاعات ، فما اعتاد الملك أن يبلغ أحداً ، حتى وزراءه فإنهم يسمعون بقرارات تعيينهم وإقالتهم من الإذاعة ! .

هناك من يعتقد بأنّ الملك لا بدّ وأن يراعي التقسيم الجغرافي والسكاني للمملكة حين يقرّر اختيار من يريد في المجلس .. فهل يمكن أن نتوقع فعلاً أن يكون التعيين مبنيّاً على هذا الأساس بالذات دون غيره ؟ .

هل تحصل المنطقة الوسطى ، والمنطقة الغربية ، وكذا الشرقية والجنوبية على نصيب متوازن ــ ولا نقول متعادل ــ من الأعضاء ؟ .

لا يبدو أن ذلك ــ من وجهة نظرنا ــ سيتحقّق ، لأسباب عديدة ليس هنا مجال ايرادها ، ومن المتوقع أن تحوز « نجد » على أغلبيّة المقاعد ، مع تمثيل حجازي بشكل أقلّ ، وسيتم تهميش الجنوب والشرق بشكل كبير ، إذ لا يتوقع ان يصل عدد الأعضاء الذين سيتم اختيارهم من هاتين المنطقتين ربع الأعضاء ، رغم أن احداهما تمثل أكبر مناطق المملكة مساحة وأهمها اقتصاداً ــ المنطقة الشرقية ــ في حين تضم الثانية أكبر ثقل سكاني بين كل المناطق .

وهناك ــ من جهة أخرى ــ من يتوقع أن يكون توزيع كراسي المجلس بين جناحين فكريين : الجناح الليبرالي ، والجناح السلفي في نجد . البعض يعتقد بأن التيار السلفي سيحصد عدداً غير قليل من الكراسي ، ولا يستبعد هؤلاء أن تلتف العائلة المالكة على الجناح المتشدد فتعيّن بعض قياداته كأعضاء في المجلس ، وذلك لإسكاتهم وامتصاص نقمتهم . في حين يتبنّى بعض الليبراليين تحليلاً يفيد بأن العائلة المالكة لا تريد أن يكون الصوت الأعلى في المجلس للتيار السلفي بشقيه المتشدد والمعتدل ، وان تمثيل هذا التيار سيكون منحصراً في المعتدلين ، وسيستبعد المتشددون ، ذلك أن وجهة نظر العائلة المالكة تشير الى أن هؤلاء المتشددين لا ولن يقنعوا بما يمنحون من مقاعد ، وسيكون إعطاؤهم بعضها مساعدة لهم في المطالبة بمقاعد أكثر في المستقبل .

إن عدد المقاعد التي ستعطى للتيار السلفي سيعبّر بصورة واضحة عن تصوّر العائلة المالكة تجاه هذا التيار في الوقت الحالي او المستقبل . فهي قد تغلّب ــ ضمن هذا التحليل ــ الليبراليين عليهم ، وإن كانت لا تستطيع استبعادهم بشكل نهائي .. وهذا في حدّ ذاته قد يوضح لنا السياسة التي ستنتهج في المستقبل ، فقد يتطور الصراع بينهم وبين الحكومة التي قررت المواجهة معهم ، خاصة وأن هناك بعض التحليلات تقول بأن أقطاب التيار السلفي إنّما صمتوا أو خفّفوا من لهجتهم في الآونة الأخيرة لكي لا يعكّروا الأجواء المحليّة الأمر الذي قد يحرمهم من المكاسب .

اختيار الأعضاء لن يراعي الحسابات المناطقية وعدد السكان في كل منطقة .. وسيكون تمثيل التيار السلفي محصوراً في المعتدلين ، دون أن تكون لهم الغلبة في المجلس

هل يتمّ توزيع كراسي المجلس بين شريحتي الليبراليين والسلفيين بالتساوي ، أم ينحاز الملك لاحدهما على حساب الآخر ، أم يشكّل مجلساً لا يمكن أن يكون لاحد فيه أغلبيّة ؟

أياً تكن الأحوال ، فإن الملك فهد وكما عرف عن سياسته الوسطيّة في هذا الموضوع بالذات ، ليس مضطراً لأن ينفي السلفيين ولا أن يحابي الليبراليين ، بل بإمكانه أن يقيم توازناً في المجلس من هذا الخليط ، لا يعطي أيّاً منهما الأغلبيّة ، كما لا يتجاهل أحدهما الى حدّ دفعه نحو المواجهة . ومن الصحيح ان الملك يفضّل أن يتقوّى بالليبراليين ضد خصومه السلفيين ، ولكنه في نفس الوقت قادر على أن يتقوى بالسلفيين المعتدلين قبال نظرائهم المتشددين والليبراليين معاً .

وباختصار ، لا يتوقع أن تكون هناك أغلبيّة من فكر معيّن تسيطر على المجلس ، لأن هذا ليس في صالح العائلة المالكة حتى وإن لم يكن هناك صراع اجتماعي بين الأفكار والطبقات والمصالح . وأغلب التوقعات تشير الى أن اي من السلفيين المتشددين لن يستظل بقبّة المجلس .

من جهة ثالثة ، هناك دعوات ومطالب هامسة ، تدعو الى تمثيل شرائح المجتمع كافة .. بحيث تراعي العدالة في التوزيع المناطقي ، كما وتراعي الفئات الإجتماعية الأخرى من قبيل التجار والمتعلمين والوجهاء والأعيان بل وربما القبائل والبيوتات الحاكمة ــ كما في نجد ــ .

ويقول عدد من اساتذة الجامعات بأنه ليس من الصحيح أن يمثّل المذهب الرسمي وحده في المجلس وتضرب القوى الدينية الأخرى في غرب وشرق وجنوب المملكة . وليس من الصحيح أن يكون لمنطقة بعينها حصّة الأسد من مقاعد المجلس . ليس المطلوب بل ليس من الصحيح ان تكون خلفية أعضاء المجلس السياسية والمذهبيّة والفكرية والإجتماعية واحدة ، فالتنوّع هو الأقدر على تمثيل المواطنين ومصالحهم بحقّ .

يبقى أمرٌ أخير مهم ، وهو أن هناك إشارات عديدة تفيد بأن الملك سيختار أحد إخوته الأشقاء رئيساً للمجلس ، وربما نائبه أيضاً ، أما الأمين العام فالأقرب أن يكون من العامّة . قد لا يسبّب تعيين رئيس من العائلة المالكة حساسيّة كبيرة ، فقد اعتاد المواطنون على الحقن السامّة ، لكن إذا قرّرت العائلة المالكة تخصيص عدد من الكراسي للأمراء قد تصل الى الربع ، حسب بعض الشائعات ، فإن الأمر لن يتم هضمه بتاتاً .. وسيقول المواطنون ان العائلة المالكة التي تسيطر على كل مقاليد السلطة في البلاد تريد ان تجعل مجلس الشورى نسخة مصغّرة لمجلس العائلة المالكة ! .

بعض المثقفين يقول بأن وجود أمير قوي على رأس مجلس الشورى يمنح المجلس قوّة مهما كانت صلاحية أعضائه ضعيفة ، في حين أن الرئيس القوي الذي ينحدر من العامّة لا يستطيع القيام بشيء يذكر في ظل الأنظمة الحكرية ولا يمكنه تجاوزها بعكس الأمراء ! .

أياً تكن الأحوال ، فما يتمنّاه المواطنون ، هو أن يمثّل المجلس قدر الإمكان الحقائق الإجتماعية والسياسية على الأرض ، وأن لا تغيب عن عين الملك حينما يختار هذه الحقائق ! .

الشيخ حسن موسى الصفار في لقاء مع الجزيرة العربية

لسنا محترفي معارضة .. ولم نرفض أيّ مبادرة للحوار مع النظام

قال الشيخ حسن موسى الصفار ، أحد أقطاب المعارضة في المملكة ، في لقاء له مع « الجزيرة العربية » أن ما قاله الملك فهد بأن فكرة الديمقراطية والإنتخابات لا أساس لها من الشرع الإسلامي هو قول عجيب وقد سمح الملك لنفسه بأن يأخذ دور المفتي والمنظّر لقضايا الشريعة رغم أنه لا يدّعي لنفسه دور المجتهد ولا المفكر ! .

وقال الشيخ الصفار في معرض تقييمه لردود الفعل الداخلية حول أنظمة الحكم بأنها اتسمت بعدم الاهتمام واللامبالاة ، وأن صدور أنظمة الحكم بالكيفية التي أعلنها الملك تركت معها شعوراً باليأس من أن يأتي الإصلاح على يد النظام وباختياره .

ودعا الشيخ السلفيين بأن يتعاملوا بالحسنى مع الرأي الآخر وأن يفوتوا الفرصة على النظام بتأليب الناس ضدهم ، وأعرب عن استعداده للتعاون المثمر من أجل تعزيز تماسك الشعب والحفاظ على وحدته . كما حذّر من استخدام سلاح التكفير لأنه سيرتد ليوجّه الى صاحبه ، واتهم السلطة بأنها شجّعت فكرة تكفير الآخرين لتحقيق أغراضها الخاصّة بها ، ولكن ذات السلاح ارتد عليها وهي الان تجني ثمار ما غرسته بالأمس .

وفيما يلي نص اللقاء ..

قال الملك في لقاء مع صحيفة كويتية في شهر مارس الماضي ، أن فكرة الديموقراطية دخيلة على الاسلام ، وأن الانتخابات لا أساس لها من الشرع .. فما هي رؤيتكم حول هذا الأمر ؟ .

لا أدري كيف يسمح الملك لنفسه أن يأخذ دور المفتي والمنظّر لقضايا الشريعة الاسلامية مع أنه لا يدّعي لنفسه رتبة الاجتهاد – أي التخصص في استنباط الاحكام – ولا دور المفكر .

ان ما قاله الملك حول الديموقراطية ونظام الانتخابات هو قول عجيب غريب جداً ، فالتاريخ الاسلامي يسجّل لنا كيف جرت أول عملية انتخابات بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه ، وتحت اشرافه ، في قصة بيعة العقبة الثانية ، حينما وفد على النبي سبعون رجلاً من أهل المدينة متسللين الى مكة – وذلك قبل الهجرة بالطبع – وأسلموا على يديه وبايعوه ، فطلب منهم النبي ﷺ أن يختاروا من بينهم اثني عشر نقيباً يمثلون مختلف قبائلهم وعشائرهم ، والقصة مذكورة في كتب السيرة النبوية .

كما تحدث العديد من العلماء والفقهاء والمفكرين الاسلاميين عن مسألة الانتخابات في مجال انتخاب الامام أو الرئيس ، وكذلك انتخاب النواب والوكلاء الممثلين لرأي الشعب .. وواضح أن الخليفة أبا بكر تم اختياره في سقيفة بني ساعدة ، وأن الامام علي بن أبي طالب تمّ انتخابه باجماع شعبي عام .

يقول أبو بكر الجزائري – وهو عالم سلفي حليف للحكومة السعودية – في كتابه « الدولة الاسلامية » عن كيفية تنصيب الحاكم :« ان الطريقة المثلى التي ينصب بها الحاكم في الدولة الاسلامية هي اختيار أهل الحل والعقد في الامة والابرام والنقض فيها من العلماء وأمراء الجيوش ، وأرباب التجارة والصناعة » .

وعن كيفية تعيين الولاة ، يقول : « تسند المناصب الهامة في الدولة كالقضاء والوزارة والولاية والامارة والقيادة والنظارة بأحد أمرين : أولهما ، اختيار الدولة للشخص الذي تريد اسناد المنصب اليه ، وذلك بعد البحث والاستقصاء في التعرف الى امانته وكفائته ، اذ بهذه الطريقة كان النبي ﷺ والراشدون من بعده يعينون الامراء والولاة والعمال . ثانيهما : ترشيح أهل الاقاليم أو المنطقة او المدينة أو القرية لشخص منهم ، يكون قد توفرت فيه شروط المنصب الذي يراد اسناده اليه من امانة وكفاية وهي العلم والقدرة » .

ويقول الشيخ تقي الدين النبهاني في كتابه « نظام الحكم في الاسلام » : « تختار الامة الخليفة – رئيس الدولة – ثم تبايعه » .

وعن مجلس الشورى يقول . « للامة أن توكل من تشاء في التعبير عن رأيها في الحكم والتشريع ، واعمال المعاونين والولاة ، ومناقشة الخليفة في اعماله .. ينتخب أعضاء مجلس الشورى انتخابا ، ولا يصحّ أن يعيّنوا تعييناً . وذلك لأنهم وكلاء في الرأي عن الناس ، والوكيل انما يختاره موكّله ، ولا يفرض الوكيل على الموكّل مطلقاً ، ولأن أعضاء مجلس الشورى ممثلون للناس أفراداً أو جماعات في الرأي ، ومعرفة الممثل في البقعة الواسعة والقوم غير المعروفين لا تتأتّى الاّ لمن يختاره ممثلاً عنه » .

كما تناول الموضوع الدكتور أحمد شوقي الفنجري ، وهو مفكر اسلامي معروف في كتابه « الحرية السياسية في الاسلام » .. يقول في أحد فصوله : « ان الرسول والخلفاء الراشدين قد رفضوا مبدأ التعيين – للحاكم – وان اختيار

أبي بكر لعمر لم يكون تعييناً كما يدعي البعض بل كان ترشيحاً . وللناس أن ترفضه أو تقبل به حسب الشورى .. وأن الحاكم المسلم لا يتولّى السلطة الا بعد بيعة وانتخاب أي برضى الناس ورغبتهم ، ومن يأخذ الحكم قهراً أو بانقلاب عسكري . أو من يأخذ لنفسه البيعة وهو في قمّة السلطة يعتبر حكمه غير شرعي » .

وأورد الدكتور الفنجري العديد من الادلة والبراهين على أن مجلس الشورى يعين بالانتخاب من قبل الشعب ، وليس بالتعيين من قبل الحاكم .

كما أصدرت عدة جهات اسلامية مشاريع للدستور الاسلامي للدولة المعاصرة ، وكلها نصّت على مسألة النظام الانتخابي ، فمثلاً : هناك نموذج لدستور اسلامي أقره المجلس الاسلامي العالمي خلال مؤتمره في اسلام أباد ـ باكستان في ٦ ربيع الاول ١٤٠٤هـ ـ ١٠ ديسمبر ١٩٨٣م « وأسهم في اعداده كثيرون من العماء والمفكرين ورجال السياسة وممثلي الحركات الاسلامية » ، جاء في الباب الرابع مادة ٢٣ : «الامام هو رئيس السلطة التنفيذية للدولة وينتخب بالاغلبية المطلقة للناخبين » . وجاء في الباب الثالث مادة ٢٠ :« يتكون مجلس الشورى من .... عضواً يختارهم الشعب بطريقة الانتخاب العام المباشر » .

وهناك نموذج آخر لدستور وضعه مجمع البحوث الاسلامية بالازهر تطبيقاً لتوصية المؤتمر الثامن للمجمع نفسه ، الذي عقد في القاهرة في ذي القعدة ١٣٩٧هـ / أكتوبر ١٩٧٧ م . وقد جاء في الباب الخامس منه مادة ٤٦ « يبين القانون طريقة البيعة العامة في اختيار الامام ، على أن تتمّ البيعة العامة تحت اشراف القضاء وتكون البيعة بالاغلبية المطلوبة لاصوات المشتركين في البيعة » . وفي مادة ٤٨ : « يتم تعيين الامام ببيعة عامة من جميع طبقات الامة طبقاً للقانون » . وتناول الباب السابع منه موضوع المجلس النيابي وقضايا الانتخابات النيابية بشكل تفصيلي .

كما نشير الى دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية والذي أقرّه مجموعة من الخبراء من رجال الدين والسياسيين والمفكرين الذي انتخبهم الشعب الايراني في اعقاب انتصار الثورة الاسلامية سنة ١٩٧٩ م ، وقد نصّت المادة ١١٤ على ما يلي : « ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب » ، كما جاء في المادة ٦٢ منه « يتألف مجلس الشورى الوطني من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة وبالاقتراع السري » .

ويقول العلامة الشيخ جعفر سبحاني وهو عالم ومفكر معروف في كتابه « معالم الحكومة الاسلامية » تحت عنوان « انتخاب فريق الشورى » ما يلي : « لما كانت تقع على عاتق فريق الشورى مسؤولية التشاور في التدابير المهمة والخطيرة ، ورسم سياسة الدولة والمجتمع .. لذلك فانّ أصحّ الطرق وأفضلها لجميع أفراد الامة يقتضي أن يشترك جميع أبناء الامة في مثل هذا الانتخاب لتكون السلطة التشريعية منبثقة عن ارادة الامّة بصورة حقيقية ، وموافقة لرضاها عامة .. وانما يجب أن يكون فريق الشورى وأعضاء المجلس النيابي مختارين ومنتخبين من جانب الامة لأن قاعدة ـ سلطة الناس على أموالهم وأنفسهم ـ تقتضي أن لا يقيم أحد أو جماعة أنفسهم نواباً عن الناس ، دون أن يكون للناس دور في انتخابهم أو اختيارهم » .

ولو شئنا الاسترسال وذكر آراء العلماء والفقهاء في هذا المجال لطال الحديث كثيراً ،

نتّفق مع التيار السلفي في أصل التوجّه الإسلامي والإعتراض على الواقع السياسي الفاسد ، ونختلف معهم حول الموقف من حرّية الرأي

●●

لا يصحّ لفئة أن تفرض فهمها للدين ورؤيتها للأمور على الآخرين بحيث تكفّر وتحارب كل من يخالفها في المذهب والرأي

فكيف يسمح الملك لنفسه بالقول أن الانتخابات لا أساس لها من الشرع أو أن النظام الانتخابي لا يدخل ضمن العقيدة الاسلامية ! ؟ .

نعم هنالك بعض الآراء الفقهية التي تبرّر حكم الاستبداد ، وهنالك ممارسات تاريخية من قبل الحكام الامويين والعباسيين وأمثالهم تخالف الشورى .. ولكن هل يمكن أن تعتبر تلك الآراء والممارسات هي كل الاسلام وأن ما خالفها دخيل عليه ولا أساس له ؟ .. فحتى لو كانت تلك الآراء والممارسات ذات قيمة ، ولها اعتبار اسلامي ، فهي تمثل رأياً واتجاهاً الى جانب ما يخالفها ، ولو قال الملك أنني أميل الى صحّة هذا الرأي لأن هناك من يقول به وقد مارسه حكام سابقون في التاريخ الاسلامي ، فهو أمر يمكن المناقشة فيه ! .

ويبدو لي أن دافع الملك لهذا القول هو الرد على الاعتراضات والانتقادات التي صدرت من قبل المعارضة والفئات الواعية من الشعب على الانظمة الثلاثة التي أعلنها ، اضافة الى التقويم النقدي الذي أبدته جهات دينية وسياسية في مختلف أنحاء العالم ..

كانت مختلف فئات الشعب طيلة الثلاثين سنة الماضية في صراع مع العائلة المالكة من أجل اقرار دستور ينص على حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكوم ، ويشير بالدرجة الاساس الى دور الاردة الشعبية والانتخاب الحر المباشر في تعيين الحاكم .. أما وقد صدرت الأنظمة بصورة مغايرة .. كيف تقيّمون ردود الفعل الشعبية تجاه أنظمة الحكم ؟ .

عامة الناس يشعرون باللاهتمام واللامبالاة تجاه صدور هذه الانظمة لأنهم غير واثقين من جديّة الحكومة في أي تغيير أو اصلاح سياسي ، وينظرون الى هذه الانظمة باعتبارها حركة اعلامية ليست ذات مضمون ، وأنها قد تضيف الى مؤسسات الحكومة وأجهزتها بعض الادارات الوظيفية الجديدة باسم مجلس الشورى أو مجالس المناطق ، دون أن يعني ذلك افساح المجال لأي مشاركة شعبية .

وبالنسبة للفئات المهتمة بالشأن السياسي كالعلماء والمثقفين وقوى المعارضة ، فانها استقبلت هذه الانظمة باستياء لأنها تتوقع أن التطورات العالمية التي تمثلت في سقوط المعسكر الشرقي وانعتاق شعوبه من أسر الديكتاتورية والاستبداد وفي طرح شعار الديموقراطية وحقوق الانسان بشكل واسع ، وكذلك التطورات الاقليمية المجاورة كقيام حكم ديموقراطي في اليمن وحكم اسلامي ثوري في ايران ، وترنح النظام العراقي للسقوط ، وتألق المعارضة في الكويت ، وأيضاً التطور الداخلي في أوساط الشعب والذي تبلور خلال أزمة الخليج وما رافقها وهي أخطر أزمة مرّت على الوطن ، حيث بعثت العرائض من عدة جهات شعبية للملك تطالبه بالاصلاح السياسي ، وظهرت تيارات معارضة للحكومة بجرأة وشجاعة في داخل البلاد .. بعد كل هذه التطورات ، كانت القوى الواعية في الشعب وحركات المعارضة تتوقع نوعاً من التغيير في عقلية الحكومة ومنهجها في التعامل مع الشعب ، لكن هذه الانظمة خيبت التوقعات ، وكانت بمثابة الصدمة ، مما يخلق الشعور باليأس من التغيير والاصلاح السياسي على يد هذه السلطة ، وقد يدفع ذلك بالبعض للتفكير في وسائل وأساليب أخرى للضغط على الحكومة باتجاه الاصلاح ، ونحن نتمنى ونرغب في أن تدرك الحكومة حقيقة الاوضاع وتأخذ المستجدات بعين الاعتبار قبل أن تتفاقم الامور .

وخطورة هذه المشكلة الطائفية تنبع من تأثيرها على وحدة الشعب ، وأنها تصنع أرضية لصراعات اهلية داخلية قد تؤدي الى التقسيم لا سمح الله ، كما انها تزيف اهتمامات الناس وتشغلهم ببعضهم البعض .

ولهذ المشكلة أطراف ثلاثة :

الطرف الاول هو النظام ، ونعتقد أن ممارسته الطائفية مظهر من مظاهر تنكره لحقوق الانسان ، وجزء من منهجيته في الاستهانة بكرامة المواطن بمختلف المبررات . ولعله يستفيد من اثارة الخلافات الطائفية لتزييف اهتمامات الشعب ولإشغالهم عن التفكير في سياساته .

بيد أن التطورات العالمية والاقليمية تضغط الآن على النظام للتراجع عن هذه السياسة الطائفية البغيضة .

ثم إن المواطنين الشيعة ــ على سبيل المثال ــ قد تأثروا ايجابياً بالتطورات التي رافقت ازمة الخليج كسائر المواطنين ، فأصبحوا أكثر جرأة في المطالبة بحقوقهم والاعتراض على واقعهم .

الطرف الثاني : هي الجهات الدينية التي تعاني من التزمت وضيق الافق والتعصب المقيت ، فتحكم على من يخالفها في المعتقد والرأي بالكفر والخروج عن حظيرة الاسلام . ولا تقتصر في ذلك على الشيعة بل يكفرون الزيدية في اليمن والاباضية في عمان ، والعلويين في سوريا ، والدروز في لبنان ، والصوفية في شمال افريقيا ، وكل من يرى الاحتفال بالمولد النبوي الشريف أو يزور قبور الاولياء فهو عندهم مبتدع مشرك ، وواضح أن ذلك يشمل أغلب المواطنين وأغلب المسلمين .. وهذا ما تضمنه منهج الثقافة الاسلامية للمستوى الرابع في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة كمثال ونموذج .

والجدير بالذكر ان سلاح التكفير بدأ يرتد على أصحاب هذه المدرسة المتزمتة ، فقد أفتى أخيراً بعض تلامذتهم بتكفير الحكام السعوديين والعلماء المؤيدين لهم وطبعوا كتاباً يقع في أكثر من ٣٠٠ صحفة تحت عنوان « الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية » ، وانتشر في البلاد انتشاراً واسعاً مما دفع الشيخ عبد العزيز بن باز لاصدار فتوى مطولة ضد التكفير وحرمة رمي المسلم بالكفر ، ونشرت في وسائل الاعلام ، كما تناول خطباء الجمعة الرسميون هذه المسألة وأبانوا خطورتها .

وفي الواقع إنهم يجنون ثمار ما غرسوهُ من تعصّب وحقد أعمى ، وقديماً قيل : من يزرع الشوك لا يجني العنب .

بالطبع فان من الملاحظ ان هذه الجهات الدينية عادة ما تخدم الموقف الرسمي للنظام بطروحاتها الطائفية تصعيداً أو تخفيفاً حسب مواقف النظام .

أما الطرف الثالث ، فهم بشكل خاص : الطائفة الشيعية في السعودية والتي تشكل بين ٢٠ ــ ٢٥ ٪ من عدد السكان ، انهم مطالبون بتجاوز حالة الانكفاء على الذات وتجاوز الهم المذهبي الخاص الى الهم الوطني العام ، فهم جزء لا يتجزأ من الشعب ، وعليهم أن يقاوموا الحواجز الطائفية التي تقام حولهم بالانفتاح على سائر المواطنين وتفعيل طاقاتهم وكفاءاتهم على مستوى الوطن .

وذلك لا يعني أننا نطالبهم بالسكوت على ما يقع عليهم من ظلم واضطهاد وحرمان ، بل ندعوهم لتصعيد ضغوطهم على النظام فهو المسؤول بالدرجة الاولى عن واقعهم ، وفي المقابل أن ينفتحوا على سائر قوى وفئات الشعب ليثيروهم الى جانبهم في الدفاع عن حقوقهم وعن مصلحة الوطن بشكل عام .

منهج النظام الطائفي هو مظهر من مظاهر تنكره لحقوق الإنسان ، وجزء من سياسته في الإستهانة بكرامة المواطن ، ولكي يستفيد من إثارة الحساسيات الطائفية في إشغال المواطنين عن سياساته ولتزييف اهتمامهم بقضايا ثانوية

تحتضن بلادنا الكثير من المؤسسات الدينية ، بعضها ذا طابع أممي كرابطة العالم الاسلامي وفروعها المختلفة ، وبعضها ذا طابع محلي كالجامعات الاسلامية وهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ما هو تقييمكم لدور ونشاط هذه المؤسسات ؟ .

نحن نعتز ونفتخر بأن تحتضن بلادنا مؤسسات دينية تحمل راية الاسلام وتهتم بقضايا المسلمين ، فبلادنا مهبط الوحي ومنطلق الاسلام ، وقد شرفها الله بالحرمين الشريفين ، كما حباها الله بثروة نفطية هائلة يجب أن تسخر لخدمة الاسلام والمسلمين .

لكن هذه المؤسسات الدينية بواقعها الحالي تعاني من عوامل سلبية تقعد بها عن القيام بدورها الاسلامي المطلوب ، فهي خاضعة لتوجهات الحكومة ومعنية بخدمة مواقفها بالدرجة الاولى مما يجعلها مصنفة ضمن أدوات النظام الاعلامية وأوراقه السياسية .

كما أن برامج ومناهج هذه المؤسسات لا ترتقي الى مستوى الطرح الحضاري والمتقدم للاسلام ، بل لاتزال أغلبها موغلة في القدم والتخلف ، فالعالم يعيش اليوم تقدماً علمياً وتكنولوجياً وحضارياً ، والمؤسسات الدينية يجب أن تستوعب هذا التقدم بطروحاتها وتواكبه ، كما أن هناك تحديات حقيقية يعاني منها المسلمون سواء على صعيد بنائهم الذاتي أو في تعاملهم مع الآخرين .. وكل ذلك يحتاج الى اجابات ومعالجات فاين هذه المؤسسات من هذه القضايا ؟ .

ان أكثر الدعاة المتخرجين من هذه المؤسسات والعاملين فيها لازالوا يطرحون الاسلام بعقلية القرون الماضية ويقدمون نموذجاً غير لائق للفكر الاسلامي .

أما بالنسبة الى هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فان أصل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .. فريضتان اسلاميتان ينبغي أن يقوم بهما كل مسلم حسب ظروفه وامكاناته ، وتحولهما الى وظيفة حكومية يحتاج الى اعادة نظر ! ! .. ثم إن الاساليب المستخدمة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن تكون حسب تعاليم الاسلام في الدعوة الى الله .. يقول تعالى ﴿ ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ﴾ .. اما العنف والقسوة والتدخل في الشؤون الشخصية للناس ، فهذا أمر مرفوض في الاسلام . كما أن التشدد وفرض العسر والحرج على الناس مناف لقوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ ، ولقوله تعالى ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ . فاذا كان الاسلام جعل للصلاة وقتاً موسعاً يمتد الى أكثر من ساعتين مثلاً ، فلماذا يجبر الناس على أدائها في أول الوقت بالقوة والقسوة ؟ . واذا كانت صلاة الجماعة مرغوبة ، لكن ليست في مستوى الفرض والوجوب العيني على كل مسلم في كل فريضة .. فلماذا يُساق الناس قسراً الى المساجد ؟ . واذا كانت اطالة شعر الرأس للرجل ليست حراماً منصوصاً عليه .. فلماذا يطارد الشباب في الاسواق لحلق رؤوسهم ان كانوا يحبذون إطالة شعرهم وترتيبه ؟ .

ان هذه الاساليب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر تشكل تجاوزاً للحدود الشرعية ، وبدعة لم يمارسها السلف الصالح ، وتسبب النفور في نفوس الناس من الاسلام ومن دعاته .

ونحن قلقون على الجيل الجديد من ابناء شعبنا بأن يصاب بردة فعل تجاه الدين بسبب هذه الممارسات ولعدم توفر الطرح السليم المقنع ، ولعل ذلك يفسر لنا حالات الفساد والميوعة التي يقوم بها بعض أبناء بلادنا حينما يسافرون للخارج ! ! .

أخذت مسألة الحوار بين الحركات والتجمعات الاسلامية تطرح بصورة جدية في العديد من البلدان الاسلامية ، فما هو أفق العلاقة بينكم وبين التيار السلفي في البلاد ؟ .

اننا ننظر الى حركة المعارضة السلفية بارتياح كبير للاسباب التالية :

اولاً : لأن ذلك يضعف شرعية النظام حيث يتقوى بالغطاء الديني الذي يوفره له تحالفه مع السلفيين الوهابيين ، وتبلور خط للمعارضة في الوسط السلفي يعني اهتزاز شرعية النظام التي يستند اليها .

ثانياً : لاخراج التيار السلفي من الاطر الضيقة التي كان يرتكز عليها كبعض المسائل الشكلية والجزئية كتقصير الثياب واطلاق اللحى واستخدام السواك وأمثالها ، فانها وان كانت واردة في النصوص الشرعية لكن لا يصح الانشغال والاكتفاء بها عن الاهتمام بالقضايا الاهم على الصعيد السياسي والاجتماعي .. والتحوّل الذي حصل لدى هذه الجهات السلفية بالتوجه للشؤون السياسية العامة يفترض أن يبقي تلك المسائل الجزئية في حجمها الطبيعي .

ثالثاً : للتيار السلفي قاعدته الشعبية واتباعه المؤيدون ، وحينما يأخذ موقف المعارضة فان ذلك يعني دخول قوة جديدة مؤثرة في ساحة الصراع مع النظام والضغط عليه .

لكل ذلك كانت نظرتنا الايجابية للتحرك السلفي المعارض ، بالطبع نختلف معهم في الكثير من الافكار والمواقف ، لكننا نتفق معهم في الاعتراض على الواقع السياسي الحاكم وفي أصل التوجه الاسلامي .

وأهم ما نختلف معهم عليه هو الموقف من حرية الرأي ، حيث نعتقد أن الاسلام دين السماحة والحرية والرحمة ، ولا يصح لفئة أن تفرض فهمها للدين ورؤيتها للامور على الآخرين ، بحيث تكفّر وتحارب كل من يخالفها في المذهب والرأي ، ان ذلك يتنافى مع ما يقرره الاسلام من حرية الدين والفكر كقوله تعالى ﴿ لا اكراه في الدين ﴾ ، ويخالف صريح القرآن في النهي عن تكفير من أظهر الاسلام ﴿ ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمناً ﴾ .

وقد قال الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق ــ أحد أعلام السلفيين المعاصرين ــ في كتابه : فصول من السياسة الشرعية : « أمرنا الكتاب والسنّة بالحكم الاسلامي لكل من أظهر شيئاً من الدين ، وأعلن الدخول في الاسلام حتى لو كان منافقاً كاذباً كالاعراب الذين أعلنوا الاسلام ولم يفهموه ولم يعلموا حقائق الايمان كالمتعوذين الخائفين الذين قد يعلنون الاسلام خوفاً من السيف ، وكالطامعين المنافقين الذين قد يعلنون الاسلام ويخفون من الكفر ما الله به عليم ، وكل أولئك أمرنا الله أن نقبل علانيتهم وندع سرائرهم الى الله سبحانه وتعالى ، كما قبل النبي ﷺ علانية المنافقين وعاملهم بذلك ، ولم يعاملهم بما أظهر الله سبحانه وتعالى للنبي من اسرارهم ، وبما وقف عليه الرسول نفسه من أخبارهم بل ترك معاقبتهم على سوء نيتهم لله سبحانه وتعالى » .

وفي صحيح البخاري بسنده قال رسول الله « من شهد أن لا اله الا الله ، واستقبل قبلتنا ، وصلى صلاتنا ، وأكل ذبيحتنا ، فذلك المسلم .. له ما للمسلم وعليه ما على المسلم » . وقال ابن حزم حيث تكلم فيمن يكفر ولا يكفر في أواخر الجزء الثالث من كتاب الفصل في الاهواء والملل والنحل ما هذا لفظه : « وذهبت طائفة الى أنه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد ، وان كل من اجتهد في شيء من ذلك فرأى بما رأى أنه الحق فانه مأجور على كل حال ، ان أصاب فأجران ، وان أخطأ فأجره واحد . قال : وهذا قول إبن أبي ليلى وأبي حنيفة

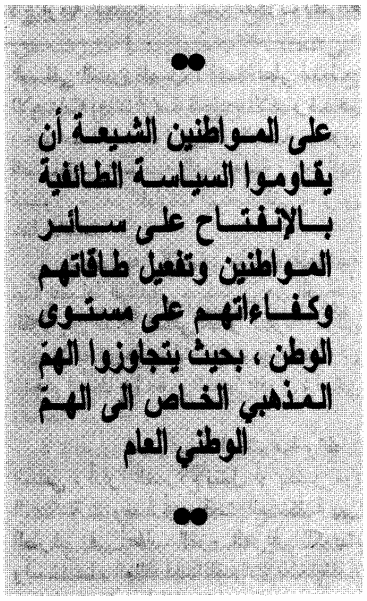

والشافعي وسفيان الثوري وداود بن علي وهو قول كل من عرفنا له قولاً في هذه المسألة من الصحابة لا نعلم منهم خلافاً في ذلك أصلاً » .

ونحن نأمل أن يتجاوز الإخوة السلفيون هذه المشكلة ويحترموا الرأي الآخر ، حتى يتمكنوا من التعامل مع كل فئات الشعب ، وحتى لا يعطوا الفرصة للنظام بتأليب الناس عليهم ، ولكي لا تتشوّه سمعة الاسلام والاسلاميين حينما يتصفون بالانغلاق والتعصب والارهاب الفكري .

ولعل دخولهم في ساحة العمل السياسي يساعدهم أكثر على الانفتاح والمرونة .. يقول تعالى : ﴿ والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ﴾ .

واننا نمدّ ايدينا اليهم بصدق واخلاص ، باعتبارهم جزء من شعبنا الذي نعمل لتعزيز تماسكه وصيانة وحدته ، وباعتبارهم اتجاهاً اسلامياً نشترك معهم في الهدف وهو اعلاء كلمة الله في الارض ، وباعتبارهم حركة معارضة نقف معهم في خندق واحد .

قيل أن هناك جسراً من الحوار بينكم كمعارضة وبين الحكومة ، ما هي حقيقة المسألة وتصوركم حولها ؟ .

في داخل البلاد هناك نشاط وتحرك متواصل من قبل أبناء الشعب الواعين الغيارى لايصال مطالب الناس وقضاياهم لاسماع الحاكمين عبر الرسائل والعرائض والبرقيات والتي نشر بعضها في الفترة الماضية وهي تحمل تواقيع مجموعات من العلماء والقضاة والمثقفين والتجار ، وعبر الوفود التي تلتقي مع الملك وولي عهده وسائر الامراء والمسؤولين . بالطبع فان مجال الحوار والتفاوض داخل البلاد محدود بسقف الرهبة من السلطة . ونحن نعتبر أنفسنا في عملنا السياسي والاعلامي امتداداً لتلك الجهود التي تبذل داخل البلاد ، بل تتكامل معها وليست لدينا مطالب أكثر مما يطرحه دعاة الاصلاح داخل البلاد في رسائلهم ولقاءاتهم مع المسؤولين .

ونحن في الخارج لا نرفض أي مبادرة للحوار أو التفاوض مع الحكومة ، فلسنا محترفين للمعارضة ، وليست لنا غايات شخصية أو حزبيّة خاصة ، ويحدث أن تبعث الحكومة لنا بعض الوسطاء لكنهم يركزون على مسألة عودتنا للبلاد ، أما مطالبنا والمشاكل التي يعاني منها الناس ، فانهم يجيبون عليها بالوعود الفارغة المكررة .

اننا نعلن استعدادنا للتجاوب مع أي مسعى جدي تقوم به الحكومة للاصلاح السياسي ، يقوم على احترام المواطنين والاعتراف بحقوقهم المشروعة ، وفي طليعتها المشاركة السياسية ، والمساواة بينهم ورفع حالة التمييز القبلي والمناطقي والطائفي .

باتت المشكلة الطائفية في البلاد من المشاكل المستعصية والمزمنة ، ما هو تأثير هذه المشكلة على الوضع الداخلي ، وما هي السبل الكفيلة بحلّها ؟ .

الحالة الطائفية هي إحدى المشاكل الخطيرة التي يعاني منها شعبنا في ظل النظام القائم ، والذي يتبع سياسة التمييز الطائفي ضد الشيعة وشرائح واسعة من المواطنين في مناطق البلاد المختلفة وخاصة في الحجاز .. ان النظام يعامل هؤلاء كمواطنين من الدرجة الثانية ، ويمنعهم من أبسط حقوقهم المشروعة ، كبناء المساجد وممارسة شعائرهم الدينية وفق مذهبهم ، ويحظر عليهم المناصب والوظائف في أغلب أجهزة الدولة بل وحتى في الشركات والمؤسسات .. والاخطر من ذلك هنالك تعبئة اعلامية وحتى ضمن مناهج التدريس الرسمية ضدهم .

محمد الحسين

كيف أدار الملك صراعه مع السلفيين ؟

أدار الملك صراعه مع السلفيين ببراعة ، وفي المقابل فإن حداثة السلفيين في العمل السياسي جعلتهم في وضع لا يحسدون عليه بعد أن حققوا انتصارات متعددة بعيد اندلاع أزمة الخليج .

هذه المقالة تلقي الأضواء على كيفية إدارة الصراع من جانب الملك ، والتنازلات التي قدمها من أجل احتواء النقمة الشعبيّة التي تفجّرت بعد الغزو العراقي للكويت .

لم يكن الكثير من المراقبين والمحللين للأوضاع في المملكة يتوقعون أن تنتهي الجولة ــ الأولى على الأقل ــ من الصراع بين العائلة المالكة والتيار السلفي الى ما انتهت عليه .. فمنذ بضعة أشهر ، وقادة التيار السلفي المعارض يعيشون فترة من البيات الشتوي ، فسّرها البعض بأنها مقدّمة لفصل آخر من الصراع قد يكون أشدّ من سابقة وقد يبدأ بعد أن تُنشر أسماء أعضاء مجلس الشورى وبعد أن يبدأ عمل هذا الأخير .

في حين فسّر آخرون « البيات » بأنه جزء من صفقة تسوية بين الحكومة وبين أقطاب التيار السلفي المعارض ، تقوم على أساس أن يوجّه الأخيرون نقدهم واعتراضاتهم عبر المسالك الرسميّة ، وبالتحديد عبر الشيخ عبد العزيز بن باز ، وليس عبر الخطب والمحاضرات والمنشورات .. وعلى أساس ان لا تُقدم العائلة المالكة على اجراءات مضايقة بحقّ قيادات السلفيين ، وأن لا تنتزع ما بين أيديهم من قدرات وامكانات وفسح للتعبير .

أيا كانت الأسباب وراء هذا الخمول في النشاط السياسي لـ « قادة » التيار السلفي ، فإن ذلك لا يعني بأيّ حال من الأحوال عدم وجود نشاط في الأساس ، لأن النشاط المعارض يقوم به تيار يضم مجموعة غير قليلة من التجمعات الصغيرة والفصائل والقيادات الميدانية غير المعروفة والتي لا ترتبط بروابط تنظيمية بالشكل المتعارف عليه في البلدان الأخرى ، وليس قادة التيار السلفي الذين ظهروا فعلاً على سطح الأحداث بعيد أزمة الخليج الأخيرة ، هم وحدهم المسؤولون أو الممارسون للنشاطات السياسية المعارضة ، كما أنّهم ليسوا وحدهم القيادات السلفية التي تمارس هذا الأنشطة .

إن الخمول هذا لا يمكن تفسيره بأنه بداية تبدّد لنشاط السلفيين .. كما أن من الصعب القول بأن التيار السلفي خسر الجولة الأولى دون أن يحقق مكتسبات من المعركة ، أو أن النظام استطاع تحقيق انتصار قوي ونهائي وساحق .

لا شك أن الطرفين : الحكومة والتيار السلفي ، أدارا الصراع بقليل أو بكثير من الحنكة .. ومنذ أن وقعت المشكلة بين الطرفين في أعقاب الغزو العراقي للكويت واستدعاء الملك فهد للقوات الأجنبيّة ، حاول كلاهما الإستفادة القصوى من الأدوات المتاحة لهما في المعركة . وقد حقّق السلفيّون في البداية عدّة مكتسبات ولازالوا يحتفظون بالقسم الأكبر منها حتى الآن .. ومن جانب النظام فإنه توقّع الأسوأ ، ولكنه استطاع فيما بعد أن يلجم الحركة المعارضة بتكتيكات أذهلت الخصم .

كيف أدار الملك معركته مع المعارضين السلفيين .. وما هي مؤشرات مستقبل الصراع في المستقبل ؟ .

بلا شك أن السلفيين ، استطاعوا في الشهور الأولى من الأزمة ــ وخاصّة بعد المسيرة النسائية المطالبة بسواقة السيارات ــ أن يحرجوا العائلة المالكة بشكل كبير ، وأن يكتّلوا الجمهور وراءهم في قبالها ، في وقت كانت فيه العائلة المالكة غير قادرة على الردّ بسبب الظروف السياسية والعسكرية التي تمرّ بها البلاد ، والتي نجمت عن الغزو العراقي للكويت وكون المملكة أصبحت مركزاً للحشود الدولية العسكرية الهادفة الى إخراج صدام حسين من الكويت .. ولهذا فإن مساحة المناورة كانت ضئيلة أمام الملك فهد ، وكان من الصعب عليه أن يفتح جبهة داخليّة ، أو بشكل أصح : أن يوسّع من حدّة المجابهة الداخلية ، في وقت هو بحاجة ماسّة الى التلاحم الداخلي ، أو لا أقل الى الصمت الداخلي ! ، كيما يدير معركته والأميركيين بحرية .

وهذا ما جعل السلفيين أقدر على تحريك الشارع والطّعن في شرعيّة النظام الدينيّة باعتباره نظاماً فاشلاً فاسداً ، لم يستطع توفير الحدّ الأدنى من الأمن للشعب ، وبدّد القائمون عليه ثروات البلاد ونهبوها بحجّة بناء جيش للدفاع عن المواطنين .

في تلك الفترة كان هجوم السلفيين عنيفاً حاداً ، بمقدار خيبة أملهم من النظام الحاكم الذي بان بشكل فاقع عواره وتهافته .. كانت صدمة الغزو مذهلة للقيادة السعودية وللشعب في آن ، لكن الغضب الشعبي توجّه في كثير منه الى العائلة المالكة التي حمّلت مسؤوليّة ما جرى ، واتهمت بتضليل الشعب مدّة طويلة ، ولولا الغزو العراقي ما عرف الناس حقيقة النظام وأقطابه .

كانت الصدمة قويّة لدى القاعدة السلفيّة النجديّة ، التي سرعان ما حوّلت ثقتها المطلقة بالعائلة المالكة وسياساتها الى تشكيك مطلق .

ولأن الملك وإخوته لم يكونوا قادرين على لجم الأفواه المنددة بهم بالقمع الشديد ، خاصّة وأن أنظار صحافة العالم تبحث عن شيء لتكتبه عن البلاد التي كانت مغلقة أمامها طيلة عقود طويلة .. كانت العائلة المالكة حريصة أن لا تظهر عضلاتها ويدها الحديدية ــ التي عادة ما يهدد بها الأمير نايف ــ أمام آلاف الصحافيين الأجانب ، لدرجة أنها لم تنفّذ حكم إعدام واحد منذ مجيء القوات الأجنبيّة وحتى انتهاء المعارك الحربية ، كما لم تنفّذ حدود الجلد في الشوارع والساحات العامّة تجنّباً للمحظور ، خاصة وأن اصواتاً عديدة ومن مختلف أنحاء الدنيا بدأت تتحدث عن فساد العائلة السعودية المالكة واستبدادها ، وبالتالي فهي غير جديرة بأن يدافع الغرب عنها قبال صدّام وحكومته ! .

من جانب آخر ، كان من الصعب على الحكومة السعودية أن تصمت إزاء محاولات الطعن الشديدة في شرعيتها والتي تدار من منابر المساجد وبواسطة المنشورات والملصقات وأشرطة الكاسيت وغيرها .. لأن الصمت الكامل والمطبق عنها يشجّع على انفلات الأوضاع الداخليّة ، في وقت كان هناك حرص على الإدعاء بأن هناك انسجاماً شعبياً مع النظام قبال التهديدات الخارجية .

امتصاص الموجة

في ذلك الحين ، ورغم المكاسب التي حققها السلفيون بإعلان سخطهم وتكتيل صفوفهم وطرح أهدافهم ومطالبهم وتسليط نقدهم المختزن منذ زمن ، وإبراز قياداتهم ، بالإستفادة من الأوضاع الجديدة وقصر يد النظام عن أن تطالهم بشكل قاسي ، رغم هذه المكاسب .. فإن الملك فهد أدار معركته الداخليّة في مواجهة السلفيين ببراعة ، بعكس إدارته للحرب مع العراق ، وبعكس إدراة سياسته الخارجية أثناء الأزمة وبعدها .

لقد عمل الملك منذ أن انطلقت القوى الحبيسة من عقالها على احتوائها وامتصاصها بدرجة أولى .. لقد أدرك أن الهزّة التي أحدثها الغزو العراقي للكويت ، لا بدّ وأن تحدث أثراً عميقاً في المجتمع السعودي بمختلف شرائحه ، خاصّة تلك الشرائح التي التصقت بالنظام وأعطت كامل ثقتها له ، حيث جاءت المفاجأة لتقلب تصوّراتها رأساً على عقب ، ونظن أن مجتمع وسط الجزيرة العربية كان أشدّ تأثّراً من غيره .

هذه الهزّة أدرك الملك أنه لا يستطيع تجنّب آثارها السلبيّة على حكمه وعلى سمعته ، وكان تشخيصه لمصلحته قد دفعه الى تجنّب الإصطدام بما أفرزته من تحركات وأعمال معارضة حادّة وعنيفة ويائسة ، خاصة في الوسط السلفي النجدي ،

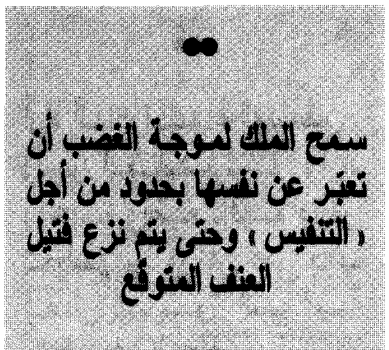

لهذا سعى للتخفيف من تلك الآثار وامتصاص النقمة قدر ما يستطيع ، مع إفساح المجال لموجة الغضب المنطلقة من عقالها بأن تعبّر عن نفسها مع ضبط حدودها ومداها .

كان همّه الأول أن لا تتحوّل الموجة الساخطة الى أعمال عنف ، وكان هذا يعني تقديم تنازل ما « للتنفيس » الداخلي ، بحيث أتيح لمن أراد أن يتحدّث ويسبّ ويشتم النظام ورموزه أن يفعل ذلك . وفي الحقيقة لم تكن الأجهزة الأمنيّة قادرة ــ كما قبل الأزمة ــ أن تعتقل من يتعرّض للنظام بالنقد أو الشتم بأيّ صورة من الصور ، لأنّها لو فعلت لاكتظت السجون بعشرات الألوف من المواطنين ، ولكان من المنتظر ان تتحوّل موجة الغضب الى عنف دموي في الشوارع وغيرها .

ولقد حقّقت سياسة « التنفيس » غرضها بأن نزعت فتيل العنف المتوقّع . واعتبرت هذه السياسة رغم ذكاء مستخدمها تنازلاً حقيقياً من قبل العائلة المالكة للمواطنين ، الذين لم يعودوا يعتقلون لانتقادهم النظام وأجهزته بشكل عشوائي كما كان في الماضي ، ولاتزال بعض جوانب هذه السياسة قائمة حتى الوقت الحالي ، وانعكست على أجهزة الإعلام المحليّة التي انتقدت هي الأخرى جوانب من الحياة السياسية العامّة لم تكن فيما مضى قادرة على مجرد التطرّق اليها .

ومع أن العائلة المالكة تحاول بعد انتهاء أزمة الخليج ، إعادة عقارب الساعة الى الوراء ، وضبط الكلام والنشر ليعود الى حاله السابق .. إلاّ أن النجاح سيكون محدوداً ، فالظروف الداخلية الحالية لاتزال متشنّجة ، والعائلة المالكة لاتزال تعتقد بأن بعض التسامح في مثل هذا الوقت ضروري ، لهذا أوصت الرقابة في أجهزة الإعلام بالتسامح في إدخال الكتب والمجلات مما لا علاقة مباشرة له بسياسات النظام .

العصا والجزرة

وتطلّبت محاولات الملك للتحكّم في مسار الغضب الشعبي الداخلي .. استخدام سياسة العصا والجزرة مع رموز التيار السلفي .. ففي الوقت الذي تمّت تلبية بعض مطالبهم بشأن الوسائل الصارمة المنتهجة فيما يعرف بـ « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، وجرت محاولات إقناع هؤلاء بتبنّي وسائل معتدلة في إصلاح النظام بدون التشهير والطعن على رؤوس الأشهاد .. وفي الوقت الذي قدّم فيه الملك ووزير داخليته تنازلات بشأن المظاهرة النسائيّة وتبنّيا رأيهم القاضي بحرمان المرأة من حقّها في سواقة السيارة .. في الجانب الآخر ، قام الملك باتخاذ إجراءات للحدّ من النقد المعادي له ، بحيث لا يصل القمع الى حدّ يؤدي معه توتير الموقف وتصعيده ليتخذ مسار عنف .

لم يتعرّض الملك للزعماء ، أو لمن أصبحوا على رأس التيار السلفي ، واستطاع في وقت مبكّر أن يتّفق معهم على توجيه نقدهم السياسي الى الحكم عبر الشيخ عبد

العزيز بن باز ليقوم الأخير بإيصال اعتراضاتهم للملك ، وهذا ما اعترف به الدكتور سفر الحوالي . وفي الحقيقة فإن أشرطة الكاسيت هي التي جعلت من الرموز رموزاً ، وهي التي حمتهم من دخول المعتقلات ، وكان قبول السلفيين بإيصال نقدهم الى الحكم عبر الوسائل المعتادة ، وهو ما يريده الملك وإخوته ، يعني في أهم ما يعنيه التخلّي عن قوّة الشارع التي تستطيع ــ وحدها ــ قلب المعادلة في غير صالح العائلة المالكة .

بلا شك فأن هؤلاء الزعماء ومن سيأتي بعدهم ومن هو أكبر منهم ، لا يستطيعون تغيير أي شيء مهما كانت اللغة المستخدمة قويّة وصارمة ، ما لم يتحوّل ذلك الحديث الى الشارع ، وما لم يكن الجمهور السلفي على اطلاع به . وقد رأينا أن نقد المؤسسة الدينية وهي في عزّ سلطانها على عهد الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ ــ مفتي الديار السعودية ــ لم يستطع تغيير نهج الحكم .

إن السلفيين لا يملكون سوى النصح للملك ، ولذا كانوا دوماً ضعيفي التأثير على صناع القرار ، وفي المرات القليلة التي تحوّل فيها الصراع والنقد الى الشارع فإن قدرتهم على الضغط تتضاعف بشكل صاعق .. ومن هنا يمكن القول بأن الملك فهد حقّق نجاحاً باهراً حينما استصدر من قادة التيار السلفي موافقة بعدم اعلان اعتراضهم علناً ، لأن الإنتقاد في السرّ لا يغيّر في حقيقة الأمر أيّ واقع ، حسب التجربة الطويلة التي خاضها السلفيّون وخاضها قبلهم ومعهم الجمهور الشيعي في شرق المملكة .

إن قوّة المعارضة السلفيّة أو الشيعية أو غيرها تكمن بحق في رصيدها الجماهيري ، وإن عدم الإستفادة من هذا الرصيد أو التنازل عن استثماره سياسياً ، ليس فقط لا يحقق المطالب ، بل لا يعطي قيمة لتلك الزعامات ويضعفها عند الحكم والناس أيضاً .

كان نجاح الملك في تحويل نقد زعماء السلفيين من العلن الى السرّ ، ومن الشارع الى المسارات الرسمية .. إيذاناً بتحول المعركة في غير صالحهم . فبعد تلك السمعة الكبيرة والقوة والرصيد الجماهيري الذي حققه الحوالي والعودة والقرني والعمر وغيرهم ، في الفترة الواقعة بين غزو الكويت والى ما قبل قيام الحرب لتحريرها ، انخفضت أصواتهم وتقلّص صيتهم وتمّت مضايقتهم حتى في معاشهم ، وحامت حولهم أو حول بعضهم الكثير من الإغراءات ، ووجد من بين السلفيين أنفسهم مَن يطعن فيهم ويشنّع بأفعالهم ويكفرهم على المنابر أيضاً ! ، لدرجة اضطرّت الشيخ عبد العزيز بن باز الى إصدار فتوى دفاع عنهم وعن أمثالهم ، لقد أصبحوا موضع إتهام بعد أن كانوا في موقع المتّهم ! .

تحرّكت أجهزة الأمن بشيء من الحريّة في أعقاب السخط السلفي الحادّ الذي أعقب

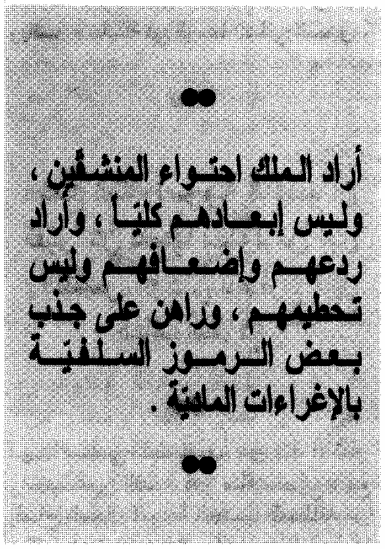

المظاهرة النسائيّة ، والإتفاق مع رموز التيار على وسائل النقد ! .. وبدأت باعتقال العديد من النشطين السلفيين من أئمة مساجد ووعاظ وأفراد كانوا يوزّعون المنشورات وغيرها ، وأبعد عدد من السلفيين من التدريس في الجامعات ، كما تمّ حرمان الحوالي من التحدّث في أمور غير سياسية ، ومُنع العودة من التدريس وهدّد بالنفي من القصيم ، كما منع الجلالي من ممارسة العمل الديني ــ السياسي المعارض ، وأبعد القرني عن الصحافة وحرم في أكثر من موقع إرتقاء المنبر ، كما منع هؤلاء من السفر خارج المملكة .

بمزيج من القمع والإغراء ، استطاع الملك فهد تحجيم الخطر القادم من قبل خصومه السلفيين ، وقد ساعده في ذلك فهمه العميق للخصوصيات النجديّة من جهة ، وللشخصيّة السلفيّة من جهة أخرى .

وقد أتاح له هذا الفهم القدرة على المناورة بلا حدود ، فقرّب إليه المعتدلين من السلفيين ليتحصّن بهم قبال الطاعنين في شرعيّة حكمه ، وأوحى لليبراليين بأنهم والنظام الحاكم في مركب واحد يتعرّض لخطر الإغراق من المتشددين السلفيين ، وعليهم أن يخوضوا المعركة الى جانبه ، وقد خاض أكثرهم معركة الدفاع عن النفس الى جانب النظام فعلاً ! .

ومن الأمور الجديرة بالإنتباه ، هو أن الملك فهد لم يكن يريد أن يخوض معركة مع التيار السلفي المعارض ، يخرج منها خاسراً لما تبقّى من شرعية نظامه القائم على دعاوى دينية .. ولربما جادل البعض بأن الملك كان قادراً على تصفية معارضيه بكامل القسوة والخشونة ، ولكن نتيجة هذه السياسة لو استخدمت ستكون : انحدار الشارع باتجاه العنف ضد النظام ، وظهور العائلة المالكة بشكل معادي سافر للإسلام وللمؤسسة الدينية التي تمنحها الغطاء الشرعي الذي تحتاجه . وما كان الملك يريد الحاق حكمه بالمزيد من الضرر ، بل أنه راهن على إعادة المنشقين عليه الى حظيرة التأييد ، وكان هذا يعني تبنّي وسيلة « إضعاف » الخصم ، وليس « تحطيمه » .. فلا يتم الإغراق في سياسة عزل رموز التيار أو استخدام وسائل قمع عنيفة ، وفي نفس الوقت تقديم بعض الإغراءات لمن يستجيب لها ، وقد استجاب بعضهم فعلاً ! .

ضعف أساسي

لقد وجد بعض المؤثرين في التيار السلفي أنفسهم « زعماء وقادة ! » بين ليلة وضحاها ، وشعر هؤلاء الذين برزت شخصياتهم على السطح بسرعة الصاروخ ! ، بالإندهاش من سرعة تجاوب الشارع السلفي مع اطروحاتهم ، وانهم حققوا ما يرضي الذات من سمعة وغيرها ، ولكن هذا المكسب وضعهم في موضع مسؤوليّة لم يكن بعضهم قادراً على حملها أو

مجرد التفكير بحملها لأن التحوّل سواء في الوضع الداخلي أو بالنسبة لموقعهم كأشخاص جاء بصورة فجائية وفي ظرف بضعة أشهر فحسب .

كيف يمكن للواعظ أو مدرّس العلوم الدينية الذي لم يمارس العمل السياسي أن يكيّف نفسه وأوضاعه الخاصة ، وقد أصبح الآن في قلب الحدث السياسي وأحد صنّاعه ؟ .

وكيف يكون بإمكانه وهو الذي كان قبل أيام مغموراً ، أن يؤدّي رسالته الجديدة في محيط من الجمهور المتحمّس الذي يطالبه بمواقف شديدة ليس مهيّئاً لها ، أو لم تتح له دراستها بشكل كاف ، أو تتعارض مع طبيعته المحافظة السابقة ، دون أن يضرّ ذلك بمصالحه او يبعث على اضطراب نمط حياته الاعتيادية التي سار عليها لوقت طويل ؟ .

وكيف يحافظ على اتزانه النفسي وعلى سمعته الجديدة التي توفّرت له من خلال الصدام ، دون أن يخوض المزيد منه ويضحّي في سبيل ذلك بما في يده .

وكيف يمكنه مواجهة النظام الحاكم ، بوسائل صنعها ومنحها له النظام نفسه ؟ ! .

لقد بدا واضحاً أن بعض من اعتبروا زعماء للتيار السلفي غير مهيّئين لأن يمارسوا دور الزعامة الحقيقيّة لذلك التيار . لأن الزعامة تتطلّب تضحيات على الصعيد الشخصي ، قد تعني دخول المعتقل ، وخسارة المنصب ــ الحكومي ــ ، ولم يكن لدى الزعامة السلفية ، أو بعضها هذا الإستعداد ، وإن كان بعضهم من الناحية النظرية مستعداً لها .

وقد أكدت الأحداث هذه الحقيقة .. فقادة التيار السلفي لا يمكنهم مقاومة النظام الذي نشأوا في حضنه وبوسائل ابتدعها هو لمواجهة خصومه .. كيف يكون بإمكان أستاذ الجامعة المعارض أن يستمر في معارضة النظام دون أن يخسر كرسيّة ، وكيف يمكن للقاضي الذي يعيّنه النظام أن يبقى في منصبه ، وكيف يستطيع الخطيب ان يستمر في خطابته ويوجه جمهوره الشغوف بكل ما هو معارض ومتطرّف عبر منابر السلطة وفي مساجد أقامتها وتشرف عليها السلطة بدءاً من خدمها ومؤذنيها وأئمتها وتمنحهم الرواتب والإمتيازات ؟ .

حين تعرّض الشيخ العبيكان للنظام ، تمّ فصله عن القضاء بأمر الملك ، ثم فصلته وزارة الحج والأوقاف عن إمامة الصلاة يوم الجمعة .. وبالتالي وجد نفسه بدون جواز دبلوماسي ــ الذي منح له باعتباره قاضياً ــ ووجد نفسه بدون راتب وبدون مقام وبدون سائق وسيارة ، بل حتى أنصاره الكثر ابتعدوا عنه ولم يواسوه باعتبار أن سلطاته تبخرت ومقامه انتهى بقرار من النظام ، ولم يعد بإمكانه عمل شيء عبر الوسائل السابقة التي كان يستخدمها ، فاضطرّ ان يعود الى النظام مؤيداً وموالياً ، وأن يكتب للملك فهد عريضة يعتذر فيها عمّا بدا منه ويتشفّع به لكي يعود الى القضاء ! .

ومثل هذا النموذج قابل للتكرار ، لأن من

كيف يمكن لتيّار أن يقاوم نظاماً نشأ هو في حضنه ، وأن يحاربه بوسائل ابتدعها عدوّه لردع خصومه ، ويتقوّى عليه بإمكانات يستلهمها منه ؟ ! .

يعيش على منصب حكومي ، ويريد أن يعارض من خلال ذلك المنصب ، لا بدّ وأن يتوقع أن يخسر ما في يده .. وإن من يستفيد من النظام يصعب عليه أن يستغني عن تلك الإفادة ، خاصة وأن الجمهور السلفي يعطي قيمة لمن يعارض وهو في المنصب ، فإذا انتهى به الأمر الى العزل ، بحث ذلك الجمهور عن غيره ممن هو في منصب آخر قادر على التأثير ، وتحوّل المناضل السابق الى ملف النسيان .. وبدل ان يكبر رصيد المعزول حكومياً في الوسط الشعبي ، يتقلّص بعكس ما هو موجود في مناطق الشرق مثلاً .. والتي يخرج المعارضون من السجون رموزاً في المجتمع يلتف الناس حولهم بأكثر من السابق ؟

لقد خُيّل للكثيرين ، بأن الموجة السلفيّة العنيفة التي انطلقت في الشهور الأخيرة من عام ١٩٩٠ ، ستكتسح من يقف أمامها ، ولكن الذي حدث أن هذه الموجة احتويت حتى بردت وبدأ النظام بتخريبها من الداخل .

أدرك الملك فهد بأن المال لم يخرّب القاعدة ، وإنّما طال القيادة أيضاً ! .. وأن القاعدة أبدت حماساً وتطرّفاً أكبر مما تبديه القيادة السلفيّة ، لأن تركيبة الأخيرة النفسي والمصلحي لا يتواءم مع ما يريده ويطلبه الجمهور .. فعمل على جذب تلك القيادة بمحاصرتها وتهديدها ، فاتخذت مواقف ليّنة ودفاعية خلال السنة الماضية ، الأمر الذي أحبط الجمهور السلفي .

ومع هذا هناك فرصة نادرة للمؤسسة الدينية السلفية بشكل عام ، والمعارضين السلفيين بوجه خاص ، لأن يديروا معاركهم القادمة بصورة أفضل ، وهذا يعتمد على أمر واحد مهم : مدى قدرتهم على الإستغناء عن النظام وأجهزته ، بمعنى هل بإمكانهم محاربة النظام من خارج مؤسساته إذا لم يتح لهم ذلك ــ وهو المتوقع ــ من داخل تلك الأجهزة ؟ .

وهل هناك طلاق لا رجعة فيه مع النظام ، أم أن الأمر مجرد خلاف ثانوي قابل للإصلاح والتعديل بقليل من التنازل من الطرفين ؟ .

بلا شك ، فإن قوّة كل من العائلة المالكة ومعارضيها السلفيين تكمن في تماسكهما وتحالفهما ، فالأولى تبحث عن غطاء شرعي يبرر سيطرتها السياسية واستحواذها على مصادر القوة ، والثانية تبحث في الغالب عن انتصارات مذهبيّة وهميّة تخدمها وتخدم النظام .. ولقد أبدت العائلة المالكة حرصاً على إبقاء الرابطة مع الجهاز الديني ، مع استعدادها لتقديم حصّة مادية مرضية له ، ولكن هل يقبل السلفيون الجدد بتلك الحصّة ، وهل الصراع أساساً من أجل تغيير جذري يقوم على قاعدة دينية ، أم هو صراع من أجل الحصول على حصّة أكبر من المكاسب الماديّة ؟ ! .

هذا هو السؤال الملحّ الذي ستكشف الأجابة عليه ملامح الصراع في المرحلة القادمة .

معاهدة الطائف تنتهي في سبتمبر القادم

صراعٌ متفاقم .. وحلّ مؤجّل !

— يوسف الهاجري —

الولايات المتحدة نصحت الملك فهد بحلّ الخلافات الحدوديّة سلميّاً ، والرياض تجاوبت مع « النصيحة » !

لم يسبق أن مرت العلاقات السعودية اليمنية بفترة صفاء كاملة ومستمرة على الاطلاق منذ تأسست الدولتان .. فالواقع السياسي والجغرافي لكليهما كان يفرض على الدوام استمرار الاحتكاك بينهما ، حتى عندما يقرر زعماء البلدين تحسين العلاقات .

فبينما تعتبر السعودية اليمن حديقة خلفية لها تعبث بها كما تشاء ، وتستغل الوضع الاقتصادي الضعيف لها لفرض سياساتها عليها .. يتمتع اليمنيون قاطبة بأنفة تاريخية ضاربة في أعماق التاريخ كونهم بناة حضارة عريقة هي مملكة سبأ ، ولا يقبلون النمط السعودي في السياسة الخارجية .. ولذلك يقال بأن اليمنيين يجمعون على أمرين : القات ، وكره الحكم السعودي .

فما هي أسباب هذا الخلاف ؟ . وما هي جذوره ؟ . وما هو مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين ؟ .

تمرّ العلاقات بين البلدين حالياً بمرحلة من أسوأ المراحل ، حيث أن السعودية وشعوراً منها بالقوة والتفوق بعد نتيجة حرب الخليج ، لا ترى أنها في عجلة من أمرها لتحسين العلاقات مع جارتها الجنوبية ، حيث أنها ترى بأن الوقت يسير لصالحها ، كما لا ترغب بأي حال ، أن تصل اليمن الى حالة الاستقلال الاقتصادي ، ولذلك فانها تحاول جهدها اعاقة عمليات استخراج النفط التي تقوم بها شركات أميركية داخل اليمن ، وذلك باصدار تهديدات علنية لليمن والشركات النفطية كما حصل في أوائل مايو الماضي ، ورغم صدور بعض بيانات التهدئة من قبل الحكومة اليمنية ومن الولايات المتحدة ، الا أنه لا يتوقع أن يصل الجانبان الى حل سريع ، وتبقى العلاقات السعودية اليمنية أسيرة مجموعة من العوائق التاريخية والسياسية والتي يمكن ايجازها في التالي :

أولاً : الخلاف المذهبي

فبينما يحكم في السعودية المذهب الرسمي للدولة وهو المذهب السلفي الذي يسميه الأعداء بالوهابية ، يسود المذهب الزيدي اليمن الشمالي « سابقاً » بينما يسود المذهب الشافعي اليمن الجنوبي « ذي الاقلية السكانية » ، وبينما يتميز المذهب الرسمي السعودي بمهاجمة الآخرين وتكفيرهم ، كما حصل في مايو الماضي عندما ألقى أحد خطباء المساجد الموالين للسعودية وهو المهندس عبد الله صعتر خطبة تعرض فيها الى الزيود ، وساوى بين اتباع أهل البيت واليهود .. يتميّز المذهب الزيدي بالتسامح وحب أهل البيت ، ويميل في الجانب الفكري له للشيعة ، بينما يقترب في الجانب الفقهي منه لبعض للمذهب الشافعي والحنفي ، والى ما قبل الوحدة اليمنية كان العرف السائد في اليمن الشمالي أن يكون رئيس الجمهورية ووزير الدفاع من اتباع المذهب الزيدي ، وقد جرى تطبيق هذا العرف « تقريباً » في شتى مراحل تاريخ اليمن الحديث .

وقد سعت الحكومة السعودية بكل جهدها خلال فترة ازدهار نفوذها السياسي الى تغيير البنية المذهبية في اليمن عبر ارسال المبلغين والدعاة وقبول الطلاب اليمنيين في الكليات الدينية في السعودية ، وقامت بتأسيس ما يربو على ٧٠٠ معهد ديني في أنحاء اليمن تدرس جميعها المذهب الرسمي للحكم السعودي ، الأمر الذي اعتبره زعماء المذهب الزيدي اختراقاً لخصوصياتهم ، واعتبرته الحكومة اليمنية — الشمالية سابقاً — محاولة لتكتيل الأنصار على أساس قاعدة مذهبية تستهدف السيطرة على الحكم أو على الأقل هزّ النظام القائم ، باعتبار ان الدعوة الى المذهب الرسمي السعودي والدعوة لنصرة السياسة السعودية صنوان ، خاصة وان تجارب الماضي اكّدت أن الإختراق المذهبي غالباً ما يسبق السيطرة السياسية والعسكرية .

ثانياً : الخلافات الحدوديّة

وهي خلافات تعود الى مطلع القرن الجاري ، وكانت وتيرتها ترتفع وتنخفض حسب قوّة الدولة السعودية نفسها ، وقد تطورت الأمور في مرحلة من المراحل الى قيام حرب شاملة في عام ١٩٣٤م ، عندما دخلت القوات السعودية الأراضي اليمنية ، ووصلت الى ميناء الحديدة ومدينة تعز ، وانتهت بتوقيع معاهدة الطائف الشهيرة في ١٩ مايو ١٩٣٤م ، والتي كان من أهم بنودها ايجاد تخطيط جديد للحدود اليمنية وتضمنت تنازل اليمن عن المطالبة بمنطقة

عسير ونجران وجيزان ، كما تضمّنت معاهدة لتسليم المجرمين ، وعدم المطالبة بأية حقوق اضافية في المستقبل من قبل الطرفين . المهم في الإتفاقيّة أنها تظل سارية المفعول مدّة عشرين سنة قمرية ، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة أشهر التي تسبق تاريخ انتهاء فصولها ، وهذه نقطة الضعف الحقيقيّة والأهمّ وهي في غير صالح المملكة .

في سبتمبر ١٩٦٢ أطاح انقلاب عسكري قادة عبد الله السلاّل ومجموعة من الضباط بالملكية في اليمن التي كان على رأسها الإمام البدر ، ونتيجة لذلك فقد قامت السعودية بمناوءة الحكم الجديد واعتبرته غير شرعي ، كما قامت بدعم الملكيين رغم خلافها السابق معهم والذي وصل الى حدّ الحرب .. كما قامت مصر بدعم الجمهوريين ، ونشبت حرب أهلية واسعة استمرت حتى أواسط أيلول ١٩٧٠م ، دمرت اقتصاد اليمن وأثرت على الوضع الداخلي في السعودية كما اعتبرت في جانب منها أحد مسببات نكسة حزيران ١٩٦٧ م ، ولم تنته الحرب إلاّ بعد النكسة وبعد قرار عبد الناصر سحب قواته من اليمن لتكون نواة الجيش المصري الجديد الذي أراد له ان يحدّث ، وبعد مفاوضات عديدة انتهت بمصالحة بين الجمهوريين والملكيين ، مع استبعاد عائلة آل حميد الدين من السلطة ، ورغم أنه قد تم تجديد معاهدة الطائف في عام ١٩٧٤ م ، الا أن المطامع السعودية في الاراضي اليمنية لم تنته ، ولا يكاد يمضي عام دون حدوث تعدّ سعودي ليس على أراض اليمن الشمالي بل والجنوبي أيضاً .. وكان أخطر ما وقع في مارس ١٩٨٧م ، وذلك بعد ورود أنباء عن اكتشاف النفط في منطقة مأرب الحدودية حيث سعت السعودية لمنع استخراج النفط والذي كانت تعتقد أنه سيشجع على تدعيم استقلال القرار السياسي اليمني ، ولذلك فقد استعانت السعودية بقوات باكستانية قيل أن نحو ٣٠٠ منهم قد قتل في المعارك ، كما تحدثت الأنباء عن مقتل ٢٠٠ في الجانب اليمني ، وتلى تلك المعارك محاولة انقلابية فاشلة في أواخر العام ١٩٨٧م .

كان موضوع الحدود ولايزال من أخطر المواضيع التي تهدد العلاقات بين البلدين ، وقد كان الموضوع حسّاساً لكلا اليمنين قبل الوحدة ، وكان كلا النظامين في الشطرين غير قادر على التفاوض مع السعودية بمفرده دون أن يحسب حساب موقف الطرف الآخر الذي قد يستغلّه في صراعه .. وهذا أدّى — حسبما تقول أوساط يمنيّة رسميّة — الى تقييد الحكومتين اليمنيتين والى إطلاق يد السعودية في التعدّي على اراضي كل منهما ، دون أن يكونا قادرين على مجرد إعلان ذلك بصراحة على الملأ العام ، خشية إثارته وعدم قدرة الحكومة على امتصاص آثار النقمة المحليّة بعمل حقيقي جادّ .

أمّا وبعد أن توحد اليمنان ، فإن أمامهما فرصة كبيرة في ترتيب الحدود مع السعودية ، وفتح الملفات التي لم يكونا قادرين بشكل منفصل على البتّ فيها نظراً لإختلاف النظامين السياسيين وتصيّد كل منهما لأخطاء الآخر .

ومع أن حكومة الوحدة اليمنيّة امتلكت مساحة غير قليلة من المناورة والتفاوض بسبب قيام الوحدة ، في سبيل تثبيت الحدود مع السعودية والإتفاق عليها بشكل نهائي ومرضٍ للطرفين .. ورغم وجود النيّة المخلصة في هذا المضمار بديل ما شهدنا جانباً منه في مفاوضات الحدود بين سلطنة عمان واليمن والتي تنازل فيها كلا الطرفين عن بعض ما يراه حقاً له رغبة في إغلاق الملف العالق الذي يؤثر سلباً على كلا الطرفين .. إلاّ أن المملكة — خاصة بعد أزمة الخليج — رفضت مجرد الإجابة على طلبات تسوية الحدود مع اليمن ، وهي كثيرة جداً .. وكان همّ الجانب اليمني الذي تنتقص اراضيه بشكل دوري — كما عبّر عن ذلك الرئيس علي عبد الله صالح في حديثه لصحيفة القدس اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ مايو الماضي — كان همّه إبلاغ الأمم المتحدة والجامعة العربيّة بالخروقات السعودية المتعددة وتسجيلها الى أن يحين فتح الملف الحدودي بالكامل .

والمشكلة الحقيقيّة التي تواجه الطرفين السعودي واليمني ، هو موضوع السيادة على مناطق استولت عليها المملكة وصارت جزءاً منها ، في حين أن اليمن يطالب بها ولم يتنازل عنها بشكل نهائي .. هذه المناطق هي : عسير وجيزان ونجران ، وتقطنها كثافة بشريّة كبيرة لها خصائص مذهبيّة واجتماعية مقاربة إن لم تكن مماثلة لخصائص الشعب اليمني ، وقانونياً فإن المملكة تستطيع ان تبقي هذه المناطق بحوزتها في حال رضي اليمنيون بتمديد اتفاقية الطائف كلّ عشرين سنة قمريّة . وفي غير هذه الحالة ، فإن هذا يستدعي تقديم تنازل من كلا الطرفين اليمني والسعودي لتسوية المشكلة .

ربما لا يريد سكان جنوب المملكة الإنضمام الى اليمن ، باعتبارها بلداً فقيراً للغاية ، وربما أيضاً ارادوا تكوين أمارة او دولة خاصّة بهم مثلما كانوا قبل سيطرة العائلة المالكة على مناطقهم .. والحكومة السعودية لا تريد أن تتفاوض على شيء تعتبره مضراً بسيادتها على هذه المناطق ، والإستفتاء في هذه المناطق لا تقبل به حتى ولو تأكّد لها أن السكان لا يرغبون في الإنضمام الى اليمن . ففي الوقت الذي تضيف المملكة المزيد من الأراضي اليمنيّة الى حوزتها ، لا يتوقع منها أن تساوم على مناطق تعتبرها جزءاً أساسياً من كيانها .

من جانبهم ، فإن اليمنيين يمتلكون ورقة قويّة في المفاوضات ، وهو إصرارهم على عودة الأراضي والمناطق إليهم ، وهو أقصى ما تستطيع الدبلوماسية اليمنيّة ان تلوّح به — مع ملاحظة ان اليمن لا يعترف حتى الآن بأن هذه المناطق جزءاً من المملكة — .. وحسب بعض المؤشرات ، فإن جلّ ما يرغب فيه المسؤولون اليمنيّون ، ليس في عودة الأراضي هذه ، وإنما الأراضي الأخرى ، بحيث يتمّ التنازل السعودي عمّا اقتطعته في العقود الماضية خاصة في العقدين الماضيين ، وأن تجري تسوية سياسية واقتصادية من نوع ما تفيد سكان اليمن والجنوب السعودي على حدّ سواء .

وباختصار ، فإن ما يريده اليمنيون من اصرارهم على تبعيّة مناطق : عسير ونجران وجيزان ، هو وضع نهج جديد للعلاقة بين البلدين قابل للإستمرار وتحقيق المصلحة للطرفين اليمني والسعودي .

ومع اقتراب انتهاء مدّة معاهدة الطائف ، فان المملكة تسعى لاثارة المتاعب والصعوبات للحكم القائم في اليمن من أجل اجباره على تجديد الاتفاقية لعشرين سنة قادمة .. وقد قامت مؤخراً بادعاء سيادتها على مناطق جديدة منها منطقة خراخير ، وهي منطقة مسقط رأس نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض ، وذلك عندما ذكرتها في نشرة الارصاد الجوية ، وقد سلمت اليمن احتجاجاً رسمياً للسعودية ، خاصة وأن هذه المنطقة نفطية ، وتقوم شركة « بتروكندا » الكندية بالتنقيب عن النفط فيها .. كما توجد خلافات حول مناطق أخرى كالجوف ومأرب ، وخلافات أخرى بين السعودية وبين ما يدعى سابقاً اليمن الجنوبي حول مناطق في الوديعة وشرورة ، وتقوم السعودية بين الحين والآخر باجراء مناورات عسكرية في منطقة الحدود بين البلدين ، كما تخطط لبناء قاعدة عسكرية ضخمة في المنطقة .

ثالثاً : قضيّة الوحدة والنظام السياسي

لم يكن ليعجب السعودية بأي حال أن ترى اليمنان متوحدان ، لما لذلك من أثر في قلب الميزان الاستراتيجي في الجزيرة العربية مستقبلاً ، حيث أن الدولة الموحدة ستكون ذات كثافة بشرية عالية « قرابة أربعة عشر مليون نسمة » تعيش على مساحة تقدر بـ ٥٣٣ ألف كيلومتراً مربعاً ، وتطل على مضيق هام هو باب

المندب ، ويمتلك الشعب ملكات تؤهله ليشكل القوة الرئيسية في الجزيرة العربية اذا ما توفر له اقتصاد مستقل .

ولذلك فقد حرصت المملكة منذ البداية على اجهاض أي محاولة جادة للوحدة بمختلف الوسائل طوال السنوات الماضية ، ولم تتوان عن شن حروب ، او التشجيع عليها كما استغلت الضعف الاقتصادي اليمني لتحقيق ذلك ، ولذلك فقد كان من الصعوبة بمكان اقامة الوحدة في ظل التعنت السعودي لدرجة صرح معها أحد شخصيات المعارضة اليمنية (قبل الوحدة) بأنه حتى يمكن تحقيق الوحدة بين اليمنين يجب اسقاط النظام السعودي أولاً ثم التفكير في الوحدة ! ! .. ولكن التطورات المتسارعة في المعسكر الشرقي وضعف الاتحاد السوفيتي « وعوامل أخرى بينها الصراع الدامي الذي وقع في الجنوب » أدت الى الاسراع في تحقيقها ، رغم الرفض السعودي .

ويقول اليمنيون بأن المملكة خفّفت من حدّة معارضتها للوحدة ، بسبب تغيّر الأوضاع الدوليّة وسقوط الشيوعيّة ، ولكنها في اي وقت من الأوقات لم تكن مرتاحة لها ، لأن ذلك يعدّ إخلالاً بميزان القوى الإقليمي ، كما أن المملكة راهنت على عدم قيامها أو انفلاش الوحدة بمجرّد قيامها ، ولاتزال تراهن على سقوط نظام الوحدة .

ويقول مسؤول يمني : إذا كانت حكومة المملكة لم تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن إلاّ بعد سبع سنوات من الحرب الطاحنة ، فإن موقفها الحالي ليس شاذّاً ، إذ يصعب عليها القبول بأن تطرق الوحدة والتعددية السياسية أبوابها الجنوبيّة ، ولا يمكن أن يتغيّر هذا الرأي إلاّ إذا أثبت اليمنيّون أن الوحدة أصبحت خياراً نهائياً واستطاعوا الصمود لبضع سنوات ، حتى تعترف المملكة بالأمر الواقع عمليّاً ! .

رابعاً : غزو الكويت

لم تمر العلاقات السعودية اليمنية بفترة تأزم حقيقية بعد الحرب الاهلية ١٩٦٢ ــ ١٩٧٠ ، بحالة من التدهور الشديد كتلك التي نشأت بعد دخول القوات العراقية للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م ، حيث اتخذ اليمن موقفاً محايداً من الازمة في البيان الرسمي الذي صدر عن الحكومة في أعقاب الغزو .. فبينما طالبت بعودة السيادة الكويتية على الكويت رفضت الخيار العسكري ضد العراق ، ووقفت الى جانب العراق في مجلس الامن التي كانت ترأسه آنذاك ، وحاولت وقف اتخاذ قرارات ضد العراق ، ولذلك فان السعودية اعتبرت ذلك تحدياً لها ونكراناً لما أسمته بالجميل الذي أسدته لليمن طوال العقود الماضية .

لم تكن المملكة تتحمّل أو لتقبل أن يتخذ اليمن موقفاً محايداً ، رغم أن النشاطات الشعبيّة اليمنيّة أوحت لها بأن حكومة اليمن لم تكن محايدة ، وجاءت الإشاعة عن وجود خطّة لتقسيم المملكة لتصيب المسؤولين السعوديين بالهلع الشديد .. ولذلك فقد اتخذت قرارها بطرد العمّال اليمنيين من السعودية بصورة شديدة القسوة والتنفير .. ويعترف العديد من المسؤولين في المملكة الان ، بأن ذلك القرار كان من أسوأ القرارات التي اتخذتها المملكة في فترة الغزو العراقي للكويت ، ولا يضاهيه في السوء أي قرار آخر بما في ذلك استدعاء القوات الأميركية الى الأراضي السعودية ! .

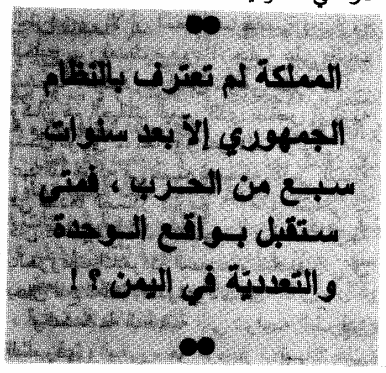

كان تقدير الأمراء السعوديين بأن اليمنيين المطرودين سيمارسون ضغوطاً سياسية واقتصادية على النظام السياسي في اليمن ، وسيحمّلونه مسؤوليّة ما جرى لهم .. ولكن الذي حدث هو أن النقمة التي شاعت بشكل غريب بين الشعب اليمني اتجهت ضد الحكومة السعودية بالتحديد لدرجة أن عدداً من المسؤولين اليمنيين تحدثوا عن صعوبات في ضبط الشارع الناقم ، وخشوا من نشر المقابلات الحساسة التي تصور مأساة اليمنيين المطرودين من عجزة ومرضى ، لأن الحكومة اليمنية كانت متأكدة أنه في حال بثها على شاشات التلفزيون ، لن تكون قادرة على تسكين الشارع ! .

من جهة اخرى استثمر المسؤولون اليمنيون هذه النقمة والخطأ السعودي في تعزيز وضع النظام الوحدوي الجديد ، حيث كانت رؤيتهم تقول بأن ما حدث مفيد على المدى البعيد لدولة اليمن واستقلالها ، وإن كان مؤذياً في المدى المنظور .

وحتى الجماعات السياسية التي تعتمد على دعم السعودية لم تكن قادرة على مواجهة الشارع فتعلن دعمها للمملكة أثناء الغزو العراقي للكويت ، بل أن بعض قيادات تلك الجماعات أعطت تصريحات تتماشى مع المشاعر العامّة ، الأمر الذي سبب لها مشاكل مع الممولين السعوديين ، لكن الأخيرين غفروا لها الخطأ لحاجة في نفس يعقوب ، من أجل أن تقوم بدور « ما » في بلبلة الأوضاع اليمنية الداخلية ، مستثمرة جو الإنفتاح والحريات الصحافية وحرية التجمعات .

لقد زادت المملكة من دعمها لأنصارها داخل اليمن في أعقاب انتهاء أزمة الخليج ، خاصة بين مشايخ القبائل وبعض التجمعات السياسية .. واستغلتهم استغلالاً فاضحاً ، ليس في بث الإشاعات فحسب ، بل وفي تعكير الأمن ، وهناك من يعتقد بأن محاولات التفجير والإغتيال لعدد من المسؤولين اليمنيين ، يقف وراءها أفراد سبق لهم أن تلقّوا الدعم من السعودية .

تطورات النزاع الأخيرة

أكد مسؤول رفيع المستوى في الحكومة اليمنية في الثالث عشر من مايو الماضي بأن اليمن أبلغت عبر الولايات المتحدة بأن السعودية مستعدة للتفاوض مع اليمن بهدف ايجاد حلّ سلمي للنزاع الحدودي بين البلدين .

وقال عضو مجلس الرئاسة المؤقت سالم صالح محمد أن « السفير الاميركي في الرياض أكد لنا ان السعوديين على أتم الاستعداد للتفاوض ، وأن الاخوة السعوديين على أتم الاستعداد للالتقاء في الرياض أو صنعاء أو في اي بلد آخر » .. وأضاف بأن « بلاده لم تتلق بعد رداً رسمياً من السعوديين » .

وكان مصدر حكومي ذكر في صنعاء بأن الادارة الاميركية وجهت رسالة الى الحكومة اليمنية أكدت فيها تأييدها لايجاد حل سلمي للنزاع الحدودي بين الرياض وصنعاء . ودعا عدد من المسؤولين اليمنيين بينهم الرئيس علي عبدالله صالح مراراً نظراءهم السعوديين الى تسوية الخلاف الحدودي عبر التفاوض .

وكان وزير الخارجية اليمني الدكتور عبد الكريم الارياني قد صرح لوكالة فرانس برس بأنه لم يجر أي تصال رسمي مع الجانب السعودي بهدف تسوية النزاع الذي يعود الى الثلاثينات الميلادية .

من جهة ثانية ذكرت مصادر يمنية بأن السعودية قامت خلال الشهور الماضية بعمليات قضم لأراض يمنية ، وأقامت تحصينات لها داخل هذه الاراضي ، وقد ذكرت هذه المصادر بأن هذه العمليات مازالت متواصلة ، وتحاول الحكومة اليمنية بحث هذه الخروقات مع الجانب السعودي أو عن طريق أطراف عربية مقربة

من الحكومة السعودية لتسوية الخلاف الحدودي بين البلدين بطريقة هادئة دون حاجة لطرح القضية على الجامعة العربية أو المنظمات الدولية .

الجدير بالذكر أن الحكومة السعودية أبلغت شركتين غربيتين تنقبان عن النفط في منطقة حضرموت اليمنية بأن الاراضي التي تنقب فيها الشركتان هي أراضي سعودية ، وهددت الاخيرة الشركتين بأنها « ستتخذ كافة الاجراءات لحماية حقوقها من أي عمل غير قانوني » .

وقالت مصادر يمنية أن التحذير الذي ورد في رسالة من وزارة الخارجية السعودية كان يشير الى امتياز منحته الحكومة اليمنية لشركة « ألفا اكيتان » الفرنسية بمنطقة حضرموت الواقعة جنوب صنعاء وبمنطقة أخرى داخل البحر الاحمر قرب السواحل اليمنية .

وقال مدير شركة نفطية أن السعودية تريد ارهابنا كي ننسحب قبل أن نستخرج النفط من مناطق الامتياز التي منحتها الينا الحكومة اليمنية ، فيما قال مسؤول يمني رفيع بأن صنعاء ابلغت الرياض بأنها مستعدة « لمناقشة أي نقطة تثيرها المملكة العربية السعودية الشقيقة » .

وكانت نيويورك تايمز قد أكدت في الخامس من يونيو بأن المملكة هددت الشركات النفطية العاملة في الاراضي اليمنية ، واحتمال تعرّضها فيما لو استمرت في التنقيب عن النفط باجراءات انتقامية قد تتضمّن عمليات عسكرية .. ولكن مصدراً سعودياً مسؤولاً نفى أن بلاده وجهت تهديدات الى الشركات النفطية وقال في تصريح لوكالة الأنباء السعودية في السادس من يونيو ١٩٩٢ بأن ما نشر عار من الصحة ولا أساس له على الإطلاق ! .

وتشير بعض المصادر الى ان الحكومة السعودية تحاول عن طريق احتلال بعض الاراضي اليمنية تعطيل بحث « معاهدة الطائف » واعتبار ذلك قبولاً من جانب اليمن بتمديد المعاهدة لعشرين سنة أخرى ، حسبما تنصّ عليه بنود المعاهدة .

وفي مقابلة أجرتها صحيفة القدس مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح نشرت في الثامن والعشرين من مايو الماضي ، قال رداً على سؤال حول منطقة الخراخير الواقعة في منطقة حضرموت والتي ضمّتها المملكة الى اراضيها وسجّلتها في نشرة احوالها الجوية .. رداً على ذلك علق الرئيس اليمني بالقول « الامر لم يقتصر على ذلك فقط ، فقد سمعنا أنهم يقولون أن مأرب والجوف كذلك سعوديتان » .. وحول توقّف شركات النفط الاجنبية مثل بريتش بتروليوم وهنت الاميركية عن أعمال التنقيب في البحر الاحمر بعد تحذيرات وجهتها المملكة الى هذه الشركات ، على اساس ادعاء السعودية بأن الاراضي الخاضعة لعمليات التنقيب هي أراض سعودية ، قال الرئيس اليمني « التحذيرات لشركات التنقيب ليست جديدة وشركة هنت نفسها استلمت تحذيراً عام ١٩٨٤ م ولكنه أقل حدّة من التحذير الاخير ، نحن نعتقد أن شركات النفط الغربية التي تنقب في اليمن تتعرض لعرقلة عملياتها ، لأن استمرار هذه الشركات في التنقيب يعني أن اليمن سيبدأ في علاج أوضاعه الاقتصادية » .

وعن الخلافات الحدودية بين البلدين وامكانية التفاوض بشأنها ، أجاب الرئيس علي عبد الله صالح بأن الخارجية اليمنية وعبر السفارة في الرياض أبلغت الحكومة السعودية استعداد اليمن للتفاوض وارسال وفد الى الرياض لبحث هذا الامر واستقبال وفد منهم في صنعاء ، وقد تمّ ابلاغ الحكومة السعودية بذلك في النصف الاول من أبريل الماضي .

وتصاعدت حدّة الخلافات بين اليمن والمملكة حين اتهم مسؤولون يمنيّون الحكومة السعودية بأنها وراء موجات الإغتيال والتفجير في اليمن ، فقد أبلغت مصادر رسمية يمنيّة صحيفة القدس اللندنية في الرابع من مايو الماضي بأن « محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت حياة عبد الواسع سلام وزير العدل ، تأتي في اطار التنفيذ الفعلي لمخطط سعودي » ، وأضافت هذه المصادر بان « للسعوديين مصلحة كبيرة في زحزحة الوزير سلام عن موقعه وتغييبه عن الساحة بهدف عرقلة توقيع اتفاق الحدود بين صنعاء ومسقط ، أو على الاقل تأجيله الى حين ، والسعوديون يشعرون بحساسية وقلق بالغ ازاء هذه المسألة ، وهم لا يريدون لقضية الحدود اليمنية ــ العمانية أن تنتهي أو تحسم قبل أن تحسم مشكلة الحدود اليمنية ــ السعودية » .

أطراف رسميّة يمنيّة تتهم المملكة بأنها وراء التفجيرات ومحاولات الإغتيال التي تعرض لها المسؤولون اليمنيّون

في المقابل أصدرت الحكومة السعودية في نفس اليوم الذي نشرت فيه جريدة القدس مقابلة مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في يوم الجمعة ٢٩ مايو الماضي ، أصدرت بياناً تنفي فيه ما ورد على لسان الرئيس من تصريحات حول المطامع السعودية في الاراضي اليمنية ، وعدم استجابة الجانب السعودي لتسوية مشكلة الحدود بين البلدين ، وقالت الحكومة السعودية بأن المملكة تدعو الى التوصل مع اليمن لحل قضية الحدود . وقد رحبت الحكومة اليمنية بالتصريح السعودي كما جاء على لسان مصدر يمني مسؤول وأكد رغبة الحكومة اليمنية في « معالجة قضية الحدود » ، وأعقب الترحيب اليمني تصريح لوزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز رئيس اللجنة السعودية اليمنية المشتركة والخاصة بتطوير اليمن جاء فيه « إن ردّ اليمن .. رد طيب ونأمل بأن نصل إن شاء الله الى نتيجة لمصلحة الشعبين » .

ومع أن تطورات حدثت بشأن خلافات الحدود حيث أعلن الطرفان اليمني والسعودي الشهر الماضي استعدادهما للتفاوض ، وحثّت واشنطن المملكة بأن لا تجرّب عضلاتها لحلّ النزاع الحدودي .. مع ذلك فإن من المستبعد الوصول الى حلّ سريع أو أن تعود العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها ، كما يستبعد أن تسترجع السعودية أمجادها السابقة في اليمن لعدة اسباب :

١ ــ الحرية السياسية في اليمن ، وهو يعني فيما يعنيه التأثير على الوضع الداخلي السعودي ، باعتبار ان اليمن تقدم نموذجاً ديموقراطياً وحدوياً في الجزيرة العربية ، وسيغذّي نجاح هذه التجربة المطالب الشعبية في البلاد تجاه الحرية والديموقراطية ، وهو اشد ما تخشاه العائلة المالكة ، التي تشعر بأنها محاطة بأنظمة حكم برلمانية من مختلف الإتجاهات : الاردن والسودان واليمن ، فضلاً عن تسربها الى دول المنطقة في عمان والكويت ، كما أن الحرية السياسية تعني كذلك وجود منبر معارض على الدوام للسعودية في اليمن وهو امر لن تقبل به السعودية خاصة وأن هناك أحزاباً معارضة في اليمن تتلخص معارضتها في مقاومة النفوذ السعودي في اليمن .

٢ ــ دخول اليمن الجنوبي ــ سابقاً ــ في الحكم بما لديه من رصيد من العداءات التاريخية مع المملكة والتي يصعب اغفالها .

٣ ــ طرد العمال اليمنيين من السعودية والذين يشعرون بالرغبة في الانتقام من الحكومة السعودية جراء الاهانات التي تعرضوا لها والأموال التي ضاعت منهم ، ووجود هؤلاء اليمنيين المطرودين يغذّي العداء للمملكة بشكل كبير . وحتى هذا الوقت المتأخّر لا تخلو الصحف اليمنية كل اسبوع من أخبار هؤلاء وشكاواهم من المعاملة السعودية السيئة لهم .

٤ ــ العلاقات الخارجية اليمنية التي لا تنسجم والنهج السعودي ، وأبرزها تلك التي أقامتها مع العراق والسودان وايران والتي ربطتها بعدة اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع هذه الدول ، وستساهم هذه الإتفاقيات في تقليص حجم النفوذ السعودي وما يمكن للملكة أن تلعبه من دور في رسم مستقبل اليمن .

سقوط اعلان دمشق ، وفشل مجلس التعاون الخليجي

مشروع الأمن الغربي في الخليج

فؤاد ابراهيم

تباينت التصورات بشأن الصيغة الامنية المناسبة لمنطقة الخليج ، بعد فشل دور التسلح الجنوني في تجنيب المنطقة مخاطر الحرب والعدوان الخارجي ، وبعد أن أصبحت قوات درع الجزيرة موضع سخرية من قبل قطاع كبير من شعوب الخليج في أول خطر جدي في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م لتصبح هذه القوات في نظر إحدى الصحف الخليجية درعاً من ورق ، وبينما يتزايد النشاط السياسي على الساحة الخليجية هذه الآيام بهدف ، حسم موضوع الامن الاقليمي .

... تتساءل جهات خليجية وعربية عديدة حول مصير اعلان دمشق بل ومصير مجلس التعاون الخليجي ..

دول الخليج واعلان دمشق

كان التفسير الأولي لحماس دول الخليج في اشراك عنصر عربي في الامن الاقليمي من خلال اعلان دمشق الموقع عليه في مارس ١٩٩١ م بين الدول الخليجية الست اضافة الى مصر وسوريا ، هو : رغبة تلك الدول في تجاوز الاشكالات التي يمكن أن توجه لها والتي تدور حول الاسترسال في تغليب العنصر الغربي ــ والامريكي تحديداً ــ في معادلة الامن الاقليمي ، والدخول في حلف شامل مع الولايات المتحدة ، يمكّن الاخيرة من لعب دور رئيسي في الواقع السياسي الخليجي والعربي على حد سواء .

في حين أن نظرة كل من مصر وسوريا الى اعلان دمشق تختلف ، وربما امتزجت هذه النظرة بقدر كبير من التفاؤل ، حيث اعتبرت مصر وسوريا هذا الاعلان بمثابة نواة لعمل عربي مشترك ، ومحاولة لاعادة ترتيب البيت العربي بعد أزمة الخليج ، ليكون قاعدة ارتكاز لمرحلة جديدة من التعاون العربي المشترك .

بيد أن كل هذه الآمال المعقودة بناصية اعلان دمشق بدأت تدريجياً تتبخر مع مرور الوقت ، كلما تباعدت الايام عن أزمة الخليج ، وبدأ الحديث يدور حول الترتيبات للمرحلة القادمة ، فيما تبين أن الحماس الخليجي لم يكن سوى فورة مؤقتة ، ما لبث أن توقفت لتستبدل بحماس في اتجاه آخر ، والانشداد بقوة لتكون دول الخليج مرتبطة عضوياً بنظام الأمن الذي ترسمه وتشرف على تنفيذه الولايات المتحدة الأميركية .. وكانت مبررات تلك الدول جاهزة ، فالدول الخليجية عجزت عن التوصل الى صيغة تعاون أمني مشترك ، بل أن أزمة الخليج أثبتت عجز دول مجلس التعاون عن مواجهة التحدي الخارجي الذي يهدد أمنها ، وهو المبرر الاساسي الذي دفعهم لمزيد من التبعية والإرتباط بنظام الأمن الأميركي ، كما أنه اللافتة العريضة التي ترفعها دول الخليج أمام المعارضين ــ شعوباً ودولاً ــ للتدخل الاجنبي في المنطقة .

لقد كانت التوقعات قبل قمة الكويت في ديسمبر العام الماضي مجمعة على أن تلك القمة ستكون مجرد استعراض اعلامي فحسب وأنها محاولة لاخفاء فشل المجلس . ففي تصريح لوزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية دوجلاس هوج في أكتوبر العام الماضي جاء فيه « أن الدول العربية الخليجية مازالت بعيدة عن الاتفاق بشأن خطة أمن جماعية للمنطقة » واستبعد ان يتفق زعماء مجلس التعاون الخليجي على اطار أمني مشترك لمرحلة ما بعد حرب الخليج .. وقال هوج بأن السبب في ذلك يعود الى « اختلافات في وجهات النظر بين الدول الاعضاء » . وبالفعل جاءت نتائج قمة مجلس التعاون في الكويت متطابقة مع توقعات الساسة والمراقبين ، فرغم ما جاء في البيان الختامي للقمة من أن الدول الاعضاء في المجلس اتفقت على استراتيجية للدفاع الاقليمي ، الا أن البيان لم يشر الى اتفاق محدد وواضح ، فقد فشلت القمة لعدم اتفاق الاعضاء على مفهوم أمن اقليمي بصورة جماعية ، كما لم يصدر عن القمة مقررات خاصة بالتعاون الامني لحماية منطقة الخليج .

وبخصوص المشاركة العربية في نظام الامن الاقليمي ، نقل عن الملك فهد قوله : « لا يمكن أن نستبدل احتلالاً باحتلال آخر » ، مشيراً الى أن وجود قوات مصرية وسورية في منطقة الخليج يعد من وجهة نظر الملك فهد احتلالاً لا يختلف عن الاحتلال العراقي ، فيما ذكرت مصادر أخرى أن الحكومة السعودية مارست ضغوطاً مكثفة لاقناع دول الخليج بعدم المضي في تنفيذ مقررات « اعلان دمشق » ، كما لعبت الولايات المتحدة وبريطانيا دوراً كبيراً في تعزيز تلك القناعة ، الامر الذي دفع بالكويت والبحرين لاتخاذ موقف أكثر انسجاماً مع الاطروحة الغربية لموضوع الامن الاقليمي والذي يستند على الحضور العسكري الاميركي في الخليج الى جانب عقد اتفاقيات أمنية ــ دفاعية مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وهو ما قامت به الكويت والبحرين وقطر اضافة الى السعودية ، رغم خشية الاخيرة من تداعيات الوجود العسكري الاجنبي في الخليج وانعكساته الخطيرة على الاوضاع الداخلية للمملكة ! ! .

مصادر سياسية غربية ذكرت في مطلع هذا العام بأن دول الخليج مصممة على البقاء ضمن الحلف الاميركي ، كما ذكر مسؤولون عرب بأن اتفاقية أمنية شاملة يجري اعدادها بين دول الخليج مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ،

وهو ما أشار اليه دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا في تعليق له في فبراير الماضي على مستقبل الامن في الخليج ، فقد قال : « ستحتاج دول الخليج بمساعدة حلفائها الى استنباط هياكل جديدة لترسيخ أركان أمنها » .

وليس ثمة شك في أن تصورات الغربيين تلك قد تركت بصماتها الواضحة على الموقف الخليجي كما ساهمت في توجيهه حيال اتفاقية اعلان دمشق ، ظهر ذلك في الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون في التاسع من شهر مايو الماضي بالرياض ، والذي كان يهدف بشكل رئيسي الى تنسيق المواقف ازاء اعلان دمشق قبل الاجتماع بوزراء خارجية المجموعة الاوروبية في السادس عشر من الشهر نفسه ، سيما وأن هناك اجتماعاً آخر كان من المقرر عقده في الدوحة في نهاية مايو الماضي لتحديد مصير اعلان دمشق ، بعد أن تم تأجيله الى اجل غير محدد ، مما أثار شكوكاً كثيرة حول جدية دول الخليج في ترجمة اعلان دمشق الى خطوات عملية للتعاون الامني والسياسي والاقتصادي ، وقد اتهم مسؤول عربي دول الخليج بأنها استخدمت الغطاء العربي أثناء تصاعد الغضب العربي العارم ضد الوجود العسكري الغربي في المنطقة ، لتمرير المشاريع الغربية .

زيارة عمرو موسى وزير الخارجية المصري الى أربع دول خليجية « باستثناء السعودية والكويت » جاءت كمحاولة أخيرة تقوم بها الحكومة المصرية لحسم موقفها من « اعلان دمشق » ، وكان عمرو موسى يسعى الى اقناع دول الخليج بعقد قمة ثمانية لالزام دول الخليج بمقررات اعلان دمشق ، وكانت مصر اقترحت خمسة بروتوكولات للتعاون المشترك الامني والسياسي والاقتصادي والاعلامي والثقافي بين الدول الثماني ترجمة لمبادىء اعلان دمشق ، بيد أن هذه البروتوكولات واجهت معارضة السعودية والكويت ، وقد وافقت الاخيرتان على تنفيذ اتفاقيات تعاون اعلامي وثقافي خارج اطار اعلان دمشق ، كالاتفاق الاعلامي الذي تم في القاهرة في منتصف مايو الماضي بحضور عدد من وزراء الاعلام الخليجيين .. الا أن مثل هذه الاتفاقيات لم تجب على سؤال مصر حول مصير اعلان دمشق ، والذي تسعى مصر من خلاله معرفة ما اذا كان لها دور في الامن الاقليمي .

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير خارجية مصر عمرو موسى في ختام زيارته للخليج والتي انتهت في آخر محطة لها بدولة الامارات قال : « ان الاجتماع الوزاري للدول الثماني الموقعة على الاعلان المرتقب في الدوحة فرصة أخيرة لتنفيذ الاعلان أو عدم التحدث عنه مرة أخرى » ، وقال أيضاً « إن مصر التي ترفض ادخال أي تعديلات على الاتفاقية الدفاعية تشعر بأن الاتفاق سيصبح لاغياً اذا لم ينفذ فوراً أي أن مصر ستنسحب من الاتفاق اذا أجريت عليه أية تعديلات » . وكانت مصر وسوريا قد اتفقتا على ابلاغ دول الخليج بأن تلتزم بما أتفق عليه في اعلان دمشق وأن يتم سريان ذلك منذ صدور الاعلان أو الانسحاب منه .

وجاء موقف حكومة الكويت من الاتفاقية الدفاعية صريحاً وواضحاً .. ففي لقاء وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم مع صحيفة الوفد المصرية في العاشر من مايو الماضي قال « ان الكويت تندرج مع الدولتين ــ مصر وسوريا ــ في الجامعة العربية ويربط بينهم ميثاق الدفاع المشترك الذي يمكن أن يفي بالمهمة المطلوبة وبالتالي فلا حاجة لابرام اتفاقيات أمنية ثنائية بين الاشقاء » ، مما يؤكد على أن دول الخليج ترفض الالتزام بالاتفاقية الدفاعية الواردة في اعلان دمشق والتي تعد حجر الزاوية في أصل الاعلان ، وبمعارضة الكويت ومن ورائها السعودية والبحرين يصبح اعلان دمشق ميتاً بعد أن كان مشلولاً منذ يوم ولادته ! ! .

وفي جولة الرئيس الاسد لمنطقة الخليج والتي بدأت في ٢٠ أبريل الماضي ، كان على رأس قائمة الموضوعات التي بحثها الرئيس مع زعماء الخليج ، مناقشة اعلان دمشق ومعرفة مدى حماس دول الخليج بشأن تطبيق مبادئه ، الى جانب التعاون الامني بين الدول الثماني الموقعة على الاعلان ، كما ناقش التحرك الاميركي والغربي لصياغة نظام عالمي جديد وازدواجية السياسة الاميركية حيال القضايا العربية موضحاً خطورة الاتجاه الخليجي لتمكين الولايات المتحدة من لعب دور تسلطي في المنطقة ، خاصة في ظل الانقسام العربي وتزايد التفوق العسكري والسياسي الاسرائيلي .

من جهة أخرى شهد الاسبوع الاول من يونيو الجاري ١٩٩٢ ، نشاطات سياسية هامة تمثلت في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض وزيارة الرئيس المصري الى دمشق في زيارة اعتبرت سباقاً مع الوقت وانقاذ ما يمكن انقاذه قبل أن يحسم اجتماع وزراء خارجية الدول الخليجية موعد اعلان دمشق والموضوعات التي يمكن لدول الخليج مفاجأة مصر وسوريا بها في آخر جلسة لتحديد مصير الاعلان ، الا أن دعوة الرئيسين السوري والمصري الى عقد قمة للدول الثماني الموقعة على اعلان دمشق ، قطعت الطريق على أي محاولة خليجية للمراوغة والمماطلة .

ومع ذلك جاء الرد الخليجي سريعاً وخاطفاً من خلال اعلان قطر عن الموافقة على الاتفاقة الدفاعية مع الولايات المتحدة في بيان لمجلس الوزراء في الرابع من يونيو الجاري ، تزامن ذلك مع اعلان بعض جوانب المعاهدات الامنية والدفاعية التي عقدتها المملكة والكويت والبحرين مع الولايات المتحدة خلال زيارة الجنرال جوزيف هور قائد القوات الاميركية في الشرق الاوسط في بداية شهر يونيو الى الخليج ، وبذلك يصبح الجانب الامني في اعلان دمشق لاغياً بصورة قطعية ، وبالتالي فان دول الخليج اذا ما قررت المضي في اعلان دمشق فلن يتجاوز التعاون الاعلامي والثقافي اضافة الى التعاون الاقتصادي المحدود ! ! .

مجلس التعاون ..المصير المجهول

من خلال متابعة مسيرة التعاون بين دول الخليج طيلة أكثر من عقد من الزمن ، ظهر مدى عجزها عن التوصل الى الحد الادنى من التعاون في ظل الخلافات الحدودية والسياسية المزمنة ، وفي ظل تبلور قناعات جديدة داخل مجلس التعاون وخاصة بعد قمة الكويت في شهر ديسمبر العام الماضي حيث كان الاتجاه العام في اجتماعات دول المجلس يقوم على اساس التعامل مع الادوار العربية والاقليمية والدولية تعاملاً ثنائياً ، أي يعتمد على علاقات كل دولة مع الدول الاخرى خارج المنطقة دون الحاجة للتنسيق مع باقي الدول الخليجية الاخرى ، وهذا ما ظهر في مثال قطر حيث عقدت ست اتفاقيات ثنائية للتعاون مع ايران وكان يمكن أن يحدث ذلك بين الاخيرة ودولة الامارات لولا التدخل السريع من جانب بعض اطراف خليجية لقطع الطريق على ايران من خلال اثارة موضوع الجزُر الثلاث ، للحيلولة دون تطور العلاقات الخليجية الايرانية الى مستوى يهدد موقع الشقيقة الكبرى ، والاغراض الغربية في المنطقة .

وعلى صعيد عقد الاتفاقيات الثنائية أيضاً ، قامت السعودية والكويت والبحرين وقطر بعقد اتفاقيات عسكرية ودفاعية مع الولايات المتحدة وبريطانيا بصورة فردية .. وكان الغرض من هذه الاتفاقيات هو نقل الموضوع الامني من الدائرة الاقليمية الى الدائرة العالمية المرتبطة بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة ، وهذه الصيغة تعني بصورة قاطعة تهميش ــ يصل الى حد الالغاء ــ لمجلس التعاون الخليجي الذي قام في الاصل على قاعدة أمنية ، وحفظ حكومات الخليج من التهديدات الخارجية

والداخلية ، وأن ظهور اتجاه خليجي يتيح لكل دولة في المجلس بعقد اتفاقيات وتحالفات بصورة منفردة يلغي دور المجلس كاطار للتنسيق والتعاون ، وبكلمة مقتضبة يمكن القول ليس هناك ــ بعد الآن ــ مجالاً لا للتعاون ولا للامن بين دول الخليج في اطار مجلس التعاون ! ! .

واذا كان هناك ثمة مجال للتعاون بين دول الخليج فلن يكون سوى في اطار الصيغة الامنية التي أوجدها النظام العالمي الجديد ، وهو ما عكسه موقف دول الخليج من اقتراح سلطان عمان قابوس بن سعيد حول تشكيل قوة خليجية قوامها ١٠٠ ألف جندي ، فقد صرح وزير الدفاع الكويتي الشيخ علي صباح السالم في العاشر من مايو الماضي بأن « مجلس التعاون الخليجي أقرّ بضرورة أن يكون هناك قوة عسكرية ، أما كيفية تنفيذ هذه القوة عملياً فقد تم تركها لتقديرات الدول المشاركة » .

ويمكن فهم القصد من هذه التقديرات من خلال الاتفاقية الامنية بين الولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية ومنها الكويت بأن ترفع دول مجلس التعاون عدد قواتها الى ٢٠٠ ألف جندي ، وقد أشار الشيخ علي صباح السالم الى ذلك بالقول « أن الكويت اعتذرت رسمياً عن المشاركة الفعلية ــ في القوة الخليجية المشتركة ــ في السنوات القادمة ، لأنها بصدد بناء جيشها » ، كما ورد في الاتفاقية الامنية أيضاً بأن تقوم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا باكمال النقص في الاجهزة الدفاعية الخليجية ، اضافة الى تخزين كميات كبيرة مناسبة من الاسلحة الاميركية والبريطانية والفرنسية في منطقة الخليج ، وبقاء قوات غربية دائمة فيها .

وقد صرح رئيس هيئة الاركان الاميركية الجنرال كولن باول خلال جلسة لجنة الميزانية التابعة للكونغرس الاميركي في الخامس من فبراير الماضي بأن « الولايات المتحدة تحتفظ حالياً بقوات تبلغ ٢٥ ألف جندي في منطقة الخليج » وأضاف قائلاً « إن هذا الوجود العسكري سيستمر من أجل العناية بهذه المنطقة من العالم » .. وقال باول أيضاً « إن القوات الاميركية ستنفذ في منطقة الخليج تدريبات مشتركة مع قوات سعودية وكويتية وبحرينية وقوات أخرى » وصفها بأنها صديقة للولايات المتحدة ، مشيراً الى وجود اتفاقيات قيد الاعداد بين الولايات المتحدة وعدد من بلدان المنطقة .

أما وزير الدفاع الاميركي تشيني فقد صرح في الرابع والعشرين من مارس الماضي بأن « الولايات المتحدة ستظل معنية بمنطقة الخليج ومهتمة بها لمدة طويلة » وأضاف قائلاً « وأعتقد أننا سنكون هناك طيلة أيام حياتي » ، كما شدد تشيني على الدور العسكري الاميركي في منطقة الخليج والذي يعتمد حسب قوله على تزويد « أصدقائنا في المنطقة بالقدرات التي يحتاجونها لمواجهة التهديد » .. كما قال بأن « منطقة الخليج ستبقى خلال القرن المقبل منطقة استراتيجية حيوية للولايات المتحدة وأصدقائها في العالم » .

من جهة أخرى تركزت زيارة دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني الى منطقة الخليج على موضوع الامن الاقليمي ، وكانت بريطانيا قد وقعت اتفاقيات أمنية مع الكويت والبحرين ، ولذلك جاءت هذه الزيارة لتنسيق الموقف بين الدول الغربية ودول الخليج من اتفاقية اعلان دمشق والصيغة النهائية للوضع الامني الخليجي خاصة مع الخلافات الحادة بين الدول المطلة على الخليج من جهة والدول الخليجية ومصر وسوريا من جهة أخرى حول المشاركة العربية في الامن الاقليمي .

من كل ذلك يمكن القول بأن المعادلة الامنية الخليجية قد شهدت تبدلاً كبيراً وواضحاً بعد أزمة الخليج الثانية ويمكن تلخيص هذا التبدل في النقاط التالية :

أولاً : إن اعلان دمشق الموقع عليه من قبل الدول الثماني في مارس ١٩٩١ م والذي كان ينظر اليه على أنه نواة لعمل عربي مشترك وموحد بعد تنظيم الاسرة العربية ، وتسوية الخلافات الحادة والعميقة بين الاقطار العربية ، لم تكن الدول الخليجية تنظر اليه كذلك ، ولذلك ولد الاعلان مشلولاً ، وجاءت التطورات السياسية التي أعقبت الاعلان لتقضي على احتمالات الحياة لهذا المشروع ، ولذلك فقد لفظ أنفاسه الاخيرة وان لم يتم الاعلان عن خبر وفاته ، وجاءت الاطروحة الغربية لموضوع الامن الاقليمي لتسهم في افشال اعلان دمشق الذي كان يتحرك في هامش المعادلة السياسية الدولية التي كانت الولايات المتحدة ودول غربية تسعى الى اقرارها في سبيل قيادة العالم .

ثانياً : أصبح الامن الخليجي جزءا من الامن العالمي المرتبط بالنظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة ، وقد تضافرت عوامل مختلفة أدت الى هذه النهاية المأساوية ، فالى جانب أزمة الخليج التي اعطت فرصة ذهبية للتدخل الاميركي المباشر والمكثف في المجال الامني للخليج ، كانت الخلافات الحادة بين دول الخليج عاملاً خطيراً في انفكاك دائرة الامن الخليجي . فمن جانب كانت هناك رغبة لدى بعض الدول الخليجية في كسر طوق التسلط السعودي المفروض عليها من خلال توقيع اتفاقيات أمنية لحماية كياناتها السياسية ، ومن جانب ثان انعدام ثقة هذه الدول في العنصر العربي بشأن حماية أمن الخليج والخوف من وقوع احتلال آخر على غرار الاحتلال العراقي اضافة الى ما تفرضه المشاركة العربية في الامن الاقليمي من التزامات خلقية وقومية سياسية واقتصادية من قبل دول الخليج تجاه الدول العربية المشاركة في الامن الاقليمي ، وهناك أمر آخر مهم هو شعور أغلب الدول الخليجية بعجز العنصر العربي في أداء دور أمني دفاعي عن منطقة الخليج سيما وأنه غير مستفيد كثيراً من حماية هذه المنطقة بعكس الحال بالنسبة للولايات المتحدة التي تعتمد على امدادات النفط الخليجي بدرجة كبيرة ، والتي تجد نفسها ملزمة بحماية مصالحها القومية والحيوية في هذه المنطقة ، وبالتالي استعدادها للدفاع عن حكوماتها من الاخطار الداخلية والخارجية! ! .

ثالثاً : ان دول مجلس التعاون تعاني من أزمات كبيرة فمازالت مسألة الخلافات الحدودية من الموضوعات المستعصية على الحل ، وقد عجزت هذه الدول حتى اللحظة عن التوصل الى صيغة تفاهم حول طريقة التعامل مع الخلافات الحدودية ، بل أن السعودية التي كان يفترض أن تلعب دوراً حاسماً في تسوية هذه الخلافات أصبحت عنصراً معوقاً لحلّها ، الى جانب ماقامت به من عمليات قضم لاراضي أكثر الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية ، بحيث أتيحت الفرصة للولايات المتحدة وبريطانيا في التدخل وسحب البساط من تحت الحكومة السعودية ، ومن جهة ثانية فأن تبلور اتجاه خليجي بعد قمة الكويت يقضي بممارسة كل دولة سياستها الخارجية بمعزل عن الاخرى كان مؤشراً واضحاً على عدم جدوائية استمرار مجلس التعاون ليفسح الطريق أمام مرور مشروع أمن غربي على قطار النظام العالمي الجديد ! ! .

وحتى في حال استمرار مجلس التعاون الخليجي ، فليس بمقدوره أن يجمد على النمط القديم في التعامل مع الموضوعات العامة التي تهم الدول الاعضاء ، وهو ما توصلت اليه هذه الدول ، وقد أفادت مصادر خليجية ، بأن المجلس سيتحول الى اطار للتعاون الاقتصادي الخليجي ، تبعاً للتطورات الاقليمية و العالمية . هذه المؤشرات مجتمعة تدفع بالمراقبين لتصور حال قمة مجلس التعاون الخليجي القادمة والتي ستعقد في « أبو ظبي » في ديسمبر القادم ، خاصة مع تصريحات أمينه العام عبدالله بشارة في السادس والعشرين من الشهر الماضي ، باستبعاد مناقشة اعلان دمشق والخلافات الخليجية والموضوع الامني ، وقد يوحي ذلك الى احتمال إلغاء المجلس أو تعطيله أو استبداله ليكون جزءا من مشروع الامن الغربي ! ! .

نظرة أخرى على أنظمة الحكم

الأنظمة متجانسة لحكم ملكي مطلق

حمد المبارك

الانظمة المعلنة لم تلبّ مطالب القوى السياسية في البلاد والمجال مفتوح لممارسة أشكال متطورة من العمل المطلبي

انطلاقاً من مفهومنا للدعوة المعلنة بأن « الانظمة الثلاثة ستكون خاضعة للتقويم والتطوير حسب الظروف والمصالح » ، حسبما أعلن الملك في بيان إعلانه أنظمة الحكم على الشعب .. ننوّه هنا بأن هذه الملاحظات كتبت من منطلق الحرص على مستقبل البلاد وتطورها ، متوخين بذلك العلنية في معالجة القضايا المصيرية وليس في الغرف المظلمة التي تسعى لفرضها علينا القوى الظلامية .

قبل أن ندخل في تحليل انظمة الحكم الثلاثة التي أعلنها الملك فهد في الاول من مارس الماضي ، ونعطيها التقييم المحدد ، ونتعاطى مع تفاصيل اعلانها والخلفية الكامنة وراء اعلانها .. نستبق ذلك بالقول أن اعلان هذه الانظمة قد أكّد تخلف بلادنا الدستوري لثلاثين عاماً الى الوراء . فلو أعلنت هذه الانظمة عام ١٩٦٢ « عندما أطلق الملك فيصل وعوده حولها آنذاك » لكانت مسألة ايجابية وهامة في حياة البلاد الدستورية ووضعها على طريق التطور ، ولكن أن تعلن في هذا الوقت وبعد التطورات العاصفة التي هزت العالم وكذلك التغيرات التي شهدتها المنطقة المحيطة عموماً والبلاد بشكل خاص ، فهذا يعني أن هذا النوع من التغيير والذي أبى مسؤولو بلادنا إلاّ اتباعه .. لن يؤدي الا الى تعميق حدّة المواجهة بين النظام الحاكم والجماهير الشعبية وكافة قوى المعارضة الوطنية التي أعلنت مواقف تتسم بين التحفّظ والرفض والادانة ، معتبرة أن هذه الانظمة لم تأت ومستوى آمال وطموح شعبنا ، الذي تعمق وعيه السياسي واستيعابه لأهمية المشاركة السياسية .

إن هذه الانظمة لم تكن متوقعة ، من حيث المحتوى الذي جاءت فيه ، لأنها ثبتت بالقانون ما هو خاطىء وسلبي ومرفوض في المجتمع السعودي ، وبالذات استبعاد الشعب من أي شكل من أشكال المشاركة في السلطة ، وسلبه ما هو حق طبيعي له من الحريات .. لقد ركّزت الأنظمة كامل السلطة في يد الملك وبشكل مثير للاشمئزاز ليس للشعب فحسب ، بل حتى الى أقطاب النظام الاخرين أمثال الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد الذي أصبح مركزه بموجب مواد النظام الاساسي للحكم في مهبّ الريح .

معلوم لدى جميع الاوساط القريبة والبعيدة أن الاوضاع في السعودية ، خصوصاً في أعقاب أزمة الخليج ، لم تعد تعرف الهدوء والاستقرار ، وأن البلاد تجتاحها حركة احتجاجية واسعة ، شملت في صفوفها اضافة الى التيار الليبرالي ، الحركة الاصولية التي انسلخت وتمايزت بشكل واضح عن مؤسسة النظام الدينية ودخلت في حلبة الصراع بشكل صدامي ، مطالبة بحصة لها في السلطة السياسية وادارة شؤون البلاد ووجهت حرابها الى أقطاب النظام والاسرة الحاكمة .

واذا ما أدركنا أن الانظمة المعلنة لم تأت بجديد على صعيد المشاركة الشعبية في السلطة ، وأن مجلس الشورى ما هو الا كيان صوري لا يملك أي صلاحية تشريعية تمكّنه من سنّ القوانين ومحاسبة المسؤولين ومراقبة سياسة النظام ، وأن هذه الانظمة بقضها وقضيضها جاءت لتقنّن ما هو قائم فعلاً ، كما قال الملك فهد .. فيمكن من خلال هذا كلّه التنبوء بالحالة المستقبلية لواقع الصراع الذي يمكن أن تدخله البلاد .

بمعنى آخر .. ان الانظمة المعلنة لم تلب مطالب القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في البلاد ، الأمر الذي يفسح المجال أمام مزيد من الاحتجاجات والمطالب ، التي قد تتخذ أشكالاً جديدة في التعبير والممارسة .

صحيح أن النظام الاساسي للحكم ـ الدستور ـ قد حوى مواداً اتسمت في بعض جوانبها بما هو ايجابي .. وتحديداً ما يخص الحريات الشخصية ، التي كانت ولاتزال تنتهك بشكل يومي ومثير للامتعاض والغضب ، كاقتحام المنازل والتعدي على حرمة المنازل وحرية الافراد الشخصية بحجة « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » .. الا انه ليس هناك أي آليّة تضمن تطبيق الجوانب الإيجابيّة التي تضمّنها النظام الأساسي في هذا المجال .

عودة الى الوراء

يعود الحديث عن النظام الاساسي للحكم ونظام مجلس الشورى والمقاطعات الى عام ١٩٦٢م ، عندما أطلق الامير فيصل بن عبد العزيز ـ الملك فيما بعد ـ وعوده حول هذه الانظمة . وتكررت هذه الوعود لأكثر من عشر مرات على لسان الملك فهد والعديد من المسؤولين كلما واجه الحكم ازمة داخلية وتحركاً شعبياً .

واذا ما تتبعنا هذه الوعود نلحظ في الحال أنها تأتي أثناء هذه الازمات الداخليّة حيث تقوم تحركات شعبية ويرافقها حملات اعتقال ومطاردة وتصفية بحق المعارضة الوطنية . فتصريحات عام ١٩٦٢م جاءت في أعقاب ما يسمى بأزمة اليمن والمواجهة مع مصر عبد الناصر وحملات الاعتقال التي جرت في صفوف التيار الناصري والقومي الوطني ومطاردة عناصر « اتحاد شعب الجزيرة العربية » بقيادة المناضل ناصر السعيد .

أما التصريحات التي أطلقت في نهاية عام ١٩٦٤ ، فقد جاءت في أعقاب حملة الاعتقالات المكثفة في صفوف المتهمين بالشيوعية والقادةالنقابيين اثر التحركات العمالية آنذاك .

إن ابرز التصريحات في هذا الصدد جاءت

على لسان الملك فهد عندما كان ولياً للعهد في عام ١٩٨٠ حول اصدار النظام الاساسي للحكم ومجلس الشورى والمقاطعات والتي ارتبطت بحدثين بارزين هزا المجتمع السعودي برمته وهما :

ـ انتفاضة الحرم المكي بقيادة جهيمان العتيبي والتي انتهت الى اعدام قياداتها واعتقال اعضاء الحركة ومطاردة المنتمين اليها .

ـ انتفاضة المنطقة الشرقية ذات الطابع الشعبي الواسع التي عمّت مدن وقرى المناطق الشيعية وشاركت فيها كافة القوى الوطنية دون استثناء ، واستخدمت خلالها كافة أشكال النضال ، وقد تساقط خلالها عشرات الشهداء ومئات الجرحى والمعتقلين .

في عام ١٩٨٢م أطلق الملك فهد وعوده بعد أن شنّت السلطات حملة اعتقالات واسعة شملت قادة حزب العمل الاشتراكي في الجزيرة العربية وكادره الاساسي ، كما مسّت الشيوعيين وعدداً من فصائل الحركة الوطنية .

وهكذا استمرت عملية اطلاق الوعود حول استصدار الانظمة الثلاثة العتيدة كلما واجهت البلاد حالة من الاضطراب السياسي وأعقبتها حملة اعتقال في صفوف الحركة الوطنية يتلاشى بريقها بانحسار الوضع المتأزم .

الاسباب الكامنة وراء اعلان الانظمة الثلاثة

لقد تأخر النظام طويلاً حتى اضطر الى اخراج هذه الانظمة الى النور والتي لم تضف جديداً على الوضع السياسي والحقوقي والاجتماعي والاقتصادي القائم .. سوى كونها تقنين ما هو قائم فعلاً . ويتساءل المراقب عن حق : هل هذه الانظمة بما جاءت به من مواد لا جديد فيها تستحق هذا الوقت الطويل لاعلانها ؟ .

لقد مارست عدة عوامل فعلها في التأثير على النظام بحيث اضطر معها الى اعلان الانظمة الثلاثة منها :

أولاً : الضغوطات الداخلية والتي أخذت أشكالاً متنوعة نذكر منها :

أ ـ العرائض ، وهي بمثابة وثائق برنامجية وجهت الى المسؤولين تحمل تواقيع من وافق عليها وأكدت في معظمها على المطالبة باجراء تغييرات ملموسة في نظام الحكم ، كما ركزت في توجهاتها على الديموقراطية والحريات العامة .

وكان أشهرها الوثيقتين اللتين تقدمت باحداها القوى الليبرالية وذيلت بتواقيع مثلت مختلف التيارات السياسية وسميت بوثيقة الاصلاح .

وأما الثانية فقد وجهتها نخبة من القضاة والرموز الدينية السلفية والتي وضعت البداية القانونية لنهاية التحالف المقدس الذي قام بين الاسرة الحاكمة والتيار الديني السلفي الاصولي منذ انشاء الدولة السعودية . وقد أكّد موقعو هذه العريضة على ضرورة تقاسم السلطة ومحاسبة الحكام ومحاربة الفساد .

ب ـ حرب الكاسيت والمنشورات : نظراً للوضع القمعي السائد في البلاد وغياب حرية التعبير ، فقد لجأ أصحاب الرأي الآخر الى استحداث أساليب تمكنهم من الالتفاف على الوضع القائم وتسهيل الدعاية لاطروحاتهم وارائهم . وشكل الكاسيت الاسلوب الأكثر

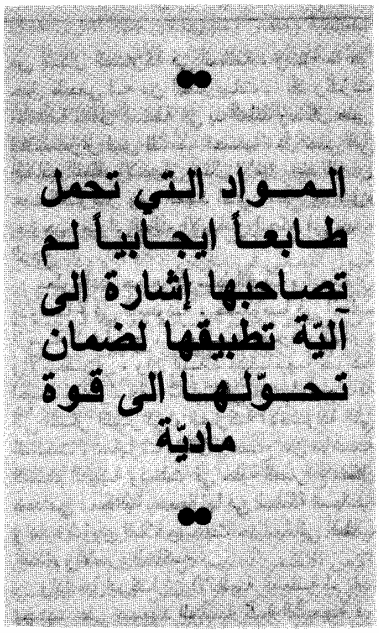

شيوعاً في هذه الحرب . ولعبت أزمة الخليج دوراً مميزاً في تأجيج هذه الظواهر وأبرز هذه الكاسيتات ماسمي بـ « المدفع العملاق » لما حواه من انتقادات لاذعة للاسرة المالكة وأساليب الحكم والتلاعب بثروات البلد ـ انظر نصّهما في العددين ٩ و ١٢ من مجلة الجزيرة العربية ـ .

ج ـ الندوات والتجمعات التي أخذت تنتشر في المجتمع والتي يؤمّها مختلف الفئات الاجتماعية ويجري تداول القضايا الهامة التي تشغل بال المواطن خلالها ، وتعتبر الديوانيات التي أخذت بالإنتشار التعبير الاكثر وضوحاً في هذا المجال .

د ـ عكست الصحافة المحلية الى حد كبير عملية الصراع الدائر في المجتمع وكانت الأقلام تطرح مسائل جوهرية مستخدمة الهوامش المتاحة . وقد استخدمت أزمة الخليج كمسوغ لانتقاد التفرّد بالسلطة والديكتاتورية والتأكيد على أهمية الديموقراطية في حياة الشعوب ، وحرية الصحافة ، إضافة الى مواضيع عديدة أخرى .

هـ ـ الوفود ، فقد نشطت زيارات الوفود الشعبية الى مسؤولي الدولة طرحت خلالها القضايا الحساسة التي يواجهها المواطنون والمتعلقة بالغاء التمييز الطائفي واعادة الاعتبار للمرأة واحقاق حقوقها وأمور هامة اخرى .

و ـ شكلت المسيرة النسائية التي طافت شوارع الرياض في السادس من نوفمبر ١٩٩٠ التعبير الصارخ عن مدى التذمر الذي ساد المجتمع وعمق الاستياء ازاء الوضع القائم وقسمت المجتمع بين مؤيد ومعاد وأثارت ضجة كبرى داخلية وعالمية وكشفت للرأي العام العالمي عنجهية النظام الحاكم ورجعيته .

إن ضعف السلطة وهبوط هيبة النظام بعد حرب الخليج واستدعاء القوات الاجنبية لمواجهة خطر الاجتياح العراقي للكويت قد لعب دوراً أساسياً لانطلاق هذه الفعاليات والتي شكلت عامل ضغط ودفعة لاخراج الانظمة الثلاثة الى النور .

ثانياً : المتغيرات العالمية والنزوع العالمي القوي نحو الديموقراطية واحترام حقوق الانسان .. هذا النزوع المتزايد شكّل عامل ضغط على النظام ووضعه في زاوية الاستثناء والتخلف عن مواكبة ركب الحضارة وخاصة على صعيد الحريات الديمقراطية وصيانة حرية الفرد مما سبب احراجاً لدى المتعاونين مع السعودية كحليف .. واستتبع ذلك أن مورست بعض الضغوط الخارجية الخجولة على النظام السعودي باتجاه اجراء تغيير ما في شكل نظام الحكم القائم .

ومن الصحيح أن تشجيع الولايات المتحدة للنظام السعودي ودفعه نحو اتخاذ خطوات ملموسة واعلانه الانظمة الثلاثة قد أثار ارتياحاً لدى الادارة الاميركية واعتبرها الرئيس بوش « خطوة الى الامام » لتشكل رافداً اضافياً للرئيس في حملته الانتخابية داخل بلاده .

ثالثاً : وفي هذا الاطار لعبت لجان حقوق الانسان العالمية ومنظمات الضمير والجمعيات المختصة بالديمقراطية وحقوق الانسان والمدافعين عن حرية التعبير والصحافة والقوى التحررية بصحافتها ونشاطها دوراً لا يستهان به في التضييق على النظام ودفعه للاعلان عن هذه

الخطوة واستصدار الانظمة الثلاثة .

توجهات المرحلة القادمة

بغض النظر عن فحوى مواد هذه الانظمة والرؤية النقدية التي نتناولها الا أنها وضعت البلاد على طريق مرحلة جديدة وفرضت على القوى الفاعلة في البلاد مهمة اعادة النظر في البرامج والشعارات الماثلة أمامها . وقد اعتبر البعض هذه القوانين السياسية والادارية سلاحاً جديداً في يد القوى المعارضة الوطنية ، وأن مهمة تغيير هذه الانظمة هو ما سيميّز العمل الوطني في المرحلة القادمة . ولا يخفى ان بعض القوى الرافضة للوضع الراهن في بعض محاورها واتجاهاتها سوف ترفض هذه الانظمة جملة وتفصيلاً معتبرة اياها خطوة رجعية اعادت البلاد ستين عاماً الى الوراء ، وأن النضال لا بد وأن يتركز على إلغاء هذه الانظمة واستبدالها بقوانين تلبي طموح قوى التغيير الاجتماعي . وقد ظهرت ملامح هذا التوجه في الساحة السياسية فعلاً . وهذا الخيار من الطرح السياسي ، أي الرفض ، هو الاسهل رغم كونه مهم في لعبة التوازنات السياسية .

أما الاتجاه الواقعي فسوف يتركز على ايجاد الصيغ المناسبة لتطوير هذا الوضع الجديد — القديم والبحث عن شتى الوسائل والطرق لانتزاع المزيد من التنازلات لتحقيق الديموقراطية بأوسع أشكالها . وهذا سيتطلب جهوداً حثيثة ودقة في الحركة واختياراً للبرنامج السياسي المناسب والشعارات السياسية المناسبة .

كل ذلك يتم في ظل ظروف صعبة تتميز بها البلاد في ظل غياب كامل للحريات الديموقراطية وتسلط أجهزة الامن وانتهاك حقوق الانسان .

مقارنات دستورية

عند التمعّن في مواد أنظمة الحكم ومقارنتها مع مواد دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢م ودستور دولة البحرين لعام ١٩٧٣ .. نجد أن النظام الاساسي للحكم متخلف ويثير السخرية وكأنه جاء للاستخفاف بعقول المواطنين . اذا أنه ثبت بشكل قانوني أن الحكم مطلق واستبدادي وأبعد بشكل فاقع أي مشاركة للشعب في الحكم . وقد تضمنت المادة الخامسة من النظام الاساسي نصاً مباشراً حكر الحكم في « أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الابناء » . إن هذه المادة والانظمة الثلاثة بكاملها جاءت لتعبر عن مدى قلق وخوف الاسرة الحاكمة وسعيها لتثبيت ركائزها ، وتحديداً جناح فهد وأشقائه الستة ، وحصر السلطة بين الملك فهد ووزير داخليته الامير نايف .

حول الباب الخامس

اضافة الى كون النظام الاساسي للحكم قد استبعد أي اشارة الى الشعب باعتباره منبع السلطات ، لم يتضمن الباب الخامس بمواده الاحدى والعشرين ، أي اشارة الى الحريات العامة كحرية الرأي والتعبير والتنظيم والتجمع

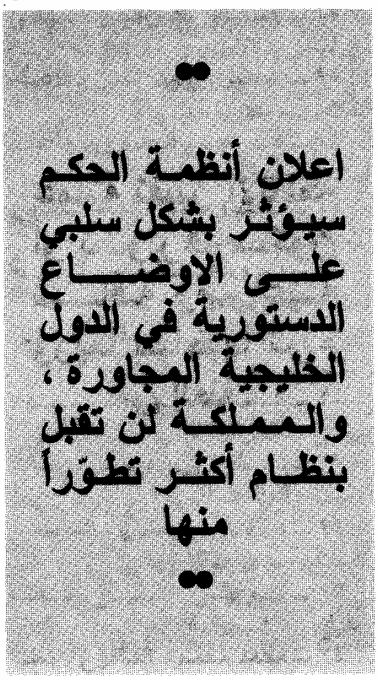

والاضراب الخ ، فدستور الكويت في مادته « ٤٣ » نص على « حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية » .. ونصّت المادة « ٤٤ » منه على حق الاجتماع والمادة « ٣٥ » على حرية الاعتقاد والقيام بالشعائر الدينية ، والمادة « ٣٦ » منه أكدت على حرية الرأي ، في حين أكدت المادة « ٣٧ » على حرية الصحافة والطباعة والنشر .

وقد أسقط النظام الاساسي للحكم قاعدة قانونية هامة تمثل المرتكز الاساسي للتطور القانوني واحترام حقوق الانسان وهي — المتهم بريء حتى تثبت ادانته — وهذا يعني أنه سوف يجري العمل بالقاعدة السائدة ، وهي أن المتهم مجرم حتى تثبت براءته . فالمادة « ٢٠ » من دستور البحرين لعام ١٩٧٣م الفقرة « ج » تنص على أن المتهم بريء حتى تثبت ادانته . وكذلك المادة « ٣٤ » من دستور الكويت ١٩٦٢ تنص على نفس القاعدة . انها دساتير لنظامين مجاورين سعت السعودية الى اجهاض التجربة الدستورية فيهما ، خوفاً من رياح التغيير التي كان يمكن أن تهب بسببهما على المملكة .

من جهة أخرى احتوى هذا الباب على مواد ايجابية مقارنة مع ما هو سائد من انتهاكات لحقوق الانسان . فالمادة « ٣٧ » من النظام الاساسي تنص على أن للمساكن حرمتها ، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها الا في الحالات التي يبينها النظام . وهذه المادة تثير ارتياحاً لدى العديد من المواطنين الذين تعرضوا ويتعرضون لانتهاكات فظة من قبل بعض الجماعات التي تسمي نفسها « هيئات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » .

كذلك تعهدت المادة « ٢٦ » من النظام الأساسي للمملكة بأن تحمي الدولة حقوق الانسان وفق الشريعة الاسلامية . وهذه المادة ليست محددة أو واضحة ، بل وهي قابلة لأن تفسّر باكثر من وجه ، وكان يفترض أن تتضمن هذه المادة تفصيلاً أكثر لجانبها الهام والحيوي .

اضافة الى ذلك فان المواد التي تحمل طابعاً ايجابياً في هذا الباب وغيره لم تصحبها أي اشارة الى الآلية التي عبرها يمكن تطبيق هذه المواد وضمان تحولها الى قوة مادية .

حول الباب السادس

إن جميع السلطات مركزة بيد الملك الذي ، كما تنص المادة « ٤٤ » ، هو مرجع السلطات الثلاث القضائية والتنفيذية والتنظيمية ، وكان يمكن أن تضاف كلمة مطلق على المادة الخامسة من النظام الاساسي للحكم الذي يعرف « نظام الحكم في المملكة العربية السعودية بأنه ملكي » .

وتأتي المواد من « ٥٥ » حتى المادة « ٦٦ » لتحدد الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها الملك فهد ، فهو يقوم بسياسة الامة ، ورئيس مجلس الوزراء وهو الذي يعين نائبي رئيس مجلس الوزراء ويعفيهم بأمر ملكي ، وللملك حق حلّ مجلس الوزراء وإعادة تكوينه ، كما له الحق في إعلان حالة الطوارىء ، وهو الذي يعين الضباط وينهي خدماتهم ، وهو الذي يقلد الاوسمة ويستقبل ويودع .. الخ . كما يلاحظ أن النظام الاساسي للحكم قد وسع من صلاحيات الملك وثبتها قانونياً . ومن المسائل الحساسة التي تميز

صلاحيات الملك الغير محددة هو « ولاية العهد » . فلأول مرة يثبت القانون أن الملك هو الذي يختار ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي . وكان مجلس العائلة الجهة المخوّلة الوحيدة في تعيين وإعفاء ولي العهد من منصبه . وبالمقارنة مع دساتير أنظمة الحكم الخليجية لم تنص أي مادة من دساتيرها على طريقة إعفاء ولي العهد بشكل صريح كما جاءت المادة الثامنة من النظام الاساسي للحكم ، وهذا يعكس مدى حدّة الصراع القائم بين فهد والامير عبد الله الذي يعرف بعلاقته الطيبة مع الانظمة الوطنية وانفتاحه على المثقفين بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية وكذلك ارائه المخالفة لعصبة فهد وأشقائه .

مجلس الشورى

ضُمّنت المادة الاولى من نظام مجلس الشورى بعدد من الآيات القرانية التي تحضّ على تطبيق الشورى والعمل بها .. وعملاً بهدي القران كما تشير المادة الأولى تقرر إنشاء مجلس شورى يقوم على الإعتصام بحبل الله تعالى . ويتساءل المرء : لماذا هذا الاغفال المتعمد للشورى ومخالفة الدين الحنيف منذ تأسيس المملكة ؟ ! .

حددت المادة الثالثة من نظام مجلس الشورى كيفية تسمية الاعضاء الستين اضافة الى رئيس المجلس ، حيث يقوم الملك باختيارهم جميعاً ، كما تم تحديد مهمّة اعضاء المجلس وواجباتهم وكافة شؤونهم وفق أوامر ملكيّة . ونصّت المادة العاشرة منه على أن يعين رئيس مجلس الشورى ونائبه والامين العام للمجلس ويعفون بأمر ملكي وتحدد مراتبهم وحقوقهم وواجباتهم وكافة شؤونهم بأمر ملكي . وهنا بالذات بيت القصيد فالشعب لا دخل له باختيار أعضاء المجلس ، وليس هذا فحسب فالمجلس مجرد حتى من امكانية اختيار رئيسه ونائبه والامين العام .

أما قراراته فهي مجردة من أي صفة الزامية قانونية . فمجلس الوزراء ينظر في هذه القرارات فان اتفقت وجهات نظر المجلسين صدرت بعد موافقة الملك عليها وان تباينت وجهات النظر فللملك اقرار مايراه . وهذا هو نص المادة السابعة عشر من نظام مجلس الشورى .

وبمقارنة مجلس الشورى المعلن مع مجلس الامة الكويتي أو مع المجلس الوطني البحراني ، من حيث التكوين والصلاحيات ، ندرك مدى شكليّة مجلس الشورى وتخلفه حتى عن مجالس الشورى التي استحدثها الملك عبد العزيز في العشرينات من هذا القرن والتي كانت تتميز بنوع من الاتنخابات في اختيار أعضاء المجلس . إن مجلس الشورى بتكوينه المنصوص في نظامه سيضيف عبئاً جديداً على جهاز ادارة الدولة ولن يعتبر سوى التفافاً مكشوفاً على المطالب الملحة المقدمة من أوسع الفئات الشعبية والمتمحورة حول ضرورة انشاء هيئة تمثيلية يكون لها من الصلاحيات ما يسمح لها بمحاسبة المسؤولين ومراقبة الخطط والمشاريع ، تسهم في ترسيخ أسس الديموقراطية والرقابة الشعبية التي تنعدم في بلادنا ، وتتمتع بصلاحية سن القوانين ومناقشة امور الحياة التي تهم البلاد بسياستها الداخلية والخارجية .

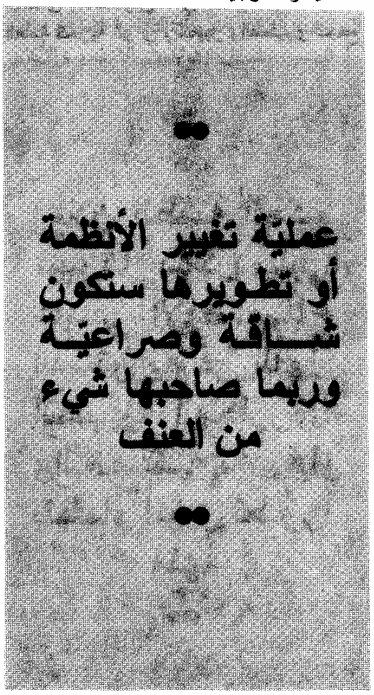

حول نظام المناطق

نلاحظ من قراءة نظام المناطق ، اضافة الى ما قام به من تقنين الامر الواقع ، ان مواده تركزت على تنظيم تسيير امور الدولة تحت اشراف وزير الداخلية ، وامير المنطقة ، الامر الذي يعني مزيداً من مركزة السلطة والقرارات . وقد انيطت بهذا القانون تنفيذ مهمتين أساسيتين كما نصت عليه المادة الاولى منه وهما : رفع مستوى العمل الاداري والتنمية من جهة والحفاظ على الامن والنظام من جهة أخرى . لقد أعطت المواد الاربعون المكونة لنظام المناطق تفاصيل مطولة حول خضوع مجلس المناطق لوزير الداخلية مما أفقد هذه المجلس أية حرية للحركة أو أية استقلالية تذكر .

استنتاجات

١ ــ تأتي هذه الانظمة الثلاثة متجانسة فيما بينها في تأكيد الحكم الملكي المطلق القائم على تركيز كافة السلطات بيد الملك واستبعاد الشعب كلياً عن ممارسة حقوقه في السلطة السياسية ، حيث تم تشكيل مجلس شورى « استشاري » مجرد من أي سلطة قانونية .

٢ ــ اعلان هذه الانظمة جاء تحت ضغوط داخلية وخارجية .

٣ ــ عملية تغيير الانظمة « القوانين » أو تطويرها ستكون عملية شاقة وصراعية وربما ستأخذ أشكالاً عنفية .

٤ ــ استغل الدين كغطاء لكافة الجوانب السلبية المتضمنة في مواد هذه الانظمة وهو الاسلوب القديم الذي درج عليه النظام الحلكم منذ تأسيس الدولة المركزية السعودية .

٥ ــ اغفلت الأنظمة أي ذكر للمرأة ودورها أو مساهماتها في بناء المجتمع . بمعنى أن وضعها سيستمر كما كان سابقاً وحرمانها من حقوقها سيبقى على حاله دون تحسن ، وأن تهميش المرأة في بلادنا هو عنوان المرحلة القادمة ولفترة طويلة .

٦ ــ تضمنت الانظمة الثلاثة مواداً ايجابية ولو أنها مبتورة الا أنه لا بد من الاستفادة منها خاصّة تلك المتعلقة بمنع الاعتقال الا بقانون ، وصيانة حرمة المنازل ، واحترام حقوق الانسان . وهنا تبرز قضية السعي لايجاد الآلية المناسبة لتحويل هذه الاحكام الى قوة مادية .

٧ ــ اعلان هذه الانظمة سيزيد الوضع السياسي تعقيداً وسيسهم في تأجيج حدة الصراع السياسي بين الاسرة الحاكمة من جهة ، وفهد وآله تحديداً من جهة اخرى .

٨ ــ إن اعلان هذه الانظمة سيؤثر بشكل سلبي على الاوضاع الدستورية في الدول الخليجية المجاورة ، إذ لن تقبل العائلة المالكة بوجود انظمة أكثر تطوراً منها ، فضلاً عن أن مشايخ الخليج لا يرحبون بالتغيير من أساسه . إن أي خطوات دستورية يمكن أن تحدثها هذه البدان لا بدّ وأن تأخذ الوضع القائم في السعودية كنموذج أو سقف من الصعب تجاوزه . وهذا من شأنه أن يزيد المنطقة تنافضات جديدة وان يحدث تصدّعاً في العلاقات القائمة بين شعوب هذه المنطقة وأنظمتها ، وبين الانظمة فيما بينها .

بيان بشأن الإعتداء على المفكر الإسلامي الدكتور حسن الترابي

تعرّض الدكتور حسن الترابي ، الامين العام للمؤتمر الشعبي العربي والاسلامي لمحاولة اغتيال آثمة مساء الاثنين ٢٥ / ٥ / ١٩٩٢ م ، الموافق ٢٣ ذو القعدة ١٤١٢ هـ في مطار اوتاوا ، الذي توقف به أثناء جولة له في أوروبا وأمريكا الشمالية بغرض حمل الدعوة الاسلامية ، والقاء المحاضرات في عدد من الهيئات الاكاديمية والفكرية ومؤسسات صناعة السياسة العامة .

إن هذا الاعتداء على الدكتور الترابي ، المفكر والداعية الاسلامي الكبير ، والذي أثرى الحياة السياسية والقانونية ، وأسهم في دفع حركة الاجتهاد في العالم الاسلامي ، لهو تصعيد بالغ الخطورة على مستوى الخلاف السياسي في الساحة العربية والاسلامية .

إن من الصعب أن يتقبّل الرأي العام العربي والاسلامي دعاوى الديموقراطية والحريات من جهات تستخدم وسائل الاغتيال والعنف ، غير أن ما يحتاجه عالمنا اليوم هو اشاعة المزيد من روح التسامح والحوار .

ونود أن نؤكد نحن الموقعين أدناه ، أن نعبّر عن بالغ رفضنا واستنكارنا لهذا الحادث الاثيم ، سائلين الله عزّ وجل أن يحفظ الدكتور الترابي ، وأن يرد له عافيته ، حتى يواصل عطاءه .

الموقعون

١ ــ سالم عزّام ، المجلس الاسلامي الاوروبي ــ لندن
٢ ــ راشد الغنوشي ، حزب النهضة ــ تونس
٣ ــ نجم الدين أربكان ، حزب الرفاه ــ تركيا
٤ ــ محمد حسين فضل الله ، داعية اسلامي ــ لبنان
٥ ــ فتحي يكن ، داعية اسلامي ــ لبنان
٦ ــ خورشيد أحمد ، كاتب وداعية اسلامي ــ باكستان
٧ ــ عبد الباري عطوان ، صحافي ــ القدس العربي / لندن
٨ ــ د . برهان غليون ، الجمعية العربية لحقوق الانسان ــ باريس
٩ ــ فهمي هويدي ، كاتب اسلامي ــ القاهرة
١٠ ــ محمد جاسر فاروقي ، صحافي ــ لندن
١١ ــ مسعود الشابي ، مفكر قومي ــ تونس
١٢ ــ الفقيه البصري ، سياسي ــ المغرب
١٣ ــ عبدالله جاب الله ، سياسي ــ الجزائر
١٤ ــ إسحاق الفرحان ، سياسي وبرلماني ــ الاردن
١٥ ــ عدنان سعد الدين ، داعية اسلامي ــ سوريا
١٦ ــ إبراهيم المصري ، داعية اسلامي وصحافي ــ لندن
١٧ ــ تنظيم واسطي ، لجنة التضامن الاسلامي ــ بريطانيا
١٨ ــ يوسف إسلام ، داعية اسلامي ــ بريطانيا
١٩ ــ د . حسن هويدي ، مفكر اسلامي ــ سوريا
٢٠ ــ شريف بلقاسم ، سياسي ــ الجزائر
٢١ ــ د . بشير نافع ، مركز دراسات الاسلام والعالم ــ لندن
٢٢ ــ د . منازير إحسان ، المؤسسة الاسلامية ــ بريطانيا
٢٣ ــ توفيق الشيخ ، كاتب وسياسي ــ السعودية
٢٤ ــ محمد محمود الفاكوع ، كاتب اسلامي ــ لندن
٢٥ ــ د . عبد الحميد النجار ، مفكر اسلامي ــ تونس
٢٦ ــ د . عبدالسلام التراس ، استاذ جامعي ــ المغرب
٢٧ ــ غالي لو ، جماعة عباد الرحمن ــ السنغال
٢٨ ــ د . سيد متولي الدرش ، داعية اسلامي ــ لندن
٢٩ ــ إبراهيم الطيب ، رجل أعمال سوداني ــ لندن
٣٠ ــ غلام ساروارا ، كاتب اسلامي ــ لندن
٣١ ــ إقبال سكراني ، لجنة مسلمي المملكة المتحدة ــ بريطانيا
٣٢ ــ حافظ الشيخ ، صحافي وكاتب ــ البحرين
٣٣ ــ د . فاضل عويجة ، داعية اسلامي ــ المانيا
٣٤ ــ طفيل حسين ، البعثة الاسلامية ــ بريطانيا
٣٥ ــ د . محمود الخاني ، دار الرعاية الاسلامية
٣٦ ــ عادل عبدالمهدي ، مركز الدراسات والتوثيق الاسلامي ــ باريس
٣٧ ــ د . شهاب الدين الصراف ، مركز دراسات الاسلام والعالم ــ أمريكا
٣٨ ــ د . حسن مكي محمد أحمد ، كاتب اسلامي ــ السودان
٣٩ــ نبيل عبد الكريم ، صحافي ــ لندن
٤٠ ــ عصام يوسف مصطفى ، صندوق إنقاذ فلسطين ولبنان ــ لندن
٤١ ــ مناظير حسن مشهدي ، داعية اسلامي ــ كشمير
٤٢ ــ د . أيوب تاكور ، داعية اسلامي ــ كشمير
٤٣ ــ د . امان يار ، داعية ومجاهد ــ افغانستان
٤٤ ــ الشيخ محمد الغزالي ، داعية وكاتب ــ مصر
٤٥ ــ د . محمد عمارة ، كاتب ــ مصر
٤٦ ــ د. محمد سليم العوا ، قانوني وكاتب ــ مصر
٤٧ ــ د . جمال الدين عطية ، كاتب ــ مصر
٤٨ ــ عبد اللطيف عبد الله ، صحافي ــ كينيا
٤٩ ــ بروفيسور عبدالله الطيب ، أكاديمي وكاتب ــ السودان
٥٠ ــ الشيخ عبد الله الاحمر ، سياسي ــ اليمن
٥١ ــ الشيخ عبدالمجيد الزنداني ، داعية ــ اليمن
٥٢ ــ د . قاسم سلام ، سياسي ــ اليمن
٥٣ ــ عبد الحميد الحدي ، برلماني ــ اليمن

السياسة الخارجية للمملكة بعد أزمة الخليج

من التبعيّة الى التطابق التام مع السياسة الأميركية

عبد الله الحسن

لم تكن السياسة الخارجية للمملكة قبل أزمة احتلال العراق للكويت تتحرّك بشكل مستقل ، ولكنها كانت على أيّة حال تتمتع بقدر ما من الإستقلال ، خاصة في القضايا المصيرية التي ترتبط بالعالمين العربي والإسلامي .. وكانت المملكة حريصة على ألاّ تتخذ سياسات مناقضة بشكل صريح وواضح لتطلعات المسلمين والعرب ، بحيث يؤثر ذلك على مكانتها على الصعيد الداخلي ، وفيما عدا ذلك فإن سياستها ارتبطت بشكل شبه كامل بالموقف الأميركي .

غير أنه بعد أزمة الخليج الثانية التي نجمت عن غزو العراق للكويت ، لم يعد الأمراء السعوديون يأبهون أو يراعون أي مصلحة عربيّة وإسلامية ، وراحوا يتحركون بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأميركية ، يساعدها في ذلك الأجواء التي صنعها الإعلام السعودي على الصعيد الداخلي ، والتي تصوّر أن كلّ المسلمين والعرب أعداء ، وأن المملكة يجب أن تتخذ سياستها وفق مصالحها الخاصّة دون النظر الى مصالح البقيّة .

والمصالح هنا بالمفهوم السعودي تعني الإنجرار بشكل كامل في المخطط الغربي الذي لا يقيم أيّة وزن للإضرار التي ستلحق بالعرب والمسلمين .. فما كان بالأمس محرّما في المسلك السياسي ، أصبح اليوم مبعث فخر واعتزاز .. وبلا شك فإن هذه السياسة الجديدة المنتهجة في المجال الخارجي ، لن تؤلّب الرأي العام العربي والإسلامي على النظام السعودي فحسب ، بل ستضعف بشكل كبير وزن المملكة الخارجي التي ينظر الى سياساتها على أنها مجرد فرع للسياسة الأميركية .

وإذا كانت العائلة المالكة قد راهنت على السخط العام المحلي الذي أجّجته بسبب أزمة الغزو العراقي ، معتبرة ذلك فرصة يمكن استثمارها للعب دور المخلب للنمر الأميركي ، فإن هذا السخط سيتبدّد عمّا قريب ، وسيصحو المواطنون على فظاعة الأخطاء والخطايا ، وحينها لن تكون أمام العائلة المالكة من تبرير لأفعالها وستكتشف بأنها كانت ضارّة بها قبل غيرها .

في هذا المقال ، متابعة للتحوّل في سياسات المملكة الخارجية قبيل وبعد أزمة الخليج .

الموقف من القضية الفلسطينية

لم تكن السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية مخلصة ومبدئية في يوم من الايام ، ولكن الحسابات البراغماتية للوضع الداخلي والعربي ، وتأثير حركة التحرر الوطني العربية والعالمية جعلت هذه السياسة حذرة ووسطيّة .

فلكي تكتسب السلطة السعودية « شرعيتها » باعتبارها « حامية المقدسات الإسلامية » والقضية الفلسطينية في قلب هذا المفهوم ، كان لا بد لها من طرح تلك القضية بشكل يتمايز عن الطرح الامريكي والاوروبي ، وقد كان ذلك واضحاً منذ عهد الملك عبد العزيز ، مؤسس الدولة ، واستمر الموقف نفسه أثناء تولي إبنه سعود بن عبد العزيز السلطة ، فمن ضمن ماأعلنه وزير الدفاع في تلك الفترة محمد بن سعود ، أن السعودية لن تتوقف في استخدام النفط كسلاح سياسي ، اذا ما تمّ تجاهل الحقوق العربية في فلسطين . وفي عام ١٩٥٦م قامت الحكومة السعودية بحظر تصدير النفط الى بريطانيا وفرنسا احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر ، وفي ١٩٥٧م رفضت السعودية مبدأ ايزنهاور « ١ » .

أما اثناء حكم الملك فيصل الذي عبّر عن تمنياته بالصلاة في القدس ، فانه وبعد تجربة ١٩٦٧ وما رافقها من مظاهرات واضرابات عمالية محليّة أثناء الحرب ، فانه استخدم سلاح النفط فعلاً في ١٩٧٣ م ، وذلك بعد أن أقامت الولايات المتحدة جسراً جوياً مع اسرائيل . ورغم مواجهة السلطة السعودية لكافة القوى الثورية والراديكالية العربية ، وعداءها لجمال عبد الناصر ، الاّ أنها ظلت توافق على كل السياسات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمم العربية تجاه القضية الفلسطينية ، وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ، وتدعم المنظمات الفلسطينيّة « المعتدلة » .

واثر توقيع السادات معاهدة كامب ديفيد مع اسرائيل ، وكان ذلك في عهد الملك خالد .. اضطرت المملكة الى قطع علاقاتها ــ على الاقل علنياً ــ مع مصر .. أما الملك فهد ، فقد بذل كل جهده من أجل أن يكون الاعتراف باسرائيل مسلّمة « طبيعية » ، ورغم الاتجاهات التفاوضية في منظمة التحرير للسير على طريق التفاوض والتسوية ، الا أنه سبق الجميع ــ عدا السادات ــ في طرح مبادرة سلام تتكون من ثماني نقاط وذلك في عام ١٩٨١ ، من أجل التوصّل لتسوية عربية اسرائيلية ، وقد تضمّنت مبادرة فهد : الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة ، وحق الفلسطينيين في العودة لديارهم واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، وقد تحولت خطة فهد الى قرارات ملزمة خرج بها مؤتمر قمة الرباط ، حيث تبنّاها كاملة بما في ذلك البند السابع المثير والذي يعترف بحق اسرائيل في الوجود ، حيث نصّ على حقّ جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام .

وقد انعكست السياسة الوسطيّة السعودية هذه على كافة قرارات قمم مجلس التعاون الخليجي ، فقد طالبت القمة العاشرة للمجلس على سبيل المثال بـ « حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة الى وطنه ، واقامة دولته المستقلة ، ويؤمن الانسحاب الاسرائيلي من كل الاراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس

الشريف » « ٢ » .

وفي القمة الحادية عشرة قبيل اندلاع أزمة الخليج الثانية ، وفيما يخص القضية الفلسطينية ، رحّب مجلس التعاون الخليجي « بقرار مجلس الامن رقم ٦٨١ الخاص بتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة ، وبدعوته لعقد مؤتمر دولي للسلام خاص بالقضية الفلسطينية بمشاركة كافة الاطراف المعنية » « ٣ » .

من خلال هذه النظرة الخاطفة للسياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية نستنتج أنها كانت تؤمن بضرورة الانسحاب الكامل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وبحق العودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، وبضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط خاص بالقضية الفلسطينية باشراف ومن خلال هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن ، ومن ثوابت المملكة بشأن هذه القضية هو اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

هذا قبيل أزمة الغزو العراقي للكويت ..

أما بعدها ، فان السياسة الخارجية للسعودية تخلّت كلياً عن وسطيتها وحذرها خاصة بشأن الموضوع الفلسطيني المقدّس .. وبدل ذلك انقلبت الى موقع آخر ، أقلّ ما يقال عنه أنه متطابق تماما مع السياسة الخارجية الأميركية .

فبحجّة وقوف منظمة التحرير الفلسطينية الى جانب صدام ، بدأ السبّ العلني ليس لمنظمة التحرير الفلسطينية وقادتها فحسب ، بل وللشعب الفلسطيني ، وبدأ التنصّل التام من كافة الاطروحات السابقة ، وأوقفت المملكة الدعم المالي سواء لمنظمة التحرير أو غيرها من المنظمات التي كانت تتلقى الدعم الشعبي ، كما لم يتم تحويل أي مبلغ للمجاهدين الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة الذين لازالوا يواصلون انتفاضتهم الباسلة ضد العدو الصهيوني .. وبدل أن تحصر المملكة خلافها مع الأشخاص دون أن يؤثر على موقفها من القضيّة ــ وهو قول تردده الأجهزة الإعلامية السعودية فعلاً ولكن دون تطبيق ــ فإن المتضرر الأكبر كان القضيّة الفلسطينية ، حيث اصرّت المملكة على تبنّي موقف الولايات المتحدة بشأن المفاوضات السلميّة ، وأعطتها الأولويّة في سياساتها الخارجية .

ان المملكة لم تدعم المبادرة الاميركية ومؤتمر السلام حسب الشروط الاميركية والاسرائيلية فحسب ، بل لعبت دوراً نشطاً في الضغط على الاطراف العربية بمن فيهم الطرف الفلسطيني ، وذلك للقبول بحضور المؤتمر العتيد الذي أعدّ حسب المواصفات اليهوديّة . والمدهش أن الحكومة السعودية أعلنت عن « الإفراج » عن بعض التبرعات الشعبيّة وليس الرسميّة أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الاخير ، والذي كان يناقش قضية الموافقة على حضور المؤتمر من عدمه .. وفي نفس الوقت ظهرت بعض الاشارات السعودية الى الاردن بما فهم منه أن هناك امكانية لعودة العلاقات بين البلدين جزئياً بعد أن يوافق الأردن على حضور المؤتمر .

وتكررت الزيارات السعودية لسوريا من اجل اقناعها بحضور المؤتمر ، وأصرت السعودية على هذا الموقف حتى بعد أن أعلنت سوريا موافقتها على حضور المؤتمر على اسس ثابتة ورفضها للمؤتمر متعدد الاطراف ، ما لم يحصل تقدم في المباحثات الثنائية ، حيث اعلنت دول مجلس التعاون الخليجي ، وبقيادة السعودية ، موافقتها على حضور المؤتمر المتعدد الاطراف في ٢٧ / ١٠ / ١٩٩١ ، أي قبل انعقاد مؤتمر مدريد .

تخلّي الحكومة السعودية عن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني ، نزول عند الرغبة الاسرائيلية والاميركية

وفي ٢٨ / ١٠ / ١٩٩١ ، قام بندر بن سلطان سفير السعودية في واشنطن بزيارة لسوريا ، واجتمع لمدة ثلاث ساعات مع الرئيس الاسد ، وسبع ساعات مع نائب الرئيس عبد الحليم خدام من أجل قضية اساسية هي محاولة اقناع سوريا بقبولها المسبق لحضور مؤتمر موسكو ، حتى ولو لم تتعهد اسرائيل بمجرد تطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن .

وفي أثناء انعقاد مؤتمر مدريد في ٣٠ / ١٠ / ١٩٩١ فوجئت الوفود العربية بحضور بندر بن سلطان شخصياً للمشاركة في المؤتمر ، رغم أنه كان من المقرر حضور عبدا لله بشارة أمين عام مجلس التعاون الخليجي ، ولم يكن حضور بندر مستهدفاً دعم الموقف العربي ولا من أجل طرح قضية احتلال اسرائيل لجزر تيران وصنافير السعودية .. لقد حضر بندر المؤتمر وشارك فيه باعتباره « عضواً في الوفد الاميركي » كما قال دبلوماسي عربي ، حيث بدأ يمارس الضغط على الوفود العربية من أجل « انجاح المفاوضات » ، وأخذ هو وعبدالله بشارة في التحدث مع الوفد الاسرائيلي وكأنهما صديقان حميمان لاعضاء ذلك الوفد ، وسعى بندر بكل جهده من أجل « تخفيف الهجمة » العربية من أجل « السلام » كما قالت إحدى وكالات الأنباء الأجنبية ! .

وفي ١٨ نوفمبر ١٩٩١ اجتمع بندر بن سلطان بستين شخصية من زعماء اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة اعترف خلالها بحق اسرائيل في الوجود والامن ، وحسب مصدر سعودي مسؤول فإن الإجتماع كان من اجل « مواصلة الجهود التي كان قد بذلها خلال اجتماعات الوفود العربية بالوفد الاسرائيلي في مؤتمر السلام في مدريد » « ٤ » .

وفي أول خطوة من نوعها في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي ، قام وفد يضم ثمانية من زعماء الجالية اليهودية الاميركية بزيارة للسعودية ، عقد خلالها مباحثات مع كبار المسؤولين السعوديين والتقى خلالها بوزير الخارجية سعود الفيصل ، وسلمان بن عبد العزيز أمير الرياض ، وقال عضو الوفد اليهودي الاميركي هنري سيغمان بأن سعود الفيصل أبلغ الوفد بأن « السعودية تعترف بحق اسرائيل في الوجود .. وأن الصراع في الشرق الاوسط سياسي ، وليس دينيا » .. كما عبّر سيغمان عن رضاه عن مسار المباحثات وقال : « لقد استقبلنا هنا بأقصى درجات الحرارة والصداقة » .. والجدير بالذكر أن الوفد دخل السعودية برغم وجود تأشيرات سفر اسرائيلية على جوازات السفر « ٥ » .

وفي نفس الفترة ألغت السعودية كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، وحقوق الشعب الفلسطيني ، والدور المعادي لاسرائيل والصهيونية في المنطقة من كافة الكتب المدرسية الرسمية ، كما حضرت السعودية ، وكافة دول الخليج الاخرى ، مؤتمر موسكو للمفاوضات الاقليمية المتعددة الاطراف ، وذلك بالرغم من اصرار اسرائيل على زيادة النشاط الاستيطاني ، واصرارها على رفض الانسحاب من الاراضي المحتلة ، بالاضافة الى ممارساتها القمعية والتوسعية والوحشية في فلسطين المحتلة ولبنان ، وبالرغم من عدم حضور سوريا ولبنان والفلسطينيين وهم المعنيون بالقضية أكثر من أي جهة أخرى .. الامر الذي أدهش حتى الاميركيين ذاتهم حيث أسقط مؤتمر موسكو كافة محرمات الصراع العربي الاسرائيلي وأرسى قاعدة تعاون واعتراف متبادل بين اسرائيل والدول العربية في

ظل تجاهل تام للقضية الفلسطينية . لقد عبر مسؤول كبير في وزارة الخارجية الاميركية عن اندهاشه بالقول « ان عشر دول عربية حضرت هنا ــ موسكو ــ رغم معارضة السوريين ، ورغم علمهم بأن اشتراك الفلسطينيين محل شك ، وهذا يعني شيئاً رائعاً ، وقد لفت عدد منها الانظار الى الحقيقة المتمثلة في أن المرء لم يكن يحلم بمثل هذا التجمع قبل عامين » « ٦ » . وقد عبر شامير ذاته عن هذا الإنتصار بقوله : « ان اسرائيل تحصد الآن ثمار الدبلوماسية الاقتصادية لمحادثات السلام الخاصة بالشرق الاوسط ، والتي ساعدتها على الخروج من عزلتها الدولية ، وأن المؤتمر يتيح لاسرائيل فرصاً مسبوقة ويعزز موقفها ، ويوفر احتمالات مغرية أمام المستثمرين في الداخل والخارج » « ٧ » .

ما يمكن استنتاجه من كل هذا ، هو أن السياسة الخارجية السعودية حيال قضية الشرق الاوسط ، تخلت تماماً عن كل مفاهيمها السابقة وسياستها الوسطية الحذرة البراغماتية ، وأسقطت مجموعة مبادىء ما كان من الممكن لها التجرؤ على التنصل منها قبل حرب الخليج .

فقد حل محل المؤتمر الدولي للسلام برعاية هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن : مؤتمر السلام بالرعاية الاميركية . والدولة الفلسطينية المستقلة بما فيها القدس حل محلها مجرد شعار مقايضة الارض بالسلام . والنظام العربي والوحدة العربية حل محلهما نظام « شرق أوسطي » تكون فيه اسرائيل المركز التقني ، والسعودية والخليج الممول .. هذا إضافة الى تخلي السياسة السعودية عن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني نزولاً عند الرغبة الاسرائيلية والاميركية .

السياسة النفطية

بعد اكتشاف النفط في السعودية في أغسطس ١٩٣٥ م ، وتشكل « أرامكو » ــ شركة الزيت العربية الاميركية ــ من أربع شركات بترولية أميركية عام ١٩٤٤ ، أصبح البترول في السعودية تحت الهيمنة المباشرة للولايات المتحدة ، حيث كانت أرامكو تسيطر على كل مراحل الصناعات النفطية : التنقيب ، الاستخراج ، المعالجة ، النقل ، التسويق ، الا أنه ومع بداية نهوض حركة التحرر الوطني العربية والعالمية ، بدأت الحكومة السعودية تحاول الحصول على بعض الحقوق المنهوبة .

ففي عام ١٩٥٠م طالبت الحكومة السعودية في المفاوضات التي قادها الامير فيصل ، باعادة النظر في شروط امتياز ارامكو ، وتقدمت بمبدأ المشاركة المتساوية في الارباح مدعمة طلبها ببعض الحجج ، منها الاقتداء بفنزويلا التي حصلت في ذلك الوقت على حصة ٥٠ بالمائة من الارباح ، وبالفعل وقعت اتفاقية في ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٢م ، تنص على مناصفة الارباح « ٨ » ، وفي عام ١٩٥٧ تم التوصل الى اتفاق تدفع الشركة بموجبه ١٠٠ مليون دولار كمستحقات للامتياز ، كما تمكن عبدالله الطريقي وسعودي آخر من الدخول الى مجلس ادارة الشركة ، وقد حاول الطريقي كما هو معروف كسر نظام الامتيازات الاستعماري وسعى الى زيادة السيطرة السعودية على ارامكو في كافة المستويات ، وجعل ارامكو شركة مشتركة ، كما أعطى الشركات النفطية الاخرى امتيازات أكثر نفعاً للمملكة على الاراضي التي تعيدها ارامكو ، وطرح فكرة الدعوة لعقد المؤتمر النفطي العربي الذي عقد في ابريل ١٩٥٩ م في القاهرة ، رافعاً شعار « نفط العرب للعرب » ، وتوزيع العائدات النفطية على اساس احتياجات الامة العربية ، واعادة النظر في الامتيازات النفطية . ثم بادر في انشاء « اوبك » عام ١٩٦٠م في بغداد ، حيث كانت السعودية أحد الاعضاء المؤسسين الخمسة لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط « السعودية ، ايران ، العراق ، الكويت ، فنزويلا » « ٩ » ، وثبتت أوبك في قمة أهدافها : « تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الاعضاء وتحقيق أحسن الوسائل للمحافظة على مصالحها أفرادياً وجماعياً » ، و « اعطاء العناية الكاملة دائماً لصالح الدول المنتجة » « ١٠ » ، الامر الذي دفع الشركات النفطية الغربية الناهية الى ممارسة ضغوطاتها من أجل إزاحة الطريقي وقد تمّ ذلك فعلاً في مارس ١٩٦٢م .

الا أن افكار الطريقي وأوبك في ظل النهوض العربي بقيت حية ، ولم تستطع العائلة المالكة العودة الى الوضع السابق كمنتجة أساسية للخدمات . ففي نوفمبر ١٩٦٢ م ، تم انشاء المؤسسة العامة للمصادر النفطية والمعدنية « بترومين » كأول مؤسسة وطنية تهتم بشؤون النفط والمعادن ، وبدأت الحكومة السعودية مباحثات مع ارامكو حول مبدأ « المشاركة » في عام ١٩٦٤ م ، وذلك لقطع الطريق أمام دعوات التأميم من ناحية ، ومن أجل الحصول على مكتسبات وطنية أفضل ، وبالفعل وافقت الشركات النفطية العاملة في البلاد على مبدأ « المشاركة » وذلك في مارس ١٩٧٢م في مجال الانتاج فقط ، وحين قامت حرب اكتوبر ١٩٧٣ م ، اضطرت السعودية للموافقة ، في مؤتمر أوبك الذي عقد في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣م في الكويت على خفض الانتاج بنسبة ١٠ بالمائة ، وارتفع سعر البرميل حتى بداية ١٩٧٤م أربع مرات « ١١ » ، وبذلك تمّ تحطيم نظام الاسعار اللصوصي الاحتكاري للشركات النفطية .

وحين قامت ليبيا في يونيو ١٩٧٣ م بتأميم الشركات البترولية ، وكذلك العراق في أكتوبر من نفس العام .. بدات المملكة في مفاوضات للسيطرة الكاملة على « أرامكو » .. ولم توافق أرامكو على ذلك إلاّ مرغمة وفي وقت متأخر ، وبالتحديد في فبراير ١٩٨٠م وبشروط مجحفة للجانب السعودي . إلا أن ما تمّ اتخاذه يعدّ خطوة أخرى للامام باتجاه السيطرة على الثروة النفطية .

ومع نهاية السبعينات ، بدأت السعودية تجذب الشركات الغربية واليابانية ، وليس الاميركية فقط كما كان الحال سابقاً ، للاشتراك في المشاريع والاستثمارات التي تقام ، وبدأ التفكير في اقامة مشاريع صناعية ضخمة للصلب والبتروكيماويات في الجبيل وينبع ، وبدأت معها عملية الولوج في عملية تصنيع النفط ، الامر الذي كان مرفوضاً لدى الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص ، باعتبار أن دول العالم الثالث وفي مقدمتها المملكة تنحصر مهمتها في مجال تصدير المواد الخام في التقسيم الدولي للعمل .

ورغم أن الصناعات البتروكيماوية هي صناعات تحويلية لحد الآن وليست مرتبطة بالسوق الداخلي ، ولا تقدم بضائع مكتملة .. الا أن ما تمّ إنجازه يعدّ مرحلة وسطية باتجاه التصنيع الكامل ، وتعدّ خطوة مهمة للامام في تحويل البلاد الى دولة صناعيّة . وقد قال وزير الصناعة والكهرباء آنذاك الدكتور غازي القصيبي في يناير ١٩٧٩م : « إن المشاريع الصناعية في ينبع والجبيل سيتم انشاؤها بالتعاون مع الشركاء الغربيين ، واذا امتنعوا فبدونهم . إن بعض المستشارين يتحدثون عن حتمية فائض الانتاج الذي يهدد الصناعة النفطية العالمية ، وهم ينصحوننا بصورة غير مباشرة باعطائهم مشاريعنا النفطية . ولكننا نقول لهم : اعذرونا أيها السادة ، لا يمكن ارجاع مسيرة الزمن الى الوراء ، فنحن لن نستمر بالقيام بدور منتج الخدمات الى الابد ، بل سنعتبر النفط ركيزة لصناعتنا وسنبيعه بالتالي بعد معالجته بأغلى الاسعار » « ١٢ » .

ومع بداية الثمانينات ، وبعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية ، لم تلب السعودية بشكل كامل احتياجات أمريكا والغرب ، فرغم أنها أبقت أسعار نفطها أقل من منافسيها في أوبك ، وأنتجت أكثر من ٥,١٠ مليون برميل يومياً ، الا ان ذلك أقل بكثير مما كانت تخطط له الحكومة الاميركية برفع الطاقة الانتاجية الى ١٤ ــ ١٦ مليون برميل يومياً .. وقد كانت المملكة حينها تتماشى الى حدّ كبير مع سياسات أوبك ومع مصالحها ، مما أدى الى ارتفاع أسعار برميل النفط في تلك الفترة . وأثناء حقبة الثمانينات ، وحتى بعد انتهاء فترة « الطفرة النفطية » وانخفاض أسعار النفط ، ظلّت السعودية تقوم بنفس الدور التوفيقي الذي يراعي بالدرجة الأساس مصالح المستهلكين مع قليل من المراعاة لمصالح المنتجين ومن بينها المملكة نفسها ، التي رفضت رفع اسعار النفط وزادت من طاقتها الإنتاجية ، وكانت بين الفينة والأخرى تراعي مرغمة الظروف الجارية في المنطقة ، فتخفض الانتاج تارة وترفع الاسعار تارة أخرى بما يراعي مصالحها ولكن بدون أن تستفز بقية

دول الاوبك والشعوب العربية بشكل مثير .

ويمكن الاستنتاج من خلال مسيرة السياسة النفطية السعودية قبل حرب الخليج ، أن هذه السياسة كانت تابعة للسياسة الاميركية والشركات النفطية ، الا أن ذلك لم يمنع السعودية من التمايز عن الموقف الاميركي سواء في مقدار الطاقة الانتاجية التي ترغب الولايات المتحدة في زيادتها ، أو في مستوى الاسعار .

أما بعد حرب الخليج التي نشأت بسبب الغزو العراقي للكويت ، ورغم التكاليف الباهظة التي دفعتها السعودية باعتبارها مموّلاً للحرب « ٣٥ مليار دولار » على الأقل ، ورغم العجز المتواصل في الميزانية السنوية والذي بلغ في ميزانية ١٩٩٢م « ٨ مليارات من الدولارات » أي بزيادة ٢٠ بالمائة عن عجز السنتين السابقتين ، ورغم ما قدمته المملكة بلا ثمن من وقود وخدمات لآلة الحرب وجنودها ، فانها لم تهتم بسد العجز في ميزانيتها ، ولا بسد تكاليف الحرب ، ولا بالحالة الاقتصادية المتردية وأوضاع العاطلين عن العمل الذين بلغوا اكثر من نصف مليون من المواطنين ، بل أغرقت السوق بالنفط السعودي الذي عوّض حصة العراق والكويت معاً وزاد عليها ، الامر الذي أدى الى انخفاض الاسعار أثناء الحرب وبعدها ، وأجهضت بذلك كافة الآمال المعلّقة على زيادة أسعار النفط بشكل يعيده الى ما قبل أزمة الأسعار في منتصف الثمانينات .

كانت الإدارة الأميركية قد اتفقت قبل تحريك جنودها الى الأراضي السعودية مع الملك فهد بأن يحول دون زيادة أسعار النفط زيادة خطيرة .. وقد تلقّى « الرئيس الأميركي ـ أكثر من مرة ـ تأكيدات من المسؤولين السعوديين بأن السعودية سوف تضخ أكبر كميات تستطيعها من النفط بهدف الحفاظ على الاسعار وبالتالي تسهيل خروج الولايات المتحدة من حالة الركود الاقتصادي التي تواجهها » « ١٣ » .

وحتى بعد انتهاء حرب الخليج ، استمرت الحكومة السعودية في الحفاظ على تعهداتها لأميركا بأن تدعم المخزون الإستراتيجي الأميركي من النفط ، وأن تحافظ على الأسعار منخفضة لمساعدة الإقتصاد الأميركي الذي يعاني من الركود .

ففي أثناء زيارة نائب وزير الطاقة الأميركي هنسن مور لدول الخليج قال : « أرسلني الرئيس جورج بوش الى هنا لأن اقتصادنا يحتاج الى مساعدة » « ١٤ » . وتحدث عن ترتيبات لعقود طويلة الاجل للمساعدة في تقديم النفط للاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأميركي . وفي نفس الفترة اطلقت معظم دول مجلس التعاون الخليجي مشروعات لزيادة طاقتها الانتاجية ، ويتوقع أن تزيد هذه المشروعات التي قدرت بـ ٥٠ مليار دولار ، القدرة الانتاجية للسعودية والامارات معاً من ١١ مليون برميل يومياً الى ١٥ مليون برميل يومياً « ١٥ » .

نستنتج من كل ذلك أن السياسة النفطية السعودية بعد أزمة الخليج قد تخلّت تماماً عن « توازنها » وأصبح النفط السعودي والخليجي مرتهن كلياً للمصالح الاميركية ، وبذلك تخلصت الشركات النفطية الغربية من اوبك التي بقي وجودها شكلياً ، ولبيت كافة مطالبها برفع الطاقة الانتاجية وخفض الاسعار . إن سياسة السعودية ليست متطابقة كلياً مع حاجات وسياسات اميركا ، بل وتموّل صراعها مع كافة شعوب الارض .

التسلح والامن

بعد تقلص النفوذ البريطاني ، واكتشاف النفط ، أصبحت السعودية وفي وقت مبكر مرتبطة أمنياً بالولايات المتحدة ، ففي فبراير ١٩٤٣م وجه الرئيس الاميركي روزفلت رسالة الى الكونغرس حدد فيها أن « الدفاع عن السعودية ذو أهمية حيوية للولايات المتحدة » « ١٦ » . وفي ذلك الحين لم يكن ذلك التحديد من أجل حماية تدفق النفط فقط ، بل كان مرتبطاً أيضاً بالمصالح الاستراتيجية العسكرية الاميركية .. ففي عام ١٩٤٦م بدأ في الظهران ببناء قاعدة للقوات الجوية الاميركية التي قامت بدور مهم واستراتيجي في الحرب الكورية .. ومنذ عام ١٩٥١م تتواجد في البلاد بعثة تدريب عسكرية أميركية كما يؤدي « سلاح الهندسة الاميركي » منذ ١٩٦٥م دوراً بالغ الحيوية في الحفاظ على العائلة المالكة .

وفي فترة نهوض حركة التحرر الوطني العربية والعالمية والاضرابات العمالية في منطقة البترول ، وكذلك الإحتجاج الشعبي الواسع ضد وجود القاعدة العسكرية الأميركية في الظهران عام ١٩٥٦م .. لم تجدد الحكومة السعودية اتفاقية تأجير القاعدة وانتهى العمل في القاعدة في ١٤ فبراير ١٩٦٢ م .. على الأقل بصورة رسمية ، وإن كانت كل المعطيات تشير الى تواجد أميركي قوي في القاعدة نفسها .

ويمكن القول أنه ومن ذلك التاريخ وحتى ازمة الخليج ، لم تسمح السعودية بوجود قواعد عسكرية اجنبية على اراضيها ، ولم تسمح ـ حسب التصريحات الرسمية المعلنة ـ لسلاح الطيران الاميركي باستخدام المطارات السعودية الا ان الحكومة السعودية أعطت موافقتها على وجود عسكري أمريكي في الخليج ووجود عسكري على شكل قواعد في كل من عمان والصومال والبحرين ، وزادت الروابط الامنية والعسكرية بينها وبين الولايات المتحدة كتعويض عن تعطيل العمل في القاعدة .. ففي يناير ١٩٦٥م وافقت الحكومة الاميركية والبريطانية على بناء نظام للدفاع الجوي في المملكة ، وفي ١٩٦٦م صادقت الحكومة الاميركية على وعد الرئيس كندي بضرورة الحفاظ على أمن ووحدة المملكة « ١٧ » . ومنذ ذلك الحين أصبحت السعودية سوقاً أساسياً للمنتجات العسكرية الاميركية ، حيث توسعت بصورة انفجارية ، وأقيمت المنشآت العسكرية والأرضية التحتية الهامة للتدخل الأميركي وقت الضرورة ، خصوصاً في فترة الفور النفطية التي بدأت عام ١٩٧٣م واستمرت حتى منتصف الثمانينات .

والحقيقة فإن حصة الدفاع والامن ، منذ ذلك الحين وحتى الان ، تستحوذ على ما نسبته ثلاثين بالمائة من أي ميزانية سنوية .. واحتلت السعودية المركز الاول في مستوى نفقات الدفاع لكل فرد من السكان ، والتي بلغت « ٢٠٠٠ » دولار في العام بينما هو في الولايات المتحدة ذاتها لا يزيد عن « ٥٢٠ » دولار في العام ، ولسنا بصدد تعداد المصروفات السنوية في تلك الاعوام على ميزانيات السلاح ، الا انه تكفي الإشارة الى أن المصروفات التي انفقت على التسلح والدفاع منذ منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات ، بلغت حوالي « ٢٠٠ » مليار دولار ! .

إن هذه المصروفات تزيد عن امكانيات القوات المسلحة السعودية في عملية الاستيعاب والاستخدام للأسلحة المشتراة ، وهذا ما أثبته بوضوح حرب الخليج الاخيرة ، وقد قال الجنرال شوارزكوف قائد قوات التحالف بعد حرب الخليج في معرض تقييمه لأداء القوات السعودية : « إن الاداء العسكري للقوات السعودية والكويتية كان بالغ السوء ، وكان أقل من أداء القوات السورية والمصرية » .. وأشارت مذكرة أعدتها لجنة متخصصة بتقييم أداء القوات المتحالفة خلال الحرب الى : « أن العسكريين المصريين والسوريين ، ورغم أن كثيراً منهم لم تتح له فرصة التدريب على الخطط العسكرية التي تتبع الفلسفة القتالية الغربية وبعضهم لم يكن قد استعمل من قبل التجهيزات ذات المنشأ الغربي ، الا أنهم أظهروا سرعة فائقة في استيعاب المستجدات ، كما ظهر أنهم جميعاً يفهمون المعاني المختلفة للحرب ، بخلاف العسكريين التابعين لدول مجلس التعاون الخليجي الذين رغم أنهم قد تدربوا جميعاً على النمط الغربي ، الا ان العقيدة القتالية التي كانوا يحملونها ، كانت تجعلهم أشبه بالجنود المستجدين منهم بالمحاربين المحترفين » « ١٨ » .

اذا كانت المصروفات وسيلة رئيسية من وسائل استنزاف الثروة « البترودولار » واحدى دعائم المجمع الصناعي العسكري ، إلاّ أنها الى جانب ذلك وسيلة لتراكم ثروة الامراء الذين يستلمون الرشاوى على تلك الصفقات ، كما أنها جاءت في سياق محاولة النظام السعودي أن يلعب دور شرطي الخليج في غياب الشاه وبانشغال العراق وايران في الحرب ، والتي ساهمت العائلة المالكة في إشعال أوارها بهدف اضعاف البلدين ، وقد استهدف إنشاء مجلس التعاون الخليجي لتحقيق استراتيجية عسكرية وأمنية يكون

للسعودية فيها الدور الرئيسي بالارتباط مع الغرب ، ولكن بقي الهدف المعلن للمجلس في المجال العسكري والامني يتمركز حول عبارة أن « امن الخليج هو من مسؤولية الدول المطلة عليه » .

ويمكن القول أن سياسة السعودية في مجال التسلح والامن قبل حرب الخليج ، كانت تابعة للغرب عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص ، واعتبرت بحق أكبر أسواق الخليج . ولكنها في المقابل اعتبرت أن أمن الخليج من مسؤولية دوله ، وكانت ترفض التواجد العسكري الاجنبي المباشر بشكل قواعد على أراضيها وذلك مراعاة للظروف الداخلية والعربية والعالمية .

أما بعد أزمة الخليج ، فان محرمات الماضي تساقطت الواحدة تلو الأخرى ، فالسعودية لم تستمر بعد الأزمة في نهجها الغبي في شراء الأسلحة وما يرافق ذلك من فضائح ورشوات للأمراء الكبار ، حيث بلغت نفقات الدفاع لميزانية ١٩٩٢م ، ١٤,٥ مليار دولار وهو مايعادل ٣٠ بالمائة من حجم الميزانية ، وذلك رغم فشل هذا النهج في أول محنة واجهها في حرب الخليج .. لم تستمر المملكة في نهجها هذا فحسب بل انها بدأت تقبل بالتواجد العسكري المباشر على أراضيها ليس فقط أثناء الحرب كما أعلن سابقاً ، بل بتواجد دائم ، وقد أشارت العديد من المصادر الغربية الى توقيع اتفاقات عسكرية ثنائية بين المملكة والولايات المتحدة تسمح للأخيرة نشر قواتها في أراضي المملكة ، مع إعطائها تسهيلات واسعة في القواعد العسكرية السعودية ، ويشير الغربيون الى حقيقة ان آلافاً من القوات الأميركية لا تزال متواجدة على الأراضي السعودية رغم مرور مدة غير قصيرة على نهاية أزمة الخليج .

ويلخص الكاتب الاميركي دان تسيرفي حقيقة موقف السعودية ودول الخليج على لسان مسؤول خليجي كبير نسب اليه القول : « يجب أن تسيطر الولايات المتحدة الاميركية على المنطقة ، لأنها سيطرة حميدة ، والعرب الذين يفكرون بطريقة مختلفة أو يعارضون ذلك متخلفون ، فقد أوضحت حرب الخليج أن هناك رئيساً واحداً لهذا العالم ونحن دول الخليج نجلس في المقعد الامامي للعالم العربي ، أما الاخرون فعليهم أن يجلسوا في المقاعد الخلفية » « ١٩ » . وقال مسؤول خليجي كبير : « أن الله سبحانه سخّر لنا القوة العسكرية الاميركية والاوروبية كما حطّم وقوّض أركان ودعائم القوة الكافرة والملحدة في الاتحاد السوفيتي » « ٢٠ » .

ورغم أن السعودية لم تعلن كالكويت عن معاهدات الدفاع والامن التي أبرمتها مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، الا أن عدم اعلان السعودية يعود بالاساس الى الوضع الداخلي المتأزم الذي يرفض إعطاء أيّ تنازل من شأنه ان يسمح بتواجد أميركي في البلاد .

وفي الواقع العملي ، لاتزال تتواجد قوات أميركية على الاراضي السعودية ، ليس على شكل بعثات تدريب أو « سلاح مهندسين » بل كقوات دفاع واحتلال ، وقد أكد بيت وليامز المتحدث باسم وزارة الدفاع الاميركية ، أن الولايات المتحدة تريد نشر ٣٠٠ دبابة من نوع ابرامس و ٣٠٠ عربة قتال من طراز براولي واعتدة أخرى على الأراضي السعودية ، وأنه عندما تنشر واشنطن معدات سكرية فلكي تستعملها الولايات المتحدة حصراً « ٢١ » . كما صرح قائد القوات الاميركية هارو الذي خلف شوارزكوف بأن الولايات المتحدة ستبقي على ٢٥ ألف عسكري في الخليج للحفاظ على مصالحها .

وهذا كله أودى بـ « اعلان دمشق » ــ الذي ابرم بعد حرب الخليج والذي ربط بين قضية الامن في الخليج بتواجد عسكري عربي من الدول التي

اضافت المملكة الى نهج التسلح الجنوني الذي سلكته في الماضي ولاتزال ، قبولاً بالتواجد العسكري الاميركي المباشر ، ومنح تسهيلات واسعة للقوات الأميركية

وقفت الى صف الخليج « مصر وسوريا » ــ الى الهاوية ، فاعلان دمشق الذي تحدث نصّه الاصلي عن أن « القوات السورية والمصرية على أرض الخليج ، نواة قوة سلام عربية تضمن أمن الدول العربية في منطقة الخليج » ، تمّ استبداله ليصبح « أن مشاركة القوات المصرية والسورية في تحرير الكويت تعدّ نموذجاً لتطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك ، والتعاون الاقتصادي لدول الجامعة العربية ، وتأكيد حق كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي في الاستعانة بقوات مصرية أو سورية على أراضيها اذا رغبت ذلك » « ٢٢ » ، وهذا يعني بكل وضوح تحويل اعلان دمشق في شقّه الامني الى كليشات فارغة ، بينما يتمّ تقديم التنازلات السيادية للغرب من أجل توفير الأمن لدول الخليج .

الموقف من الحركات الاسلامية

ان علاقة الحكام السعوديين بالدين الاسلامي مرتبط بالحركة السلفية الوهابية التي برزت في القرن الثامن عشر ، والتي ارتبط بها محمد بن سعود ، حاكم الدرعية انذاك ، وأسهم في دعمها وانتشارها ، كما أسهمت هي في اعطاء الغطاء « الشرعي » لتوسعاته وحروبه .

أما الدولة السعودية الحديثة ، فقد كانت نشأتها مرتبطة بحركة « الاخوان » التي برزت حوالي عام ١٩١٤م ، والتي لم تساهم فقط في اعطاء « الغطاء الشرعي » واستخدام الاسلام كشعار لتوسيع وتوحيد أجزاء الجزيرة ، بل ساهمت كجيش حقيقي عقائدي يهدف الى نشر التصوّر السعودي للإسلام ، وكان يهم الملك عبد العزيز توسيع وتثبيت دعائم سلطته ، بربط مشروعه السياسي بحركة دينية بهدف تحقيق التسلط السياسي . بدليل أن من قضى على حركة « الاخوان » ذاتها والتي كانت أساس تكوين المملكة ، هو عبد العزيز نفسه ، وذلك في عام ١٩٣٠م « ٢٣ » ، وذلك بعد استنفذ اغراضه منها .

الا أن الاسلام كشعار أيديولوجي بقي مستخدماً من قبل السلطات السعودية على اختلاف فتراتها لكونها دولة حاضنة لأقدس الاماكن الاسلامية ، ولتطويع الاسلام ليكون الغطاء الايديولوجي الذي تواجه به خصومها ومنافسيها السياسيين في الخارج كما في الداخل ، وحتى ضد أتباع المذهب الرسمي نفسه .

فباسم الإسلام تمّت مواجهة التيارات القومية وغيرها باعتبارها تدعو الى الإلحاد ، وليس محاربة العائلة المالكة ! . لقد رفع الملك سعود في ٢١ مايو ١٩٦١ م في كلمة له أمام الحجاج شعار « الإتحاد الإسلامي » للدفاع عن مصالح الاسلام في العالم قبالة المشروع الوحدوي الناصري « ٢٤ » ، وأنشئت « منظمة المؤتمر الاسلامي » في ١٩٦٨م وباقتراح وتبني النظام السعودي لمواجهة المخاطر المحدقة به ولتوفير المزيد من الشرعية الدينية لتقوية ذاتها ولمواجهة الخصوم .

إن أحد أهم أسباب انتعاش كافة الحركات الإسلامية السنيّة في الستينات والسبعينات ، ليس فقط فشل المشاريع السياسية القوميّة ، بل وأيضاً بسبب التمويل السعودي لها ، ومحاولة تلك الحركات استثمار الواقع السياسي المتناقض من أجل ترسيخ قواعدها في الأرض ، وإن كانت في داخلها لا تكن احتراماً للنظام السعودي ولا تعترف حتى بمرجعيته الدينية ، وهو الأمر الذي اتضح بمجرد قيام العراق بغزو الكويت .

لقد ساهمت المملكة في دعم التيارات الدينية لمحاربة خصومها السياسيين في الداخل ولمقاومة الموجات السياسية التي كادت حينها تعصف بالنظام السعودي ، ولكي يتمّ الإنتصار

للغرب في قبال الشيوعيّة ! ، حيث من المعلوم ان الولايات المتحدة كانت تؤكد على دعم كل ما يمكن أن يقوي صمود الدول في مقابل التمدد الروسي ، وكان الإسلام أول حائط يمكن الإستناد عليه باعتباره يمثل النقيض للفكر الإلحادي ، وهذا ما دعا سيد قطب الى وصف المحاولات التي تبذلها السعودية واميركا بأنها كانت تريد نشر « الإسلام الأميركي » .

وبانتصار الثورة الاسلامية في ايران والاثر الواسع الذي تولد عنها نتيجة موقف ايران من القضية الفلسطينية ومن الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص ، كشف الى حد كبير مدى « براغماتية » الشعار الاسلامي السعودي ، وبرزت في ذلك الحين تعبيرات « الاسلام الاميركي » و « الاسلام الثوري » ، وبرز بالتالي تحدي جدي أمام نموذج الدولة التي يقوم عليها « الاسلام السعودي » .

كان موقف الحكومة السعودية « المسلمة » من ايران وبالذات أثناء الحرب العراقية الايرانية ، حيث وقفت الى جانب عدو تقليدي « الحكم العلماني الإلحادي في العراق ! » ضد ايران ، أحد الشواهد الأكثر بروزاً في ايضاح حقيقية « اسلامية » الشعار السعودي .

بدأ خطر الحركات الإسلامية يبرز للعيان منذ بداية الثمانينات الميلادية ، وكانت الحكومة السعودية تقدم رجلاً وتؤخر اخرى في دعمها لتلك الحركات ، فقد شعرت بأنها بدأت تتحوّل الى كتلة سياسية خطرة معارضة بشكل تقليدي لكل الأنظمة المتغربة الحليفة للنظام السعودي نفسه ، ولكنها كانت في الوقت نفسه تساير بعض تلك الحركات خشية أن تفقد ما تبقى لها من سمعة دينية ، إذ أن ذلك الدعم كان مجرد غطاء شرعي للحكم السعودي .

ولم يظهر معارضة تبنّي المملكة لما يسمّيه الغرب بالإصوليّة الإسلامية وبشكل جليّ إلاّ بعد حرب الخليج التي ترافق معها تغيّرات كبيرة في المعسكر الإشتراكي الذي سقط وسقطت الشيوعية معه ، وحينها ظهر التطابق مع الموقف الاميركي والغربي لمحاربة ما يدعونه بالإصوليّة الإسلامية التي تمثّلها الحركات الإسلامية في البلدان العربيّة والإسلامية .

كان من البديهي أن يترافق نمو الحركات الإسلامية وتحوّلها الى قوّة سياسية ان تتناقض بشكل قوي مع الغرب وسياساتها وتوابعه من الأنظمة العربية والإسلامية وبينها النظام السعودي ، الذي فصّل بعد حرب الخليج واتخاذ الحركات الإسلامية موقف النقيض له ، معاداة كل التيارات الإسلامية حتى الأفغانيّة منها الى كانت تحارب نظاماً شيوعياً صرفاً ، وهذا ما أدّى الى فقدان النظام سمعته الدينية في الداخل والخارج .

ويمكن بسهولة رصد التحوّل في مواقف النظام السعودي تجاه الحركات الإسلامية ، أنه كان أول الداعمين للإنقلاب العسكري الذي أتى بمحمد ابو ضياف الى السلطة في الجزائر ، ومن موقفه من نظام الحكم في السودان الذي يحظي بدعم الجبهة الإسلامية القومية ، ومن موقفه من حركة النهضة والحركات الأفغانية المتشددة ضد المشاريع الغربية وغيرها .

أما في اليمن الذي كان على الدوام مسرحاً للتدخلات السعودية فقد أخذ الموقف شكلاً آخر ، حيث لازال الدعم مستمراً للحركة القبلية السلفيّة هناك مادامت معادية للوحدة والديموقراطية في اليمن الموحد .

إن حماس المملكة لمجمل المشاريع الدينية قد انخفض بشكل كبير بعد أزمة الخليج ، فحتى « منظمة المؤتمر الاسلامي » التي أنشأتها لاغراضها الخاصة ، أخذت منها موقف اللامبالاة في المؤتمر السادس الذي انعقد بعد حرب الخليج

انخفض حماس المملكة لمجمل المشاريع الدينية بعد أزمة الخليج ، وأصبحت سياستها عدائية ضد الحركات الإسلامية التي كانت تموّلها ، والتي هي اليوم شديدة العداء للغرب

في السنغال وأسقط لأول مرة منذ ١٩٨١م شعار « الجهاد » لتحرير القدس والاراضي العربية المحتلة .

بل أن موقف المملكة من الدول الاسلامية الناشئة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، كان لا إبالياً ، ولا يحمل رسالة دينية كما كان في الماضي حتى ولو بشكل عرضي ، فكل الإهتمام بها محدود ولأغراض تنافسيّة محضة وبناء على نصائح غربية متخوفة من الإسلام الناهض هناك ، وكما قال ديلوماسي عربي « فان السعودية ومصر قلقتان من اطلاق يد ايران في هذه الجمهوريات وهما تريدان جذب المسلمين في هذه الجمهوريات بسرعة ، وضمان أن يكون لهما موطيء قدم هناك قبل أن يسيطر الايرانيون على الامور » [٢٥] .

خلاصة

ان السياسة الخارجية السعودية ، كات تابعة وداعمة لسياسة واشنطن والغرب باستمرار ، الا أن تمايزاً كان يحصل تجاه مجمل السياسات الخارجية ، وبالذات في مجالي النفط وقضية الشرق الاوسط ، وذلك لاعتبارات معينة ، على رأسها نهوض حركة التحرر الوطني العربية ، ومراعاة ما يجري على الساحة العربية والاسلامية ، الا أن التمايز ذهب أدراج الرياح بعد حرب الخليج ، بحيث أصبحنا لا نكاد نرى أي فارق بين السياستين الاميركية والسعودية تجاه كافة القضايا المطروحة ليس فقط بشأن القضية الفلسطينية والنفط ، بل حتى في الموقف من القوى الاسلامية رغم أن الحكومة السعودية تكتسب « شرعيتها » امام مواطنيها وأمام العالم من الإلتصاق الصفيق بدعاوى اسلامية .

كما ان السعودية لا تكتفي اليوم باقتفاء أثر السياسة الخارجية الاميركية ، بل هي تقوم بدور الممول لها في ظل الركود الاقتصادي الأميركي ، مما يعطي فرصة اكبر للهيمنة الاميركية على العالم .

وأخيراً فإن التطابق بين السياستين السعودية والاميركية يجعل من الصعب للغاية اعتبار السعودية بلداً مستقلاً ، ان احتلال الولايات المتحدة لمنابع النفط والهيمنة السياسية والاقتصادية الكاملة على السعودية والخليج ما هو في الاخير الا عودة جديدة وبأشكال جديدة لعصر الاستعمار المباشر .

.....

« ١ » السعودية والغرب ا . ياكوفليف ــ الحقيقة بريس
« ٢ » « ٣ » السفير ٢١ / ١٢ / ٩١
« ٤ » الجزيرة العربية العدد الحادي عشر . ديسمبر ١٩٩١
« ٥ » السفير ٢٣ / ١ / ٩٢
« ٦ » « ٧ » السفير ٣١ / ١ / ٩٢
« ٨ » « ٩ » السعودية والغرب ، مصدر سابق
« ١٠ » الاستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة اوبك ــ أحمد محمد طاشكندي ، مطبوعات تهامة
« ١١ » « ١٢ » السعودية والغرب ، مصدر سابق
« ١٣ » السفير ٦ / ١٢ / ٩١
« ١٤ » « ١٥ » السفير ١٧ / ١ / ٩٢
« ١٦ » « ١٧ » السعودية والغرب ، مصدر سابق
« ١٨ » الجزيرة العربية ، العدد السادس يوليو ١٩٩١
« ١٩ » السفير ١٥ / ١ / ٩٢
« ٢٠ » السفير ٢١ / ١٢ / ٩١
« ٢١ » السفير ٢٦ / ١٠ / ٩١
« ٢٢ » السفير ١٥ / ١ / ٩٢
« ٢٣ » السعودية والغرب ، مصدرسابق
« ٢٤ » الجزيرة العربية العدد العاشر نوفمبر ٩١
« ٢٥ » السفير ١٧ / ١ / ١٩٩٢

وجاء دور السعودية

الكـواشف الجليّـة في كفـر الدولـة السعودية

المؤلف مرشد بن عبد العزيز بن سليمان النجدي

واضح من عنوان الكتاب أن محور بحثه هو « تكفير » الدولة ، وسيأتي بعدئذ تكفير القائمين عليها ، والمنتسبين اليها والعاملين فيها دعماً لكيانها .. والكتاب الذي صدر قبيل الغزو العراقي للكويت بقليل ، هو موقف سلفي قائم على الأسس الفكرية التي جاءت بها الدعوة النجدية الوهابيّة ، وهو موقف ــ من ناحية الفكر ــ ليس جديداً ، ولكنه يعدّ جديداً الى حدّ ما من حيث تطبيقه على النظام السعودي ، إذ لم يسبق أن كفّر السلفيون النظام وأقطابه من الأمراء والعاملين معهم والداعمين لسلطتهم من رجال الدين وغيرهم . اللهم إلاّ الموقف الذي إتخذه الإخوان والذين انتهوا مع بداية عام ١٩٣٠ بعد وقعة السبلة وتسليم الإنجليز قادتهم « فيصل الدويش ، وسلطان بن بجاد ، وضيدان بن حثلين » الى الملك عبد العزيز في خباري وضحة ، ليقتلهم بعدئذ في المعتقلات .

ومؤلف الكتاب ، نجدي سلفي ، عمل في وزارة العدل مدّة من الزمن ، ورأى عن قرب تجاوزات الدولة لأحكام الشريعة الإسلامية ، ويبدو أنه إبتعد عن المنصب الذي كان يشغله ، ربما لإيمانه بأن العمل في أجهزة الدولة « الكافرة » حرام ، أو على أقل التقادير مشوب بالحرام والباطل . والمؤلف كما يبدو ذا ثقافة دينية سلفيّة غير قليلة ، ولكنه كغيره من السلفيين مشبع بروح طائفية .

يقول المؤلف عن نفسه : « إنني لستُ شيوعياً ولا شيعياً رافضيّاً ، بل بحمد الله موحّداً سنيّاً نجديّاً عربيّاً أصيلاً .. وإنما دعاني للتعريف بهذه الإشارات أن أكثر من كتبوا عن هذه الدولة الخبيثة التي أفسدت على الناس دينهم ، إما شيعة رفضة ، أو شيوعيون ملاحدة ، حتى توهم كثير من السذج والبسطاء والمغفلين أنه لا يعاديها أو يتبرّأ منها إلاّ أعداء الشريعة والدين ، فأنا أبرأ الى الله تعالى من هؤلاء وهؤلاء ومن معتقداتهم الضالّة الكافرة .. أصرح بهذا لكي أسدّ الطريق على علماء السوء علماء آل سعود من قذفي بشيء من هذا أو غيره . وأيضاً لكي لا يفرح بكتابي هذا أعداء الله وأعداء الدين من الروافض والشيوعيين أو تقرّ لهم به عين ، فما لأجلهم كتبته ولا لسواد أعينهم ولا لحولها » ! .

وواضح أن المؤلف يقترب كثيراً من نهج المرحوم جهيمان ، الذي اعتبر الحكومة كافرة ــ وإن لم يعلن كفرها بشكل صريح ــ وعاب على العاملين في أجهزتها ، وعلى العلماء المداهنين لها ، ولهذا تجده كثيراً ما يترحّم على جهيمان ويثني على تنديده بعلماء السلطان ، ويستشهد بأقواله وكتاباته ، ويلتمس له الأعذار إلاّ اعتصامه المسلّح في الحرم ، ولذا يدعو له بالغفران ، وإن كان يحمّل الحكومة القتال في الحرم ، ويرى أنها استدرجت جهيمان لتقضي عليه وعلى جماعته التي أزعجها نشاطها ، وشكك في شرعية حكمها ، وقد بدا المؤلف في كثير من المواقف أنه أكثر تشدداً من جهيمان ، كالتصريح بكفر النظام والأمراء السعوديون ، وهو يأخذ على جهيمان أنه لم يجرؤ على تكفير الحكومة ، ولكنه يلتقي معه في كثير من الأفكار وحتى الأساليب والأهداف .

لا شكّ أن مسألة « التكفير » خطيرة للغاية ، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة في الأوساط السلفية على نحو مريع ، وتعدّى الأمر مسألة تكفير الدولة والأمراء الى تكفير المشايخ الذين ينظر اليهم على أنهم مداهنون يرقعون للسلطة أخطاءها ويبررون ــ بنظره ــ كفرها وانحرافها الصريح عن الجادة .

غير أنه ينبغي الإلتفات الى أن الدولة السعودية لم تقم إلاّ على أساس « تكفير » الآخرين ، إذ كان التكفير مبرراً لضمّ المناطق لحكم الملك عبد العزيز ومن قبله أجداده ، فقد كفروا أهل حائل ــ شمالي نجد ــ والذين كانت لهم الزعامة ، وكفروا الشريف حسين وأهل الحجاز ، وأفتى علماء الوهابية بأنه لا يجوز التزاوج منهم ولا المأكل معهم ، ومن هنا فإننا نرى أن سلاح التكفير يرتد على من يرفعه ، فكما كفّر الملك عبد العزيز الآخرين واستباح أموالهم ودماءهم ، جاء من يكفره ويندد بتحالفه مع الإنجليز ــ ونقصد بذلك الإخوان ــ الذين اعتبرهم الملك في بداية الأمر أنهم رجال التوحيد والإسلام دون غيرهم من المسلمين .. وكما كفّر الإخوان الآخرين ، جاء علماء السلطان فكفروهم واعتبروهم خوارج على إمام زمانهم .. وها نحن نشهد فصلاً جديداً في مسائل التكفير هذه . فالدولة كافرة وكذلك مشايخها ، والمشايخ والدولة ــ من جانبهم ــ يعتبرون الخروج على النظام كفراً وزندقة ومحادة لله ورسوله ، بحيث يوجب تطبيق حدّ الحرابة على من يقول بذلك ! .

إن سبب تأليف الكتاب ــ كما يقول مؤلفه مرشد النجدي ــ هو « ما بدر واشتهر عن كثير من المنتسبين الى الدعوة والعلم بل والجهاد ، من الدفاع عن النظام السعودي البريطاني الأميركي الكافر ، وممانعة كثير منهم من الكلام فيه ، والصدّ عن ذلك والأخذ على يد الطاعنين عليه بحجج ومزاعم جوفاء ساقطة ، وهذا والله من أعظم الضلال ، فإن خبث هذه الدولة وتلبيسها أمسى بمكان ، بحيث أصبح اليوم من أهم المهمات التصدي لها وتعريتها قبل غيرها ، خصوصاً وأن ما سواها في الغالب واضح مكشوف » .

السبب الآخر لتأليف الكتاب ــ يقول المؤلف ــ هو كشف تلبيس العلماء والدعاة في المملكة على الناس دينهم وتبيان ان دفاعهم عن الحكم من الضلال ، وحتى لا يغتر الناس بأقوال المشائخ الذين « شاركوا في التلبيس والترقيع لها ، فتجد كثيراً منهم يتكلّمون في الدول الأخرى وطغيانها ويهاجمون تحاكمها للقوانين الوضعية ويصدرون المؤلفات في هذا الكفر والشرك المستبين ، بل وتقوم هذه الدولة بطباعة هذه الكتب وتوزيعها على الخلق مجاناً ، حتى يتوهم

ويظن المتابع لحماسهم في تلك الكتابات أن حكومتهم التي تطبع لهم تلك الكتب وتوزّعها ، حكومة تحارب القوانين وتنبذها وتأبى تطبيقها أو التحاكم إليها .. حتى لبسوا على الناس دينهم ، بل بلغ الأمر من بعض المنتسبين للجهاد أن ينهى عن العمل والجهاد ضدّها ، بل والكلام ، بحجّة التباس أمرها وعدم إتّضاحه » .

ثم يضرب مثالاً لعلماء السوء فيورد إسم « الشيخ أبو بكر الجزائري » الذي قال أن الدولة السعودية : « تمثّل العدالة الإلهية في الأرض » و : « هيهات أن يتنكّر آل سعود لمبدأ الحق الذي أقاموا ملكهم عليه ، ووقفوا حياتهم على حمايته ونصرته ونصرة الداعين إليه والهادين الى مثله . إنه لو لم يبق إلا عجوز واحدة من آل سعود ، لم يكن لها أن تتنازل عن مبدأ الحق » ! .

ولذا « فلأجل ألاّ يغترّ مغترّ بكلام هذا وأمثاله من علماء السلاطين والحكومات ، أحببنا أن نعرّي في هذا الورقات هذا النظام الخبيث ليطلع القارىء الموحد على حقيقة هذه الدولة فنكشف شيئاً من باطلها وظلماتها الكثيرة المتشعبة فيتعرى بذلك كثير من الملبسين وتتساقط الأقنعة . وما دعانا والله الى تصدر مثل هذا المقام إلا إحجام الناس وخلو الغابة من أسود تذود عن الحمى . ولكم جمعتني مجالس مع رؤوس لدعوات وجماعات خضنا فيها حول كل حكومة وطاغوت ، فإذا ما تعرّض الحديث الى هذه الدولة ، فتلك عندهم عقبة كؤود تحجم دونها خيولهم ومطاياهم ، وتتردد وتضطرب حولها سيوفهم ورماحهم ونبالهم » .

السعودية والقوانين الوضعية

النتيجة التي يريد المؤلف إثباتها في هذا الفصل ، هي أن الحكومة السعودية ليست حكومة دينية ، وهي « لا تختلف عن غيرها من شقيقاتها وحبيباتها وأخواتها غير الشرعيات من الأنظمة العربية والخليجية الطاغوتية الأخرى والتي يهاجمها مشايخ آل سعود أحياناً لتحاكمها الى القوانين الوضعية .. بل هي — وربّ الكعبة — أشدّ خبثاً ومكراً في تلبيس النور بالظلام ، والتدليس على الطّغام ، وخلط الحق بالطغيان ، والكفر بالإيمان بإسم التوحيد والعقيدة الصحيحة » .. ويثبت المؤلف ان الدولة السعودية تتحاكم الى الطاغوت والأنظمة غير الشرعية سواء على صعيد الداخل أو الخارج .

على صعيد الداخل

لقد شرعت الدولة في كثير من المجالات قوانين وضعيّة تحكمها وتلزم الخلق بها ، ولكنها تخادعهم فلا تطلق عليها كلمة « قوانين » بل تسميها : أنظمة أو مراسيم أو تعليمات أو أوامر أو لوائح أو سياسات ، وهنا يبيّن المؤلف من خلال نصوص الأنظمة التي سنّتها الدولة وطبقتها أنها دولة « علمانية » في الأصل والجوهر ، وإن حاولت أن تغطي ذلك بخلط قوانينها ببعض الأحكام الشرعية ، ثم يبين من خلال استعراض الأنظمة المتعددة ، وشرح التجاوز الديني فيها ، أن الحكومة تعتمد في الأساس على الأحكام الوضعية ، ومن الأنظمة التي ساقها كأمثلة : النظام التجاري ، ونظام مراقبة البنوك ، ونظام الجنسية العربية السعودية ، ونظام المطبوعات والنشر ، ونظام المؤسسات الصحفية المحلية ، والأحكام العامة للتعرفة الجمركية ، ونظام الجيش العربي السعودي ، وتشريعات عَلَم الدولة ، الخ .

ولأن مخالفات هذه الأنظمة للمذهب الرسمي واضحة ، فلذا يتعجب المؤلف من سكوت رجال الدين والمشايخ الذين يندون بأمثالها في البلاد الأخرى كما في الكويت ويتجاهلونها في المملكة : « هناك تسمى قوانين جزاء وضعية ، وهنا في دولة التلبيس تسمى أنظمة ومراسيم . هناك عند مشايخ آل سعود هي كفر بواح . وهنا توحيد وأوامر ولي الأمر ، « ويمكن قصده كده » و « مراده كده » و « متأوّل » وغير ذلك من الترقيعات » ص ٣٠ . ﴿ أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براءةٌ في الزُبُر ﴾ .

وأما الحدود الشرعية وتطبيقاتها « وما أدراك ما الحدود ، فإنها أمست عندهم — قاتلهم الله — مهزلة وألعوبة يضحكون بها على العوران والعميان ليوهمونهم أنهم أرباب الشريعة وأهلها . إن تلك الحدود لا تطبق إلا على الضعفاء والمساكين كما هو معروف ، يفعلونها ليلبسوا على الناس دينهم ويوهموهم بأن الحدود قائمة محكمة عندهم ، تماماً كما هو الحال في غيرها من الدول الطاغوتية الأخرى التي تأخذ من الشريعة ما يسمونه بالأحوال الشخصية » ص ٣٨ — ٤٠ .

« إن هذه الحكومة ورغم مسخها لهذه الحدود ، ورغم أنها تعطلها في كثير من الأحوال ، فإنها قد ضاقت بها ذرعاً وتود لو يأتي ذلك اليوم الذي تمحي فيه معالمها بالكلية .. ومن علامات ومؤشرات ضيقها وتحرجها من هذه الحدود أن الأمير سلمان — أمير الرياض — كتب إلينا في وزارة العدل بكتاب يطلب فيه أن لا تقام الحدود في الشوارع وأن تنفذ في السجون لأسباب عدة ذكر من أولها أن ذلك يصور من قبل الأجانب ويُنقل الى بلادهم فتشوّه حكومة السعودية ، ومنها أن ذلك يُفزع النساء والأطفال ويعقدهم ، وغير ذلك من الأسباب الساقطة المتهافتة التي ذكرها . فالقوم يتمنون ورب الكعبة اليوم الذي يمسخون فيه الأمة مسخاً ، ويتخلصون من بعض الغيورين الذين يخافون من بلبلتهم لينسفوا ما تبقى من الشريعة نسفاً ، تماما كما نسفوا غيرها من شرائع الإسلام وأباحوا وحموا ونشروا كثيرا من الباطل والحرام ، ولكنهم — كما قلنا — لا يقدرون على ذلك دفعة واحدة ، خصوصاً وأن عندهم الحرمين ، فهذا يثير سخط وعواطف الناس ، فما المانع من تأخير ذلك وإبقاء هذه الحدود بحالها الممسوخ هذا ستاراً لها وسلاحاً أحياناً . فحدّ الحرابة — على سبيل المثال — تحرص عليه الدولة حرصاً شديداً ، وهو الحد الوحيد الذي أظنّها لن تتنازل عنه أبداً مادام مسخراً للدفاع عن طواغيتها وعروشهم ، فكل من خرج عليهم أو حاول أن يرفع رأسه ويتحرر من عبوديتهم وطغيانهم ، طبّقوا عليه هذا الحدّ بحجّة أنه يحارب الله ورسوله ويسعى في الأرض فساداً . والحقيقة التي لا يجادل فيها موحّد مطّلع على أحوالهم أنهم هم الذين يحاربون الله ورسوله والمؤمنين ويصدون عن سبيل الله ويسعون في الأرض فساداً ليل نهار . فنسأله تعالى بصفاته العلى وأسمائه الحسنى أن يقرّ عيوننا بيوم نطبّق فيه هذا الحدّ العظيم عليهم » ! ص ٤٠ — ٤١ .

كفر الدولة ومحاكمها اللاشرعية !

معلوم أن في المملكة محاكم شرعية وأخرى نظامية تقوم مقام المحاكم الشرعية وتقضي حسب أنظمة وقوانين ومراسيم لا تمتّ الى أحكام الدين ، وقد كان هذا الموضوع مثار نقاش واحتكاك بين العائلة المالكة وبين السلطات الدينية التي لا تزال غير راضية عن ذلك .. وأول من وقف أمام إنشاء المحاكم النظامية المدنية أو ما يسمّى بالهيئات القضائية ، هو مفتي السعودية السابق الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، الذي صرح مراراً وتكراراً بأن من يتحاكم الى المحاكم غير الشرعية إنما يتحاكم الى الطاغوت ، وأن العمل بالأحكام الوضعية يخرج الحكام من ملّة الإسلام ، ولكن الأمراء والملوك السعوديون تجاوزوه .

والمؤلف الذي ينذد بالهيئات القضائية في المملكة ، لا يرى أن وجود المحاكم الشرعية الى جانبها إلا تلبيساً على الشعب ومسخاً للإسلام وطعناً فيه . ويضرب نماذج من الهيئات التي يتحاكم إليها ، والتي تخالف قوانينها أحكام الدين ، مثل انظمة المحاكمات العسكرية والديوان الذي أنشيء لمحاكمة العسكريين ، بحيث لا تجري عليهم أحكام المحاكم الشرعية حتى في حدود السرقة ، فهل هذه الدولة وحكومتها كافرة بالطاغوت أم مؤمنة به متحاكمة إليه ؟ وإذا لم تكفر بالطاغوت ، فأي توحيد هذا توحيدها الذي تلبس ويلبس مشايخنا على الناس فيه » .

وهنا يأتي المؤلف بفتاوى مفتي المملكة السابق الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ في مواضيع تتعلق بالمحاكم غير الشرعية . منها فتواه حول المحكمة التجارية المطبق حالياً في المملكة . يقول آل الشيخ جواباً على رسالة من أمير الرياض : « إنتهى إلينا نسخة عنوانها : نظام المحكمة التجارية للمملكة العربية السعودية ، المطبوعة بمطبعة الحكومة بمكة عام ١٣٦٩هـ للمرة الثانية ، ودرسنا قريباً نصفها فوجدنا ما فيها نُظماً وضعيّة قانونية لا شرعية ، فتحققنا بذلك أنه حيث كانت تلك الغرفة هي المرجع عند النزاع أنه سيكون فيها محكمة ، وأن الحكام غير شرعيين ، بل نظاميون قانونيون ، ولا ريب أن هذه مصادمة لما بعث الله به رسوله » .

ولكن الحكومة لم تستجب لإنكاره فعدلوا النظام ولكنه الشيخ أجاب مصراً « نرى لزاماً إحالة كل نزاع الى المحاكم الشرعية ، فهي التي من حقّها أن تقوم بفصّ النزاع وفصل الخصومات وإعطاء كل ذي حق حقّه بالطرق الشرعية » ، وحذر آل الشيخ من ان ما عدا أحكام الإسلام « عرضة للإنتقاد وعدم القناعة

وسخط الجمهور وسوء السمعة وتشنيع الأعداء ، ولها عاقبة سيّئة وخيمة ، بل هي كفيلة بفضّ المجتمع الإسلامي وتفكيكه ، وسبب للشغب والفوضى والإرتباك ﴿ ولوكان من عند غير الله لوجدوا فيه إختلافا كثيراً ﴾ بل هذه وسيلة الى إعطاء رتبة الحكم لكل إنسان ، وإعطائه الفرصة للخروج على الحكم وعدم القناعة به ، كما أن الحاكم يحكم برأيه وما هداه إليه عقله ، فكل إنسان يستطيع ذلك ويرى نفسه أهلاً له ، وأنه غير ملزم بنحاتة فكر غيره وسفالة ذهنة » .

وجرت محاولة ثالثة ، وهي أن الدولة حاولت التحايل بأن جعلت التحاكم الى الغرفة التجارية إختيارياً ، ولكن الشيخ محمد بن ابراهيم اعترض على ذلك ، وكتب الى رئيس الديوان العالي : « نشعركم أن الأمر الذي نعتقده ويدين الله به سائر علماء المسلمين وكافة أهل الدين ، أنه لا عدول لهم ولا لحكومتهم ولا لسائر المسلمين عن التمسّك بما قررناه أولاً من وجوب وتعين إلغاء الغرفة التجارية ، كوجوب إلغاء المحكمة التجارية — الى أن يقول — وإن كانوا يخدعون عباد المادة والذين لا مبالاة لهم بسلوك الجادة بجعل تحكيمها والرجوع اليها اختياريا لا إجباريا . ولعمر الله لقد جاء صاحب هذه الكلمة شيئاً فريّا ، فمتى كان التخيير في التحكيم الى المتحاكمين ، وأن لهم تحكيم من اتفقوا على تحكيمه من حاكم غير شرعي . أو ليس الله يقول : ﴿ فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ﴾ .. أما يوقظنا ما أوقع الله بالحكومات التي استحسنت القوانين من إبادة خضراهم والعقوبات التي جعلت بقاء ما معهم من الدين شذر مذر وأسماء لا حقيقة ، كما جعلت دولاتهم كذلك : عوقبوا على تحكيم غير الشرع في بعض امورهم حتى انتهت الأحوال بهم الى أن لا حكم بينهم في كل شيء إلا القوانين الملفقة » . لكن هذا لم يغير من واقع الحال شيئاً .

وأفتى الشيخ محمد بن إبراهيم في رسالة الى وكيل وزارة الخارجية مستنكراً وجود هيئة فضّ المنازعات التي لا علم له بها : « نفيدكم أنه لا علم لنا عن هذه الهيئة ، ولا نقرّ التحاكم إلاّ الى المحاكم الشرعية لقيامها بالحكم بين الناس بمقتضى الكتاب والسنّة ... أما التحاكم الى الجهات غير الشرعية فهو الحكم بغير ما أنزل الله » .

وحين أرسل له الأمير فهد — الملك حالياً — مطالباً بالتعميم على المحاكم بإحالة قضايا السينما والدخان والراديوهات والمسجلات والإسطوانات وآلة الطرب وما أشبه الى هيئة فضّ المنازعات التجارية وتكليفها بالنظر فيها ، بحجة أن المحاكم تجد غضاضة في النظر في هذه القضايا . ردّ عليه المفتي الأكبر : « إننا أخرنا التعميم بموجبه من أجل عدم إقتناعنا بما جاء فيه ، وإعتقادنا بأنه لا يسوغ شرعاً تعميم مثل هذا ، لأن الواجب شرعاً هو تحكيم الشرع المطهر في جميع ما يحصل فيه التنازع ... وإسناد النظر في بعض القضايا لغير المحاكم الشرعية ولغير من هو أهل للتحكيم شرعاً مخالف لهذا الدستور السماوي » .

وكتب لوزير التجارة والصناعة حول وجود قضاة شرعيين وقانونيين في هيئات المصالحة التجارية : « إن الذي إستنكرته واستنكره كل مسلم ، وكتبت لجلالة الملك — فيصل — حفظه الله فيه ، وكلمته شفهياً عدة مرات بشأنه هو تخصيص أعضاء قانونيين بجانب الأعضاء الشرعيين في هذه الهيئة . وتعيين الأعضاء القانونيين مع الشرعيين معناه الإشتراك في الأحكام التي يصدرونها .. وهذا فيه تسوية بين الشرع والقوانين الوضعية ، وفتح باب لتحكيم القوانين الوضعية واستبدال الشريعة الإسلامية السمحاء بها » .

أما نظام العمل والعمل : « ما صدر في القضية من المحكمة الشرعية هو المعتبر . أما ما سلم من وزارة المواصلات إستناداً الى نظام العمل والعمال ، فالنظام المشار إليه قانوني وغير شرعي ولا يجوز إقراره أو تأييد ما بُني عليه مطلقاً » .

وموقف مماثل : « بلغنا أن بعض القضاة يرد بعض القضايا الى مكتب العمل والعمال أو غيرها من الدوائر ، بحجّة أن ذلك من إختصاص جهة معينة ... وفي الإحالة الى تلك الجهات إقرار للقوانين الوضعية ، وموافقة على الأنظمة المخالفة لقواعد الشريعة المطهرة ، وإظهار للمحاكم بمظهر العجز والكسل » .

وكتب ذات مرة للأمير سلمان : « نشعر سموكم بأنه لا يسوغ الحكم بالنظام ، كما لا يسوغ أن تتخذ المحكمة الشرعية خادمة لهذا النظام — الذي أشرتم إليه — ، لأن معنى ذلك أن المحكمة ليست أهلاً للحكم ولا تصلح له وإنما تصلح للإثبات فقط ، وأن النظام هو الحاكم المهيمن . والحكومة بحمد الله دستورها الذي تحكم به هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وقد فتحت المحاكم الشرعية من أجل ذلك تحقيقاً لقول الله تعالى : ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردّوه الى الله والرسول ﴾ وما عدا ذلك فهو من حكم الجاهلية الذي قال الله تعالى فيه : ﴿ أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون ﴾ » .

على صعيد الخارج

والحكومة لا تتحاكم على الصعيد الخارجي إلا للقانون وليس للشريعة ، وهذا الفصل خصصه المؤلف للتنديد بالحكومة لأنها أصبحت عضواً في محكمة العدل الدولية ، وهيئة الأمم المتحدة ، ووقعت على ميثاقها ، وخضعت لأحكامه غير الشرعية ! ، وترتب على خضوعها للنظام الدولي أنها لم تلتزم بأحكام الدين في الولاء والبراء وإعلان الجهاد ضد الطواغيت ، وجاء المؤلف بنصوص بعض المواد ومخالفتها للشريعة ، وتساءل كيف أن حكومة تدعي تطبيق الشريعة ، وتدعو الى التوحيد وتزعم نشره في الخارج توافق على ما يناقضه إختياراً ، وقال أن ذلك كفر بحسب فتوى العلماء ، وأن طاعة الأمراء السعوديين في ذلك كفر يخرج من الملّة . فلماذا يسكت المشايخ عن كل هذا ؟ . وهنا يرى المؤلف ان الشيخ محمد بن إبراهيم ضيع عمره عبثاً مع آل سعود « ونحن لا نشك أن إنكارات الشيخ محمد بن إبراهيم على حكومته كانت أشدّ وأقوى وأصرح مما يدعيه المقلدة اليوم لمشايخهم الخوالف ، ومحاولاته لحماية ما تبقي من سلطات المحاكم الشرعية كانت دؤوبة الى أن ترك منصبه بسبب المرض الذي المّ به قبل وفاته . والحق أنه كان كما يقال ينفخ في قربة مشقوقة ، إذ أن هذا الوضع المتناقض كان لا بدّ من وجوده بالنسبة للحكومة السعودية إشباعاً لنزواتها ورغباتها في تثبيت عروش طواغيتها بإعطائهم الصبغة الشرعية التي يُضفيها وجود هذا المحاكم الشرعية الممسوخة وقضاتها » ص ٥٦ .

« وبالطبع لا يعجبهم كلام آل الشيخ وإنكاره عليهم ، فهم لم يضعوه في هذا المكان ليكون عقبة أمام تحقيق أهدافهم ومخططاتهم ، وإنما وضعوه ليكون غطاءاً وستاراً وتلبيساً وواجهة شرعية يقرّ حكمهم وتعينهم على تثبيت عروشهم ، وقد كان ضريراً كعادتهم في الإختيار لهذا المنصب ليسهل التلاعب وإخفاء كثير من مفاسدهم عليه » ص ٧٠ . « وإذا كان الشيخ قد أنكر هذا كله قبل أكثر من عشرين سنة ولم يكونوا يلقون لإنكاره بالاً إلاّ المداراة والوعود الفارغة المعسولة ، وأضاع عمره معهم دون جدوى . فما بالكم يا أصحاب العقول المستنيرة اليوم ؟ وما هو حاصل في البلاد من كفر معلن بواح ؟ أتراهم يلتفتون الى كلام المشايخ ؟ هذا إذا تكلم المشايخ أو سُمح لهم بالكلام ؟ » ص ٧٩ .

على صعيد الخارج

لا يريد المؤلف أن تكون للمملكة أية روابط بمنظمات دولية أو عربية ، لا مع الجامعة العربية ولا مع هيئة الأمم ومنظماتها الكثيرة المتفرعة عنها كمحكمة العدل واليونسكو والصليب الأحمر الدولي وأشباهها . ذلك أن دخول المملكة في هذه التنظيمات يعني التحاكم إليها والى مواثيقها التي لا تتوافق مع الشريعة . وهو يلغي — من وجهة نظر المؤلف السلفي — مسائل في غاية الأهمية « الولاء والبراء » ، ويلغي أحكام « الجهاد » الذي بُنيت على أساسه دعائم الحكم السلفي القائم . فلا بد من الجهاد ، ولا بدّ من التبرؤ من أعداء الإسلام ومنابذتهم وموالاة المسلمين ومناصرتهم . وإن إعتماد مواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية وأنظمتهما يعني التحاكم الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به . وهذا كفر مخرج للملّة .

ويسرد المؤلف نصوصاً كثيرة من الأنظمة والقوانين التي تقوم عليها هذه الهيئات والمنظمات ، ويبين مخالفتها للشريعة ، فكيف بدولة تدعي تطبيق التوحيد في الداخل والدعوة إليه في الخارج تقرّ التحاكم الى هذه الأنظمة « الكافرة » ، التي تتضمن المساواة بين الرجال والنساء ، وإمكانية تغيير الدين والردة عنه ،

وحرية إفشاء المنكر والفكر المنحرف ؟ ! ، ولماذا يسكت المشايخ والعلماء عن هذا الكفر الصريح؟ ! . يجيب « الجواب معروف ولا يتقبله إلاّ من هدي قلبه . إنه قول الصادق المصدوق ﷺ : (من أتى أبواب السلاطين إفتُتن) . إنها فتنة الريال وفتنة البشوت والسلاطين ، وفتنة (الديس ــ الثدي ــ اللي ترضع منه ما تعصّه) . أضف الى ذلك الران الذي غلف قلوبهم وحجب عنها نور البصيرة لإعتيادهم وتكرارهم مخالطة الطغاة والظلمة والنكت المتتالية المتكررة بتلك الخلطة التي تجعل قلوبهم كالكوز مجخياً لا تعرف معروفاً ولا تنكر منكراً إلا ما أشربت من هواها . وقد قيل : إن كثرة الإمساس تورث قلّة الإحساس »ص ٩٧ .

إن مآخذ المؤلف يمكن حصرها في : « طاعة الكفار في التشريع ، والدفاع عنهم وعن ميثاقهم الكفري ، والسعي لتوطيد علاقات المودة والصداقة معهم ، والتعايش سلمياً معهم بما يفضي الى تعطيل الجهاد ، والتحاكم الى محاكمهم الدولية وطواغيتهم القانونية ، وإعانة المنظمات الدولية بالمال وبسخاء وكرم حاتمي أصيل » ص ١٠٩ .

وتتعدى المآخذ لتطعن في أيّ تجمّع عربي أو إسلامي أو خليجي . فالمؤلف يريد من المملكة أن تكون دولة متميّزة عن الجميع باعتبارها بلد التوحيد ، والبقية بلاد شرك ، ويترتب على ذلك أن تقوم المملكة بحرب ومجاهدة كل هذه الدول العربية والخليجية لإدخالها في دين التوحيد وتحكيم الشرع الإسلامي . غير أن علاقة المملكة مع دول الخليج : « أخوّة الطواغيت .. فإن الناظر الى علاقات الود والإخاء والصداقة المتينة ، التي تربطها مع إخوانها الخليجيين أو العرب الآخرين من الحكومات الكافرة التي يكفّر أنظمتها وقوانينها وحكوماتها جمهور علماء هذه الدولة ، ليعرف أن لا فرق بين هذه الدولة وتلك الدول » ص١٤٦ .

ومجلس التعاون قائم ــ من وجهة نظر المؤلف ــ على الإثم والفسوق والعصيان ، والهدف من قيامه هو « توفير الحماية والنصرة والتأييد لهذه الأنظمة الطاغوتية بعضها لبعض تجاه أي خطر أو عدوان يواجهها ، كائنا من كان هذا العدو ، حتى ولو كان من جند الإسلام وحماة التوحيد والعقيدة مادام يهدد عروشهم » . ص ١٤٧ .. ثم يعدد المؤلف كفريات المجلس من خلال الطعن في ميثاقه الذي ينبذ صراحة أحكام الإسلام ، كما هاجم الإتفاقيات الإقتصادية بين دول المجلس لأنها قائمة على الربا ، وموذة الأنظمة الكافرة الأجنبية .. أما الجسر السعودي ــ البحريني فهدفه « تدعيم روابط الود والفسق والخمر والفجور مع دولة التوحيد .. فما رأيكم يا علماء السوء ؟ أتستطيعون بعد هذا ان تفرقوا أو تحوصوا وتزعموا بأن دولتكم بريئة من دول الكفر ، كافرة بقوانينها الوضعية التي تحل الخمر وغيره من الحرام وتشرع من الدين ما لم يأذن به الله » ص ١٥٤ .

لهذا فإن آل سعود « كفروا وخرجوا من ملّة الإسلام ، ويلزمهم للتوبة من الردّة ودخول دين الإسلام من جديد أن يعلنوا وبصراحة بالبراءة من تلكم القوانين الوضعية كلها ومن أهلها وأن ينسحبوا ويخرجوا ويتبرّؤوا من كل هيئة أو مجلس أو محكمة أو منظمة أو معاهدة أو إتفاقية وما شابهها من شعب الكفر وأبوابه » .

وبالنسبة للجامعة العربية ، فإن ميثاقها « كفري » خاصة المادة الثامنة التي توجب على الدول الأعضاء احترام نظام الحكم القائم في دول الجامعة وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها . « ولا يخفى عليكم ولا على غيركم أن طواغيت العرب فيهم من يتبنّى عقائد الشيوعية الملحدة ، وفيهم من يدين بالديمقراطية الكافرة ، وآخرين بالعلمانية ، وغيرهم بالإشتراكية .. وفيهم من كفرتموه لإستهزائه بالسنّة أو لمهاجمته السعودية وطواغيتها .. وفيهم من يوالي أميركا أو روسيا أو بريطانيا علانية ، وفيهم من يبيح الخمر ويحرّم تعدد الزوجات ويقتل الموحدين .. فهل يجوز بعد هذا لإنسان أو لدولة أو لحكومة تعرف التوحيد وأنه كفر وبراءة من كل الطواغيت أن تقبل بمثل هذه المادة الكفرية أو توافق عليها فضلا عن أن تقترحها أو تشرعها ؟ »ص ١٦٠ .

وندد المؤلف بالميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجامعة العربية ، وباتفاقيات النصرة والتعاون الإقتصادي ، وبالمعاهدات الأمنية بين السعودية وغيرها سواء مع المغرب أو مع بلدان الخليج والهادفة الى حماية عروش الطغاة من خطر الإسلام كما ندد بالمركز العربي للدراسات الأمنيّة الذي اتخذ من الرياض مقراً له ، وبمؤتمرات قادة الشرطة العرب ، ومجلس وزراء العدل العرب ، ومؤتمر الطائف ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، الى غير ذلك .. وبالتالي « مهما ادعت هذه الدولة تحكيمها للإسلام وشرائعة ، فهي كاذبة كافرة ، لأن موالاتها لأعداء الدين من شرقيين وغربيين ، دلالة على كذب هذا الزعم وبطلانه بنص حكم الله في هذه الآيات : ﴿ ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ﴾ . فإن حاجك عملاء الحكومة وسدنتها يوماً ما في كفرها ، فاذكر لهم أمثلة مما تقدم من توليهم للكفار ، ثم اتل عليهم الآيات .. فإن جادلوا بعد هذا ، فاعرض عنهم وقل : ﴿ سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين ﴾ » ص ١٧٨ .

السعودية الربويّة

ومحور نقد المؤلف ليس جديداً ، فهو ضد تواجد البنوك الأجنبية في المملكة ، وضد تعاملها بالربا ، وضد مساهمات الدولة في صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد العربي ــ ليس من منظور إقتصادي فحسب ــ بل من منظور ديني سلفي ، خاصة وأن الدولة ليس فقط أجازت الربا وتعاملت به في الداخل والخارج ، بل أنها أنشأت محاكم خاصة غير شرعية يجري التحاكم اليها . كما يفضح المؤلف الحيل الربوية التي تقوم عليها البنوك في الإقراض والإستقراض ، ويأتي بنصوص عديدة لأنظمة البنوك ، ولأنظمة صناديق النقد التي تتعاطى معها الحكومة في الخارج ، والتي تعتبر الربا « الفوائد » ركناً أساسياً في تعاملاتها .. ومن هنا تجب محاربة هذه الحكومة » وقد قال الله تعالى في سورة البقرة بعد أن حرم الربا وأمر عباده بالإنتهاء عنه : ﴿ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ﴾ .. فمتى يكف أولئك الضالون عن الدفاع عن هذه الدولة وتضليل الشباب ببيعتها .. وعن إبن عباس قال في آية الربا : (فمن كان مقيماً على الربا لا ينزع عنه فحق على إمام المسلمين أن يستتيبه ، فإن نزع وإلاّ ضرب عنقه) . فكيف الحال يا ابن عباس إذا كان من يزعمون زوراً وبهتاناً انه إمام المسلمين ، هو المقيم على الربا لا ينزع عنه ، بل هو القائم على بنوكه وتشريعاته الربوية .. هو وحكومته ؟ » ص ٢١٧ ــ ٢١٨ .

المخرج من الفتنة

بعد أن يأتي بأدلته على كفر الدولة السعودية يتساءل المؤلف : ما الموقف من هذه الدولة الخبيثة وأمثالها من الحكومات المرتدة ؟ .

يجيب : إنه « الهجرة والجهاد » : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله والله غفور رحيم ﴾ ، ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ﴾ .. « فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لآل سعود قاتلناهم حتى يكون الدين كله لله . وإذا كان بعض الدين لله وبعضه لنظام مجلس التعاون أو لميثاق الجامعة أو لميثاق هيئة الأمم أو غير ذلك .. قاتلناهم حتى يكون الدين كله لله »ص ١٩٤ .

وقد نص العلماء على أن الحاكم إذا أظهر الكفر البواح فيجب القيام عليه وعزله وتبديله وتغييره لإقامة شرع الله وتحقيق توحيده كاملاً ، فمن قوي على ذلك فله الأجر والمثوبة ، ومن داهن فعليه الإثم والعقوبة ، ومن ضعف عنه وجبت عليه الهجرة وعدم الركون للكفر وحكوماته ، و « لا يصحّ لمسلم شمّ رائحة التوحيد وعرف الشرك وذرائعه وأبوابه أن يكون ظهيراً أو معيناً أو نصيراً لهذه الدولة وأمثالها من الدول المرتدة الكافرة .. لا يجوز له أن يعمل في عساكرها ولا حرسها الوطني ولا جيشها أو شرطتها ولا مخابراتها أو أمنها ومباحثها وجواسيسها ، فإن هذا كلّه من توليها ونصرتها وإعانتها على المؤمنين الموحدين المتبرئين منها الكافرين بها .. فهو بذلك لا يقف عند حدود المعصية بل يتعداه الى الكفر والردة ، بحسب ولوغ صاحبه وارتكاسه فيه : فلا تكونن ظهيراً للكافرين » ص ١٩٨ .

الأخيرة

في انتظار فارس التغيير !

اصبحنا نشهد كل يوم ظهور مفاجات منشؤها ، التفسيرات ، او التأويلات لنصوص انظمة الحكم ، وخلفيات صدورها ، والاهداف التي رعتها .

من بين تلك المفاجات ، قضية توارث العرش السعودي ، فبالرغم من ان الصحافة المحلية والمسؤولين في المملكة اشادوا بنظام توارث العرش واعتبروا انه ينظم عملية انتقال السلطة بين ابناء الملك عبد العزيز ، وابناء الابناء ، بطريقة هادئة ، تضمن الاستقرار للبلاد . وبعض الكتاب اعتبر هذا الانتقال الذي لا يراعي اي حرمة للجمهور ، بأنه اهم عامل للاستقرار المحلي ، فالمواطن عليه ان ينام مرتاح البال ، وليطمئن انه لن يصبح فلا يجد من يحكمه ..! او ان تشرق عليه شمس يوم وهو نائه لا يجد ملكا يبايعه « فيموت ميتة جاهلية » كما تقول الصحافة المحلية .

بل وحتى الملك فهد اشاد بنظام توارث العرش الذي تحكمه قوانين سرية لا تتاح لعامة الشعب فرصة الاطلاع عليها او مناقشتها ، فقال في خطاب إعلان الأنظمة : « ان المملكة لم تشهد ابدا ما يسمى بالفراغ الدستوري » .. متناسيا جلالته ان المملكة ايضا لم تشهد اي حياة دستورية منذ توحدت ، وبالتالي فهي في فراغ شاء الملك أم أبى .

تبين من هذا النظام المحكم ، ان ماقصد فيه لم يقع ، وما وقع لم يقصد ، فالترسيم والتحديد كان يهدف من ورائه اشراك دماء جديدة في اللعبة السياسية للبلاد ، ومحاولة اقصاء شخصيات اخرى ، وان النظام الذي طبلت له الصحافة المحلية لا يهدف سوى القفز فوق أناس ، وتثبيت اناس اخرين .

تبين من خلال هذا النظام ان الحكم في المملكة له لعبة .. أشبه ماتكون بلعبة الكراسي ، حيث يشترك في هذه اللعبة امراء الطبقة الاولى من ابناء الملك عبدالعزيز الكبار ، وامراء الطبقة الثانية من ابنائه الصغار ، وامراء الطبقة الثالثة من ابناء الطبقة الاولى .. واذا كان كل امير يسعى لجذب العرش ، فإن اصول اللعبة تقتضي ايضا ان يدخل كل امير السباق بأكثر من فارس ، وذلك استجابة لمنهج علم السياسة التي هي فن الممكن وليس فن المستحيل .. ولقد كان الملك فهد اول من اتقن فن هذه اللعبة وتنبه مبكرا الى فائدتها ، فلم يراهن فقط على تحالفات قبلية او توازنات داخلية لتبوء او للاحتفاظ بعرش المملكة ، وانما قاسم ذلك بتوثيق علاقاته مع الغربيين الذين يتعاظم تأثيرهم في صناعة الملك المستقبلي ، وهذا التأثير هو الإنطباع الذي ينقله السفير السعودي في واشنطن الامير بندر بن سلطان الذي عينه الملك سفيرا فوق العادة في واشنطن لجس النبض الامريكي وموافاة الملك بآخر احوال الطقس السياسي في البيت الابيض ، وجد الملك من خلال تقارير الامير بندر ان الغربيين يميلون الى تولي احد الامراء الشبان مقاليد الحكم في المملكة ، وربما يفكرون في عزل الملك نفسه الذي يحكم دولة تعد مركزا للمصالح الحيوية للعالم الصناعي ، ويخشى الغربيون ان يتسبب اي انقسام في العائلة المالكة الى خسران نفوذهم الحيوي في البلاد ، كما انهم يشتكون من بطء عملية الاصلاح التي يتبناها الامراء الشيوخ ، وهم بذلك يعتقدون ان جيل الشبان هو الاقدر على قيادة عجلة الاصلاح السياسي والانتقال بالبلاد من حياة القبيلة الى حياة الدولة الحديثة .

هذا الانطباع هو الذي يبرر وجود جملة « ابناء الابناء » في نظام توارث العرش جنبا الى جنب مع ابناء الملك المؤسس ، وبسبب هذا الانطباع سارع الملك الى ارسال ابنه الامير محمد بن فهد امير المنطقة الشرقية الى بريطانيا في زيارة رسمية بدعوة من رئاسة الوزراء البريطانية ، وهي اول مرة في البروتوكول البريطاني توجه فيها الدعوة الى امير منطقة بصفة رسمية من رئيس الوزراء ويستقبله استقبال الرؤساء ويبحث معه قضايا الساعة والعلاقات بين البلدين والتعاون المشترك وقضايا سياسية اخرى ، وجميعها لا تدخل ضمن اختصاص الامير الزائر .. ولقد اعطت زيارة الامير لبريطانيا قبل ثلاثة اشهر انطباعا بان الملك يريد اظهار نجله للعالم على انه بديل ممكن لتبوء عرش المملكة اذا كانت النية تتجه نحو تشجيع جيل الشبان .

الامير سلطان كذلك يخوض الصراع بأكثر من مصارع ، ففي الوقت الذي يعتقد انه شخصياً الاصلح لقيادة المملكة من بين جميع اخوانه الاحياء بمن فيهم الملك فهد ، ويعتقد ان تحالف « فهد ــ كيسنجر » قبيل مقتل الملك فيصل في منتصف السبعينات هو الذي حرمه من العرش ، الا انه يخوض اللعبة بترتيب محكم .. فالامير هو المرشح الاصلي لتبوء السلطة في المملكة كما يعتقد ، لكن اذا اخطأت الحسابات فلديه مرشحان جاهزان للانقضاض على العرش وهما مقبولان عالميا : وهما الاميران بندر بن سلطان وخالد بن سلطان ، والحق ان ابناء الامير سلطان اتقنوا فن اللعبة اكثر من غيرهم من الامراء ، فلم يكتفوا بالعلاقات الوثيقة مع اقطاب السياسة الغربية ، وانما اقاموا امبراطورية اعلامية خارج المملكة تكون جاهزة للمرحلة القادمة ، واستعانوا في انشائها بمجموعة من الصحفيين اللبنانيين ، الذين يتولون ادارتها والعمل فيها .

وحده الامير عبد الله الذي يخوض الصراع بنزاهة ، ففي حين يعتقد انه الوريث القادم للحكم ، وفي الوقت الذي يصر على الاحتفاظ بورقة الحرس الوطني كقوة ردع للوقوف في وجه من يريدون تجاوزه ، الا انه مع ذلك يرفض تعزيز قوته بتجاوز أحد من اخوته ، وحين اعترض على سرقات الامراء الشبان من ابناء اخوته السديريين ابان ازمة الخليج ، واجهوه بأنه ايضا عيّن ابنيه في مناصب قيادية احدهما قائد كلية حربية والاخر وهو الامير خالد بن عبدالله قائدا للحرس الوطني في المنطقة الغربية ، فما كان من الامير الا ان عزل ابنه حتى لا يستخدم ذريعة لتبرير التجاوزات .

هذا الصراع الصامت في لعبة الحكم ، يحتاج الى امير شجاع ينزل به الى مستوى الجمهور ، ويدفع الناس للمشاركة في تقرير مصيرهم ، وتأييد او معارضة اي من الاقطاب المتنافسة، ولعل التصريح الشجاع للامير تركي بن عبدالعزيز الذي اكد ان على الامراء ان « يتغيروا او يرحلوا » متوعداً بأن يخرج عن صمته وينضم الى الشارع دلالة على وجود قوة داخل الاسرة المالكة لا تريد للخطأ ان يستمر ، ولا تريد للتجاوزات ان تبقى ، وهي على اية حال قوة كامنة تحتاج الى تفجير ، وقوة متوقدة تحتاج الى اشعال ، وقوة نائمة تحتاج الى دعم والتحام الناس .. وعملية الالتحام لن تتم الا اذا دنى امراء التغيير من شعبهم ، لأن الشعب المهمش الممنوع من التعبير والمقموع لن يستطيع ان يخطو الخطوة الاولى .

فحتى يصبح المواطن مواطنا ، وليس نزيل فندق ، وحتى يصبح الشعب شعبا وليس اثاثا يتوارثه الحاكمون ، لا بد من مبادرة لحسم هذه اللعبة ، واشراك الجمهور في وقفها ، حتى تخرج من سرية نظام القبيلة ، وتتجرد من فكرة المؤامرة ، وتتحول الى مناقشة شريفة لمجموعة من الاكفاء يدعمهم شعب واعي ، ويحاسبهم قضاء مستقل ، وحتى تتغير المقاييس فيصبح الانسان وتنميته وكرامته اهداف عليا للحاكمين وليس قهره وسحقه وسلب ثرواته وتهميشه .. لكي يتحقق كل هذا ، لا بدّ من فارس للتغيير .

دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع

DAR AL- HIKMA

Publishing and Distribution

توفر لكم الكتب باسعار مناسبة

يمكن الحصول على الكتب بالجملة والمفرد بالمراسلة

تطلب قائمة الكتب من العنوان التالي:

88 Chalton Street
London NW1 1HJ
Tel: 071 383 4037
FAX: 071 383 0116

أقرب محطة : يوستن Euston

صراع الأجنحة في العائلة السعودية المالكة

دراسةموثّقة للاستاذ فهد القحطاني عن تاريخ النظام السعودي وطريقته في الحكم، والأجنحة المتصارعة فيه، وسيطرة الجناح السديري الذي يتزعمه فهد، الملك الحالي، ويتعرض الكتاب ايضاً لتسلسل القوى في الطبقة الحاكمة ومجلس الأسرة الحاكمة.
والكتاب أحدث دراسة عن المملكة وطريقة الحكم فيها والقوى التي تتجاذبها، وتأثير الجيش، وعمل الوزراء والموظفين..
انه كتاب لا غنى عنه لكل مهتم بالجزيرة العربية.

سعر الكتاب: ١٠ جنيهات استرلينية

قيام العرش السعودي

دراسة تاريخية للعلاقات السعودية ـ البريطانية للاستاذ ناصر الفرج، ينطلق من الأضواء المسلطة على العلاقة المتميزة بين النظام السعودي والولايات المتحدة الأمريكية كدلالة على النفوذ الغربي المتصاعد في المملكة.
ولكن الكتاب يعود الى جذور التأثير الغربي ممثلاً في بريطانيا منذ اللحظات الأولى لتأسيس الكيان الحالي للمملكة، حيث كانت الامبراطورية البريطانية تدعم الملك المؤسس بالمال والسلاح .

سعر الكتاب ٣ جنيهات استرلينية ـ يطلب الكتابان من عنوان المجلة